منشورات مرايانا

مرايانا
Marayana

■ **مديرة النشر:** سناء العاجي الحنفي ■ **رئيس التحرير:** هشام روزاق ■ **العدد: 4** ■ فبراير 2025 ■ الإيداع القانوني: **2022PE0011** ■ الرقم الدولي الموحد للدوريات: **2820-6843**

قيود قابلة للكسر

مرايانا

الآن... مرايانا متوفر على

Android & iOS

MARAYANA EST DISPONIBLE SUR

Google Play App Store

تحميل التطبيق

www.mayara.com

حريات... لا أولويات

سناء العاجي الحنفي
selaji@gmail.com

الحريات الفردية ليست ترفا!

لنتفق مبدئيا على هذه النقطة الأساسية.

وجود قضايا اجتماعية واقتصادية وسياسية وحقوقية على الطاولة، لا يعني أن هناك تراتبية في الأولويات ولا أن تلك القضايا أكثر أو أقل أهمية من سؤال الحريات الفردية.

الذين يعتبرون الحريات الفردية ترفا أمام قضايا البطالة والتعليم والصحة، فيم يختلفون في النهاية عمن يعتبرون أن البناء الديمقراطي لا يتأتى قبل الخبز والماء؟

باختصار، القضايا التي نتبناها وندافع عنها لا يمكن أن تصنف إلا بشكل أفقي: "هذه القضية تختلف عن تلك وتلتقي معها في مواضع أخرى"؛ وليس بشكل عمودي يفيد بأن تلك أهم أو أسبق من الأخرى.

نحتاج للخبز (وبعض الجبن والفواكه) كما نحتاج لتعليم جيد وللحب دون خوف، ولحرية التعبير عن المواقف السياسية والدينية.

نحتاج أن يقرر المرء بنفسه إن كان يريد أن يشرب نبيذا أو عصير برتقال... على أن يلتزم بالقانون فيما قد يسبب أذى للآخرين (كالسياقة في حالة سكر مثلا).

نحتاج لأن يقرر المرء بنفسه إن كان مؤمنا أو لا، وأن لا يحتاج للعب أدوار لا تشبهه مخافة أعين الآخرين. آخرون يصبحون فجأة أهم من الله، نخاف من رقابتهم أكثر مما نعبر عن إيمان حقيقي أو ممارسة دينية عن اقتناع...

في مغرب اليوم، من غير المقبول أن نستمر في وضع السيوف على الرقاب من خلال سجن أشخاص راشدين بسبب اختيارات شخصية لا تؤثر على أمن واختيارات الغير.

ما معنى أن نفرض الإيمان بقوة السجن وأن نسلب الحرية من شخص بسبب قناعة فكرية أو إيديولوجية؟ ما معنى أن نسلب الحرية من راشدين بسبب اختيارات جنسية مثلية أو غيرية؟

هل نتخيل قدر النفاق الذي نفرضه على الآخرين بممارسات وقوانين كهاته؟

ليس دور الدولة أن تنشغل بالرغبات الجنسية والعلاقات الرضائية (المثلية أو الغيرية) للأشخاص الراشدين وبما يحدث في غرف النوم، اللهم إذا تعلق الأمر باغتصاب أو اعتداء جنسي على راشدين أو على أطفال.

يفترض أن توجه الدولة ترسانتها التشريعية والقانونية لما يحمي أمن المواطنين فعليا، لا لما يحرس أسِرّة نومهم وأجهزتهم التناسلية. يفترض أن تعاقب الدولة المتحرشين واللصوص والمغتصبين، لا من اختاروا أن يعيشوا حريتهم بالشكل الذي يناسب قناعاتهم الدينية أو الجنسية.

نقاش الحريات الفردية اليوم يستنزف طاقات فكرية نحتاج أن نوجهها لقضايا أخرى، ليس لأنه نقاش ثانوي... بل لأنه نقاش يفترض أن نكون قد تجاوزناه!

هل يعود هذا النقاش بقوة في المغرب وهل له حظوظه؟ مع كل حادثة اعتداء على الحريات الفردية للآخرين، مهما كانت تياراتهم الإيديولوجية، سيعود النقاش بقوة للمغرب ليبرز كم هي متخلفة قوانيننا عن واقع الممارسات. سيعود بقوة ليفضح التيارات التي ترفض الحريات الفردية، ثم تعيش بعضها في السر؛ وليفضح دولة تبذر مجهوداتها في التلصص على أسرة وقناعات المواطنين. سيعود هذا النقاش بقوة في كل مرة لكي يفضح هوسنا بالجنس وبمراقبة الحياة الخاصة للآخرين.

بدل أن يطور المرء قناعاته وقيمه الشخصية وأن يسعى للتناسق مع اختياراته (في الإيمان وعدمه، في الامتناع عن الجنس خارج الزواج أو في ممارسته بحرية، في استهلاك الكحول من عدمه، وفي غيرها من تفاصيل الاختيارات الشخصية)، نستنزف جميعنا جهدا رهيبا في مراقبة الآخرين والتربص بسقطاتهم أو تناقضاتهم: فاسقة تنجب طفلا قبل الزواج. ديوث لم يقتل أخته حين خرجت مع صديقها. مثلي يمارس الرذيلة. إمام يمارس الجنس خارج الزواج...

السؤال الآن لا يتعلق بحظوظ هذا النقاش وهل سينجح يوما في تحقيق مطلب الحريات الفردية... هذا الأمر آت لا محالة. السؤال الحقيقي هو: كم من الوقت والجهد سنستنزف حتى نقتنع بأن المجتمعات لا يمكن أن تتقدم ما لم تؤمن بالفرد وحريته...؟ كم من الفضائح سنتابع وكم جرحا سنرسم في مسارات الأفراد، قبل أن نعي بأن حياتهم الجنسية وصيامهم ومعظم اختياراتهم الفردية، لا يفترض أن تعنينا كأفراد ولا كحكومات ولا كأمنيين؟

مرايانا
Marayana

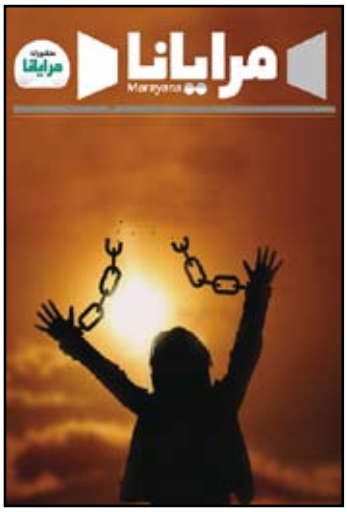

06 تعديلات مدونة الأسرة والقانون الجنائي
ولادة ممكنة في مواجهة عمليات إجهاض مزمنة

08 جرائم قتل النساء في بعض القوانين «العربية»
إذا الموؤودة سُئلت، بأيّ «قانون» قُتلت!

12 «لا أشعر بالندم، لأنني مارستُ حقا طبيعيا»...
قصص مغربيات تخلين عن «عذريتهن»

16 مسلمون ويؤمنون بنبي بعد محمد...
ماذا تعرف عن الأحمديين المغاربة؟

42 ما معنى أن تكون ملحداً في المغرب.. قصص مغاربة خرجوا من «الملة»

34 الدين البهائي بالمغرب
مرايانا داخل عقائد البهائيين المغاربة

38 خطاب التخوين بالمغرب
«الإرهابُ» و«الشوفينية»... بكلّ بسَاطة!

التربية الجنسية في المغرب
هل تشفي المجتمع من ازدواجيته؟ 22

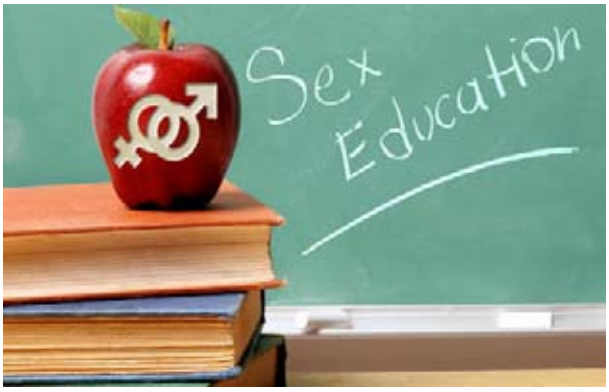

28 الفيديوهات الجنسية المُسرّبة
عندما يصبح ممتلكها «بطلا» افتراضياً!

مرايانا
Marayana
Marayana.com
تصدر عن:
دايفيرسيتي ميديا
Diversity Medias S.A.R.L

مديرة النشر
سناء العاجي الحنفي
selaji@gmail.com

رئيس التحرير
هشام روزاق
rouzzak.hi@gmail.com

ساهم في انجاز هذا العدد
دانيا الزعيمي
زينب ابن خلدون
نائلة بدرون
ربيع الجزولي
محمد علي العموري
حسين الوادعي
محمد عبد الوهاب رفيقي

مرايانا
marayana.com

إسلاميو الردة...
أكَلة السحت،
أو...الريع ينسخ النص

هشام روزاق
rouzzak.hi@gmail.com

"الجماهير تنبهر، بسهولة، بكذبة كبيرة... أكثر من انبهارها بكذبة صغيرة".
هذا ما قاله، وما آمن به أدولف هتلر دائما.
وهذا ما يعتقده بعضهم اليوم. أو قل... هكذا هم يفعلون.
... في النهاية، ليس الأمر جديدا عليهم.
هو أمرهم الذي جبلوا عليه. الذي صنعهم. هو أمرهم الذي صنعوا منه أيامهم وحكاياتهم وما خالوه انتصارات وإنجازات.
هو ببساطة... الافتراء.
الافتراء، هو ببساطة، وببرودة، الحمض النووي لإسلامويين، افتروا على دين المغاربة فخوصصوه، وافتروا على السياسة فأسلموها (وأسلموها للحضيض أيضا)، وافتروا على المغاربة... حين وعدوهم بالنقاء والصفاء والإصلاح وسيادة الأخلاق، ثم خرجوا على المغاربة بعد عقد من حكم، بـ "بلد مخلوض"، تعليمه منهار، وتقاعده منخور، وصحته معطوبة، ومحروقاته محررة "العيشة على المغاربة"... وبأخلاق، تسيدتها فضائح الجنس والمساعدة على القذف، وانتهت بتقاعد ريعي مريح، لكائن لازال قادرا على إطلاق لسانه على الناس مدعيا الصلاح والإصلاح.
الافتراء... ليس مجرد تقنية يلجأ إليها دعاة الطهارة حين يضبطون في فضائح جنسية، أو حين يلعب أبناؤهم القمار فيعتبرونه رياضة، أو حين نكتشف أن مستخدمة لديهم، لم تكن مصرحا بها في الضمان الاجتماعي، ولا حتى حين يقضون أوقاتا حميمية في باريس... الافتراء، هو عقيدة خالصة، يمارسها هؤلاء، لتحقيق انتصاراتهم اللحظية، المبنية على الكذب، وعلى استغلال انبهار "الجماهير" بـ "الكذبة الكبيرة" التي أصّل لها هتلر. وللناس في الأصولية مذاهب.
... حزب الإسلامويين، الذي روج لنفسه على الدوام أنه "أملس" ما أنجبت "الجماعة"، وأنه حزب المؤسسات والدولة، لم يجد حرجا وهو "يتأبط شرا" بعض بواقي المغالاة والتطرف، ليشن معهم "غزوة كذب وافتراء" على مشروع مدونة الأسرة التي يحلم بها كثير من بسطاء المغرب، وعلى مؤسسات الدولة... وعلى المجتمع الذي يريده الإسلامويون أن يظل على حاله، كي يركبوه كما ركبوا قضاياه الأساسية، كما ركبوا غضبه، وكما ركبوا أفراحه وأحلامه.
بلغة حرب معلنة، خرج إسلاميو الردة المؤسساتية على المجتمع والدولة، يقترفون الكذب والأباطيل، ويمارسون أبشع أنواع الشذوذ... الفكري (مع كامل الاعتذار للفكر أن وضعناه في جملة معهم)، كي ينتصروا لثقافة (واعتذار آخر للثقافة) البدو التي أطعمتهم من جوع... وأغدقت عليهم من بيت مال... البترول.
... في لحظة صفاء ووضوح، لعلها الأولى في كل تاريخهم، تأبط الإسلاموي الأملس شر الإسلاموي المتطرف، وعانقوا معا، شر الإسلاموي الحالم بالإمارة الرافض للدولة المدنية، وخرجوا على المغاربة يكذبون باسم الله، ويفترون باسم الله...
خرجوا على المغاربة يقولون لهم، إن مدونة الأسرة التي يحلم بها المغرب والمغاربة، هي مدونة تبيح زواج الرجل برجل.
وزواج المرأة بالمرأة.
ربما، لم يكذبوا فقط، حين انتصروا للبيدوفيليا التي تسكنهم، وهم يعارضون تجريم ومنع تزويج الأطفال والطفلات. ربما لأن البيدوفيليا عندهم، هي في النهاية مجرد متعة... ولا جريمة في المتعة. تماما كما لا جريمة في المساعدة على القذف... ولا جريمة في الاستفادة من تقاعد سحت ريعي من أموال المغاربة. لكن...
فقط حين يكون الأطفال محل شهوة، يقف الإسلامويون وقفة "ذكر" واحد... كي يعارضوا منع تزويجهن/هم، يرفضون منع هذه المتعة الشاذة التي لا توصيف لها غير الجريمة الجنسية الممقوتة من كل البشر. أما حين يتعلق الأمر بأطفال خرجوا إلى الوجود نتيجة علاقة رضائية أو جريمة اغتصاب... فهؤلاء ليسوا أطفالا. هم فقط "أبناء خطيئة" لا حق لهم في نسب ولا حقوق ولا هوية... وكأن الإسلامويين في النهاية، يريدونهم أطفال سبي، أطفالا جواري وإماء وعبيد... كي تحل لهم بهم المتعة. وما أدراك... لعل الأمر في النهاية، مجرد تهييء وتنظيم للدولة والمجتمع الذي يحلم به إسلاميو الردة!
إثبات النسب بالحمض النووي حرام عند إسلاميي الردة... فالعلم، الذي يقولون إنه أهم ما جاء به الدين، كما يفهمونه، لا يستوي وأقوال بشر مثلنا، الفقهاء، قالوا قبل قرون، إن الولد للفراش. (حينها كان الولد للفراش... ولكن... هل كان راتب تقاعد رئيس الحكومة الأسبق للصالون مثلا؟ طبعا لا... ولكن هنا، لا بأس أن ينسخ الريع النص).
العلاقات الرضائية عندهم حرام... مادامت لم تتم في سيارة أمام شاطئ بحر.
والتوقيف الإرادي للحمل؟
هنا... يخرج من لسان الإسلاموي حرفه الأصل (إذ ليس غير اللسان هنا محل نقاش، ولا عزاء للمخ/ ماشي العقل). وحرف الإسلاموي الأصل... الجهل.
التوقيف الإرادي للحمل، يفتري فيه الإسلاموي، كما هو ديدنه في الافتراء... ليصل حد اتهام ووصف كل المطالبين بتقنين التوقيف الإرادي للحمل (يسميه إجهاضا) بـ... القتلة والمجرمين. وللجواب على هكذا تهافت، أدعوكم لقراءة مقال منشور على مرايانا، بعنوان "مذاهب فقهية أباحت التوقيف الإرادي للحمل"، وفيه كثير من تفاصيل موثقة عن رأي مدارس الفقه الإسلامي في الأمر، وإباحته، وتقنينه... بما يتماشى ومطالب المغاربة اليوم. لكن الإسلاموي، الذي لا يرى في الدين غير بردعة يركب بها العامة... لا يحرجه في شيء أن يصف كل المذاهب، وكل الفقه الإسلامي، وكل الفقهاء... بالمجرمين والقتلة.
في التعصيب، وفي نقاش الإرث... يخرج الإسلاموي الأملس ومن تأبطه شرا، كي يملؤوا الدنيا صراخا وضجيجا (وذاك أقصى ما يستطيعون)، كي يحاربوا من أجل قداسة النص وحدود الله... والحال أن الأمر لا علاقة له بنص قطعي ولا مقدس ولا حدود، كما يدعون. لكن نفس الإسلاموي، يجد للفضيحة مخرجا، فيقترح أن يلجأ ذو النازلة إلى وهب ممتلكاته لابنته... أو إبرام عقد بيع... "زعما، ملي الإسلاموي يبغي يقولنا، نقدرو نقبلوها... ولكن... باغي يدير القوالب مع الله؟ وباغي يتحايل على النص بالقوالب؟...
ولأن كل هذا السفه لم يكن كافيا... خرج الإسلاموي "الأملس" المرتد مؤسساتيا، ليهدد المغاربة والدولة بمسيرات مليونية... والحال أن المليونية الوحيدة التي تليق به، هي أجرته الشهرية المليونية التي تسمى في الدولة المدنية ريعا، وتسمى في الدولة الدينية... سحتا.
ولأن كل معطيات السفه والريع والسحت ... لم تكن كافية، فقد أخرج لنا الإسلاموي المرتد عن الدولة وتدين الدولة والمجتمع، نساء يجترن ذكوريته الساقطة متنا وسندا، ليقمن باستغلال العدوان الصهيوني على فلسطين... وليحاولن إقناع المغاربة أن العدوان واحد... وأن الصهيونية هي أن تدافع على نموذج مجتمع وأسرة ينتصر لقيمة الإنسان، بغض النظر عن جهازه التناسلي؛ لحياة طفلة كي لا يتم اغتصابها باسم الله وعقد زواج... ولطفل ولد خارج مؤسسة زواج، لا يريد إسلاميو الردة أن توقف أمه حمله، وحين تلده... يرفضون منحه نسبا أو هوية.
في النهاية...
متعب أن نتحدث مع أكلة السحت.
والسحت هنا... ليس فقط معاش ريع مريح.
السحت... أن يستمر بعضهم في أكل غدنا، بريع نصوص قديمة... انتهت صلاحيتها.
لقد... آمن هتلر بعقيدة بيع الكذبة الكبرى للعامة. وقد رأينا كيف انتهى هتلر. والعاقبة للمتقين.
وهذا... بعض من كلام.

ينتظر الكثير من المغاربة التعديلات المحتمل إدخالها على مدونة الأسرة والقانون الجنائي.
تعديلات يفترض أنها ستجيب على الكثير من انتظارات الحركة الحقوقية والمهتمين، وأن تكون أكثر ملاءمة مع الدستور المغربي...

تعديلات مدونة الأسرة والقانون الجنائي

ولادة ممكنة في مواجهة عمليات إجهاض مزمنة

ينتظر الكثير من المغاربة التعديلات المحتمل إدخالها على مدونة الأسرة والقانون الجنائي.

تعديلات يفترض أنها ستجيب على الكثير من انتظارات الحركة الحقوقية والمهتمين، وأن تكون أكثر ملاءمة مع الدستور المغربي الذي جاء بمستجدات مبنية على المساواة بين الجنسين وعلى منع التمييز ضد النساء والعنف بمختلف أنواعه، وهذا ما لم تستطع مدونة الأسرة في نسختها الحالية الاستجابة له.

اعتبرت نزهة الصقلي، الفاعلة الحقوقية (وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية سابقا) في حديث لمرايانا أن الحديث عن تعديل مدونة الأسرة يرتبط بتعديل القانون الجنائي لأنهم مرتبطين فيما بينهما. لا يمكن أن ننجح في الإصلاح الخاص بمدونة الأسرة، تقول الصقلي، بدون أن يرافق ذلك إصلاح للقانون الجنائي، لأن هنالك مجموعة من القضايا مرتبطة ببعضها البعض.

مدونة تناقض الدستور

هناك مجموعة من القيم الكونية وقيم حقوق الانسان والنساء التي لم تتم ترجمتها داخل نص مدونة الأسرة ولا حتى القانون الجنائي، خصوصا فيما يتعلق بالحريات العامة وحياة الأشخاص والعلاقات الرضائية. ويمكن القول إن التحولات الكبيرة تتعلق مثلا بتأخير سن الزواج، حيث أصبح المعدل الخاص بالذكر بين 32 و33؛ وتقريبا 25 و26 سنة بالنسبة للإناث. هذا الأمر خلق مجالا واسعا جدا لممارسة العلاقات الجنسية، خارج مؤسسة الزواج، وهو ما طرح الكثير من المشاكل، مثل الأطفال المولودين من هذه العلاقات، والوضع الخاص بهم؛ على الرغم من الإنصاف الذي جاء به الدستور المغربي، حيث تعهد بضمان الدولة لحقوق الأطفال بغض النظر عن الوضعية العائلية الخاصة بهم، في إشارة واضحة إلى الأطفال الذين ولدوا خارج مؤسسة الزواج.

بالعودة للقانون الجنائي، تقول نزهة الصقلي، فإن النظر لقضية الاغتصاب، لا يكون من زاوية الحمل والاعتداء على السلامة الجسدية والمس بالنساء، بل يتم التعاطي معه بمنطق الأخلاق والمس بها وبنظام الأسرة، وهو ما يُناقض المرجعية التي جاء بها الدستور والمواثيق الدولية التي صادقَ عليها المغرب.

نزهة الصقلي، في حديثها لمرايانا، تعتبر أن من النقاط التي يجب أن تتغير جذريا، هي مسألة الولاية الشرعية للأطفال، التي تظل حكرا على الرجال، فالمرأة هي من تحمل وترضع وتسهر، ليتم حرمانها من الولاية على الطفل بقوة القانون. كما يتم حرمان النساء المطلقات من الحضانة بعد زواجهن للمرة الثانية، وهذا غير منصف في حق المرأة، لذلك، تقول الصقلي، يجب إعادة النظر في هذا القانون، تطبيقا لمبدأ المساواة.

في نفس السياق، لازالت مسألة تزويج القاصرات سائدة، نظرا لوجود بعض التيارات الإيديولوجية التي تطالب بها كحق مشروع للرجال، في حين أنها جريمة لا تغتفر تجاه حياة القاصرات واتجاه المجتمع.

إشكالات عديدة تنتظر أن تُحل، توردها نزهة الصقلي في حديثها لمرايانا، ضمنها النقاش حول الإرث ومسألة التعصيب، التي لم يتطرق لها القرآن نهائيا، حيثُ وضع قيود كثيرة لها مما أفرغها من قدرتها على تحقيق الانصاف.

هل لا زلنا بحاجة للعودة للمذهب المالكي؟

تنص المادة 400 من مدونة الأسرة على أن "كل

ما لم يرد به نص في هذه المدونة، يرجع فيه إلى المذهب المالكي والاجتهاد الذي يراعى فيه تحقيق قيم الإسلام في العدل والمساواة والمعاشرة بالمعروف". في هذا السياق، أكدت الصقلي أن هذه المادة تفتح علينا بابا كبيرا من الإشكالات، كما تترك المجال الاجتهادات التي تعود للقرون الوسطى.

"لا نزال في نقطة الصفر، رغم التحكيم الملكي في قضية الإجهاض السري الذي يؤدي إلى أخطار كبيرة على صحة المرأة ويخلف ضحايا كثيرات"؛ هكذا علقت الصقلي تفاعلا مع استمرار منع التوقيف الإرادي للحمل، مما يؤدي لاستمرار ممارسته بشكل سري، وكثيرا ما يكون في ظروف غير ملائمة تودي بحياة النساء.

بالعودة للتحكيم الملكي، فقد سبق وأمر الملك محمد السادس في 2015 وزير العدل السابق المصطفى الرميد، وأحمد التوفيق وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، وإدريس اليزمي، الرئيس السابق للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، بدراسة موضوع الإجهاض إلى جانب المجلس العلمي الأعلى، إلا أنه على الرغم من ذلك، لا يزال المشكل عالقاً، على الرغم من الإشكالات المجتمعية من قبيل اغتصاب الأقارب، والاغتصاب، والتغرير بالقاصرين، فضلا عن حالات الحمل التي يكون فيها "الطفل" مُشوها ولا يسمح له بحياة طبيعية وعادية كباقي الأطفال.

علاقة بالنقطة التي تثير الجدل كثيرا، وهي المادة 490 من القانون الجنائي، والمتعلقة بالعلاقات الرضائية، فإن الخطورة تكمن في كونها وضعت لمعاقبة النساء لوحدهن، بينما الرجال، وحتى في حال ضبطهم في حالة ما يسمى بالخيانة الزوجية، فإن الزوجات في الغالب، سيتجاوزن عنهم. هذا ما يسودُ اليومَ في المجتمع، تقول الصقلي؛ في حين أن النساء، يقع عليهن لوم أكبر، سواء كن فاعلات في ما يسمى بالخيانة الزوجية أو ضحايا لها، حيث يتم توجيه الاتهام للمرأة بأنها السبب في ممارسة الرجل لهذه العلاقة الجنسية. وحتى عندما تلجأ بعض النساء لتقديم شكاوى اغتصاب، في حال عدم تمكنهن من إثبات الاغتصاب، يجدن أنفسهن متورطات ومعرضات للعقاب بموجب مقتضيات الفصل 490.

محنة الزواج المدني

أشكال اللاعدل وعدم المساواة في مدونة الأسرة كثيرة، توردها الصقلي، حيث تقول إن الرجال لديهم الحق في الزواج من غير مسلمة، أما النساء فزواجهن يقتصر على الرجل المسلم فقط، فضلا عن إشكالية الميراث لغير المسلمة من الرجل المسلم، حيث لا يحق لها أن ترث فيه، انطلاقا من فكرة عدم توارث المسلم وغير المسلم.

إشكاليات كثيرة، تطرحها الحقوقية والوزيرة والبرلمانية السابقة نزهة الصقلي، حيث سينعكس تعديل هذه المقتضيات على المجتمع، ليصبح أكثر تصالحاً مع ذاته وأكثر تسامحا مع كل التوجهات داخله.

في هذا السياق، يقول الباحث السوسيولوجي مصطفى بنزروالة في تصريح لمرايانا، أنه وجب التأكيد على أن تحليل المتغيرات وتفسير طبيعتها والوقوف على حدود تأثيرها في البنية الاجتماعية، أمر يحتاج الكثير من التأني والحذر، لأن القانون الجنائي ومدونة الأسرة ومسألة تعديلهما أو مراجعتهما، لازالت حبيسة نقاش عام لم يرق بعد حتى لدرجة النقاش العمومي بين الفاعلين الحقوقيين والأكاديميين. ولا زلنا بعيدين عن نقاش سياسي مجتمعي، متحرر من الايديولوجيا والمرجعيات الجاهزة.

تغيُر اجتماعي مركب

يعتبر بنزروالة أنه من المؤكد أن كل تحول وتغير على مستوى الترسانة القانونية، سيكون له بالغ الأثر على تعبيراته وتطبيقاته في مجال المؤسسات الاجتماعية، خاصة الأسرة. كما أن مقولات التحولات الاجتماعية أو التغيرات التي يمكن ان تطرأ على بنياته ومؤسساته ليست بالأمر الذي يمكن أن يقع بالطفرة أو المفاجأة، ولا يمكن حتى ملاحظته إلا بعد مرور زمن معتبر، خاصة إذا كان المجتمع شبيها بخصائص مجتمعنا المركب.

الحديث عن تغييرات قانونية لوحدها مؤثر، لكن ليس لدرجة إحداث طفرة سريعة في تمثلات الأفراد لمؤسساتهم الاجتماعية. هذه الأخيرة تتأثر بمعطيات قد تتجاوز في كثير من الأحيان المعطى القانوني الصرف، لتمتح أسس وجودها من إطارات مرجعية متعددة، منها الدين، العرف، التقليد، الطقس، الثقافة، التاريخ وغيرها من اطارات تأطير الفعل الاجتماعي.

بنزروالة يعتبر أنه يمكن الخلوص إلا أن تغييرات جوهرية في مدونة الأسرة كفيلة بتغييرات نسبية لتمثل الناس للزواج وللعلاقات الثنائية الرضائية والطلاق وتربية الأبناء؛ لكنها لن تمحو ببساطة مفاهيم ومرجعيات ثقافية ثابتة لديهم.

الحديث عن تغييرات قانونية لوحدها مؤثر، لكن ليس لدرجة إحداث طفرة سريعة في تمثلات الأفراد لمؤسساتهم الاجتماعية. هذه الأخيرة تتأثر بمعطيات قد تتجاوز في كثير من الأحيان المعطى القانوني الصرف، لتمتح أسس وجودها من إطارات مرجعية متعددة، منها الدين، العرف، التقليد، الطقس، الثقافة، التاريخ وغيرها من اطارات تأطير الفعل الاجتماعي

جرائم قتل النساء في بعض القوانين «العربية»

إذا الموؤودة سُئلت، بأيّ «قانون» قُتلت!

السؤال الذي حيّر الكثيرين: كيف يمكن أن يكون القانون ملاذاً للقتلة؟
هناك... باسم "الشّرف"، نساءٌ قتلن خنقاً أو حرقاً أو رجماً أو طعناً أو رمياً بالرصّاص، في الأردن وفلسطين وسوريا والسعودية والكويت واليمن والعراق وباكستان وإيران ومصر.
مُغتَصباتٌ قُتلن. عذارى قُتلن. طفلاتٌ قتلن. أمهاتٌ قتلن بكلّ برودة دم. قتلن فقط لأنّ هناك عرفا متوحّشا، يطلق عليه "غسل العار"، قرّر إعدامهنّ، سواء ضبطن في حالة تلبّس أو بفعل ظنّ وشكوك، مع تغليب مُعظم الباحثين للعامل الثّاني.

الغريب، الذي تقف عنده مرايانا، أنّ هناك موادًّا قانونية "تتصالح" مع ما يصطلح عليها شعبيا وإعلاميا بـ"جرائم الشّرف"، وتميزها عن جرائم القتل. لذلك، تكون عقوبتها مخففة ومختلفة.

مصر: شبهة التواطؤ

تنصّ المادة 237 من قانون العقوبات المصري على: "من فاجأ زوجته حال تلبسها بالزنا وقتلها في الحال هي ومن يزني بها يعاقب بالحبس بدلاً من العقوبات المقررة في المادتين 234، 236".

انتصار السعيد، محامية ورئيسة مؤسسة القاهرة للتنمية والقانون، لا تخفي أنّ هناك قصورا تشريعيا في هذه المادة. تحيل الأخيرة على ما يصطلح عليه بـ"جرائم الشرف"، التي لازالت منتشرة في مصر؛ نظراً لكونها متأصلة في الثقافة الشعبية منذ عقود لدى المصريين.

جملة "غسل العار"، باتت عقيدة لدى عديد من العائلات خاصة في القرى، حين يسيطر على الذكر هاجس الشّك في خيانة الزوجة أو الشك في البنت والأخت وحتى الأم أحياناً.

بحسب ما تورده المحامية ضمن تواصلها مع مرايانا، فإنّ إحصائيات المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، تقول إنّ حوالي 90% من جرائم قتل النساء بمصر، تحدث باسم "الشرف"، أي التي يرتكبها الآباء أو الأزواج أو الأشقاء بدافع "غسل العار" و"الغيرة".

للتدقيق، فإن 60% من هذه النسبة هي عمليات قتل تمّ تنفيذها من طرف الأزواج ضد زوجاتهم، و20% ارتكبها الأشقاء ضدّ شقيقاتهم، و7% ارتكبها الآباء في حق بناتهم، و3% المتبقية أقدم عليها الأبناء في حقّ أمهاتهم.

السعيد ترى، أيضاً، أنّ الملفات المُحَالة على العدالة في مصر، تبين أنّ "جرائم الشّرف" لم تقع في حالة تلبّس، بل مرتكبوها يلجأون لدوافع الشك وسوء الظنّ والشائعات والوشاية الكاذبة من آخرين. وهذا ما تؤكده دائما تحريات المباحث بعد وقوع الجريمة.

الذي يستنكره الحقوقيون في مصر، أنّ قانون العقوبات المصري يبيح تخفيف العقوبة في حالة القتل بدافع "الدفاع عن الشرف". "وليس هناك شك أنّ النّص المتعلق بذلك لا يشكل عذراً مخففاً للعقاب في الواقع، لأن العذر المخفف لا يغير من وصف الجريمة ولا من نوعها"، تقول انتصار السعيد.

إلا أنه في المادة 237 مثلا، والمتعلقة بجرائم قتل النساء (Feminicid)، يتحوّل الملف من جريمة إلى جنحة. بناء عليه، تتحول عقوبة الجاني أيضاً، وبدل أن يحاكم القاتل بالأشغال الشّاقة المؤبدة أو المؤقتة، يتم تخفيف عقوبته السجنية لتصل للسجن لمدة سنة إلى ثلاث سنوات.

حقوقيون في مصر اعتبروا هذه المادّة تواطؤاً من القانون الوضعي مع عرف "متوحش"، يبيح قتل النّساء بكلّ برُودة، واستباحة دمائهنّ بدوافع، تكون في الغالب، غير واقعية.

لذلك، تجمل المحامية انتصار السعيد، أنه لا بد من تعديل هذا القانون وإزالة النّص المخفف، لتصبح العقوبات موحدة على مستوى القتل العمد، سواء فيما يتعلق بما يسمى "جرائم الشرف" أو غيرها في مصر.

الأردن: إسقاط الحق الشخصي

تشير الأرقام التي قدمتها جمعية "معهد تضامن النساء الأردني" الحقوقية، أنه تمّ تسجيل تسعة جرائم أسرية بحق النساء في الأردن منذ

بداية عام 2020، فضلاً عن 21 جريمة من نفس الطراز إبان عام 2019.

المثير... أنّ 60 في المئة من هذه الجرائم ذهبت ضحيتها شابات تتراوح أعمارهن بين الـ18 و37 سنة.

كتعليق، تقول الصحافية الأردنية المتخصصة في الإرهاب ومكافحة الجريمة، ليندا المعايعة، في حديث لها مع مرايانا، إنّ معدلات الجرائم الواقعة على المرأة، والمعروفة إعلامياً بـ"جرائم الشرف"، انخفضت في السنوات السابقة، بالمقارنة مع ما قبل عام 2011.

في قانون العقوبات الأردني، لا يوجدُ نصّ صريح يشير إلى مفهوم "جريمة الشرف"، وإنما يتعامل معها كجريمة قتل، والتي قد تصل عقوبتها في الأردن إلى الإعدام شنقاً، تردف المتحدّثة.

المعايعة تضيف أن القاتِل يلجأ إلى التّذرع بـ"الشرف" أو "غسل العار" أو "تطهير العائلة"، كدافع للقتل، خلال مرحلة الاستجواب لدى مدعي عام الجنايات الكبرى، الذي يقوم بتوقيفه 15 يوماً على ذمة القضية، بعد توجيه تهمة القتل العمد إليه، طبقاً للمادة 328 من قانون العقوبات. وأيضاً خلال مرحلة التحقيق الأولي لدى الشرطة، التي تعمل على جمع الأدلة من مسرح الجريمة.

لكن... بعد مطَالبات الناشِطات النّسويات وحقوقيين بالأردن، ونضالاتهم بتشديد العقوبات في الجرائم الواقعة على المرأة بذريعة الشرف خصوصاً، صدرت توجيهات مَلكية عام 2010، تُطالب القضاء بإعادة النظر في الأحكام الصادرة في حق القتلة، سيما في الجرائم المرتكبة ضد المرأة، تقول الناشطة النسائية الأردنية.

اليوم، باتَت محكَمة الجنايات الكُبرى، التي تحالُ عليها قضايا الجرائم بعد انتهاء التحقيق، تصدر عقوبات مشدّدة في حق مرتكبي هذا النوع من الجرائم، التي تكون ضحيتها النساء، حتى أن بعضها صدر فيه حكم بالإعدام.

في الأردن، تستطرد المتحدثة، يمكن لمحكمة الجنايات أن تقرر في إمكانية إسقاط الحق الشخصي أو عدمه.

في هذا الإطار، تذكرنا المتحدثة بإحدى القضايا التي كانت ضحيتها طفلة قتلت بذريعة "الشرف"، حيث قررت المحكمة عدم الأخذ بإسقاط الحق الشخصي، لبشاعة الأسلوب الجرمي المرتكب على ضحية الجريمة. وهو قرار أيدته محكمة التمييز (أعلى هيئة قضائية في المملكة).

بشكل عام، ترى الصحافية الأردنية أن "النّيابة أو المحكمة لا تأخذ تلقائيا بذريعة "العار"، وتتعامل مع الجريمة كجريمة قتل واقعة على إنسان وأزهقت روحه".

المشكل أنّ المحكمة قد تلجأ إلى تخفيض العقوبة في حالة إسقاط الحق الشخصي من طرف العائلة، طبقاً للمادة 98 و99، من قانون العقوبات.

المعايعة توضّح أن إسقاط الحق الشخصي، تُرك حصراً للمحكمة الأخذ به، علماً بأن مضمون المادتين، عادة ما يتم الأخذ به في قضايا الوفاة الناتجة عن الحوادث أو القتل غير المقصود، وأحياناً إذا كان هناك صلح بين عائلة القاتل والمقتول.

رغم ذلك، ظلّت تنديدات الحقوقيين الأردنيين تتعلق بحق عائلة الضّحية بـ"إسقاط الحقّ الشّخصي"، طبقا للمادتين 98 و99 من القانون، وخطورتها في مساعدة القتلة في جرائم قتل النساء في الإفلات من العقاب... لماذا يا ترى؟

ببساطة، لأنّ هاتين المادتين تطبّقان، وفق حقوقيين، في غالبية القضايا المتصلة بـ"الشّرف"، والعائلات المخول لها إسقاط هذا الحق، تسعى إلى حمايَة القاتل، الذي هو أساساً فردٌ من عائلة المقتولة أيضاً.

ثغرة العدالة في الأردن... أنّ العائلة يمكن أن تسقط الحق الشخصي، وبالتالي قد يفلت الجاني من العقاب، وتتخفف العقوبة، حتى لو كان القرار النّهائي بيد المحكمة.

عن القوانين... التي فشلت أن تكون قانوناً!

إلى متى ستبقى هذه القوانين الصديقة للقتلة والجناة على قيد الحياة؟
متى تشدّد العقوبة لتتناسب مع الجرم المرتكب؟
ومتى تتعامل العدالة في هذه البلدان مع قتل النساء كجريمة قتل ضد بشر؟

الكويت: شرعنة القتل

تنص المادة 153 من قانون الجزاء الكويتي لعام 1960م على أنه: "إذا فاجأ الرجل زوجته في حال تلبّس بالزنا أو ابنته أو أمه أو أخته وقتلها في الحال أو قتل من يزني بها أو قتلهما معاً، فإنه يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أعوام وبغرامة لا تتجاوز ثلاثة آلاف روبية (تعادل 45 دولاراً) ، أو بإحدى العقوبتين".

اعتبر حقوقيون أنّ هذه المادة، هي رخصة قانونية لقتل النساء فيما يعرف بـ"الجرائم الأسرية" أو "جرائم الشرف". وأنها تناهض في العمق الحراك الذي تبديه دولة الكويت في ركوب قطار المعاهدات والاتفاقيات الدولية، الداعية إلى المناصفة وتحصين حقوق النساء ووقف التمييز والعنصرية ضدهن.

نسائيات من الكويت ومن العالم، يناضلن من أجل نسف هذه المادة، على اعتبار أنها تغتال المفهوم الكوني للعدالة، التي غايتها حماية حق الإنسان في الحياة. المرأة الكويتية هي ضحيّة بهذا المعنى. لذلك، يصفها حقوقيون كويتيون بأنها شرعنة لقتل النساء.

غرابة القانون الكويتي، أنه يسمحُ بمعاقبة القاتل بالغرامة المالية فقط وليس الحبس بالضّرورة.

لا تزال مناقشات تعديل هذه المادة، في أفق بترها تماماً، في مجلس الأمة منذ عام 2017، لأن هناك بعض القوى الاجتماعية تقاوم لبقائها، رغم إثارتها للجدل وسط ناشطات نسائيات وفاعلين قانونيين وحقوقيين.

أستاذة القانون الخاص في كلية الحقوق بجامعة الكويت، مشاعل الهاجري، في تصريح صحافي لوسائل إعلام دولية، قالت إن "الإبقاء على هذه النصوص جريمة تبيح القتل بلا عقاب. برغم تحديد النص لحالة التلبس، إلا أنه، في ظل غياب التعريفات القانونية الواضحة، فإن كل ما تفعله النساء يمكن أن يعتبر تهديدا لشرف الرجال، ككشف شعرها أو الخروج من البيت، أو استخدام مواقع التواصل الاجتماعي للمحادثة أو لنشر صور".

نهيلة، طالبة صحافية كويتية مقيمة بالمغرب، تقول في تصريح لمرايانا إنّها تعرف فتاةً قتلها شقيقها بتهمة "الشرف"، بعد أن ضبطها تواعد شاباً كويتيا، وتمّ التّخلص من جثتها ولا تعرف

صديقاتها عنها أيّة أخبار.

نهيلة تضيفُ أنها بدأت تحسّ بحرية أكبر وارتياح مضاعف بعد هجرتها إلى المغرب، لأنها "حين كانت في الكويت، كان يمكن أن تقتلها عائلتها إن رأت في سلوكها أي تصرف قد تعتبره مخلا بالأخلاق، حسب تقدير العائلة نفسها للأخلاق"، تقول المتحدثة.

اليمن: لا يقتصّ من الأصل بفرعه!

الناشطة النسائية عبير محسن، ترى أنّ الجرائم المرتكبة باسم الشّرف زادت بشكل كبير جدا في اليمن. كل يوم يخرج إلى أسماعنا خبر مقتل إمرأة ولا أحد يلاحق المجرمين. هذا القدر الذي ينفذُ إلى العلن مهمّ أن نعرف أنه مجرّد نطفة من بحر، فإن التبليغ عن جرائم مماثلة في اليمن يعد عاراً أيضاً.

بحسب ما توضحه عبير محسن لمرايانا، فإنّ الزيادة في وتيرة هذه الجرائم تعود لعدة أسباب منها الحرب التي تعيشها اليمن منذ سنوات والتي أسفرت عن انفلات أمني وفساد في كل مؤسسات الدولة بما فيها القضاء. وسبب آخر هو الإفلات من العقاب الذي يشجع الرجال على قتل ذويهن من النساء دون رادع.

في أوقات كثيرة "تحدثُ الجَريمة لأسباب أخرى كالإرث أو أي شيء آخر. لكن يتم تغطيتها باسم الشرف لحماية المجرمين. صفة جريمة الشرف هي طوق نجاة حقيقي للجناة في اليمن"، تقول المتحدّثة.

أمّا القانون اليمني، فواضح أنه يميز ضد المرأة في محطات كثيرة ويسلبها بثغراته أهم حق للإنسان وهو حق الحياة. في قانون الجرائم والعقوبات اليمني المادة رقم 42 تنص على أن "دية المرأة نصف دية الرجل وإرشها (*) مثل إرش الرجل إلى قدر ثلث دية الرجل وينصف ما زاد ويعتمد في تحديد نوع الإصابة"، ولا شك أنّ هذه المادة تقلّل من آدمية المرأة وتجعل دمها مهدوراً.

ثمّ، المادة 232 من قانون الجرائم تقول: "إذا قتل الزوج زوجته هي ومن يزني بها حال تلبسهما بالزنا، أو اعتدى عليهما اعتداء أفضى إلى موت أو عاهة، فلا قصاص في ذلك، وإنما يعزر الزوج بالحبس مدة لا تزيد على سنه أو بالغرامة، ويسري ذات الحكم على من فاجأ إحدى أصوله أو فروعه أو أخواته متلبسة بجريمة الزنا".

كما تنصّ المادة 59: "لا يقتص من الأصل بفرعه، وإنما يحكم بالدية أو الإرش على حسب الأحوال"، وهو ما تعلّق عليه الباحثة بكونه مطيّة قانونية للإجهاز على حقّ النساء في الحياة من طرف الآباء.

أي حل يمكنُ في اليمن إذن؟

وفق عبير محسن، فإنّ حتى التوصيات والنضالات الحقوقية والمقترحات، يبقى تنفيذها صعباً نتيجة الحرب الدائرة رحاها في اليمن.

تقول: حاولنا كثير رفع مقترحات بتعديل القانون وقامت مجموعة من الناشطات اليمنيات، كنت من بينهم، بكتابة تقرير عن وضع النساء في اليمن بالمجمل، شاركناه مع المختصين في الأمم المتحدة. لكن بلا فائدة، لأن أكثر من 90% من أعضاء مجلس النواب هم عبارة عن رجال قبليين، غير متعلمين بل ومتزمتين ومتمسكين بالعادات والتقاليد الظالمة.

بالتالي هذه الخلفية تؤثر على التشريعات القانونية التي يسنها مجلس النواب، والآن يواجه البلدُ معضلة انقسام مجلس النّواب إلى قسمين بفعل الحرب!

تجملُ عبير محسن حديثها لمرايانا، معتقدةً أنّه لا يمكن الحديث عن الحقوق في اليمن، بما فيها حقوق النساء، إلا بعد أن تضع هذه الحرب أوزارها. حينئذٍ سنراهن على نشر الوعي.

في أفق تحقيق ذلك، "ستبقى التوصيات النسائية والنضالات مستمرة، حتى تجد من يمثّلها رسمياً في مؤسسات الدولة والمجتمع الدولي. ممثلات مؤثرات في القرار فعلاً، وليس مجرد رقم وضع بلا فائدة فقط لتحسين شكل الدولة أو أي ذرعة شكلية أخرى".

في النهاية، تكون معظم النّساء في عدد من البلدان العربية، على شفير القتل... هنّ، بكل برودة، عرضة لاغتيال مفاجئ في كلّ ما يمكن أن يبدو لفرد من العائلة "مسًّا بالشرف".

حتى القانون الذي يفترض أن يحميهنّ، تركَ ثغرات قانونية وضمّن مواداً جنائيةً، تجعلُ قتلة النساء في مأمن أو ينجون من العقاب أو يحصلون على حكم مخفف أو... يظلّون أحراراً... ضمن حرّية مقرونة بالدّم والنّجاسة.

فإلى متى ستبقى هذه القوانين الصديقة للقتلة والجناة على قيد الحياة؟ متى تشدّد العقوبة لتتناسب مع الجرم المرتكب؟ ومتى تتعامل العدالة في هذه البلدان مع قتل النساء كجريمة قتل ضد بشر؟

(*) الأرش، في الاصطلاح العام، هو الضمان الذي يلتزمه الشخص لقاء مسؤوليته عن تعدٍّ، أو نقص، أو عيب. وفي الاصطلاح الفقهي، يعني المال الواجب في الجناية على مادون النفس.

■ حسين الوادعي

الحرية.. أول قضية فلسفية ناقشها المسلمون وأكثر قيمة فشلوا في الانتصار لها!

استورد العرب والمسلمون الكثير من المفاهيم والقيم الحديثة من الغرب. إلا أن هناك مفهوما جوهريا في عالم اليوم دشن العرب القول فيه في فتره مبكرة جدا ودون تأثر بأي فكر آخر. هذا المفهوم هو الحرية.

نعم... بدأ الجدال حول فكرة الحرية مع بداية سيطرة الأمويين على السلطة وتطوير الأمويين لإيديولوجيا "الجبر". كان الأمويون يحاولون تبرير استيلائهم على السلطة بالقوة، بقولهم إن الله قد كتب في الغيب أنهم سيستولون على السلطة، وبالتالي لا راد لقدر الله. وكان الخلفاء الأمويون عندما يقتلون أحد معارضيهم، يبررون ذلك بكونهم لم يفعلوا إلا ما كتبه الله وقدره لهم.

كان هدف هذه الجبرية تحصين أفعال الحكام من النقد، والأخطر من ذلك، اعتبار الاعتراض عليها اعتراضا على إرادة الله. والهدف النهائي بالطبع مصادرة أي مجال للمعارضة أو التغيير.

كانت خطورة الجبرية الأموية أنها تقود بالضرورة إلى سلب الإرادة عن الانسان باعتباره مجرد آله مسيرة لا دور لها في أي شيء تفعله، سواء كان هذا الفعل خيرا أو شرا. قد يبدو هذا المفهوم بسيطا، لكنّ له تبعاته الدينية والسياسية الكبيرة.

المشكلة الأولى التي نتجت عن هذا الفهم للقدر، أننا لو سلمنا جدلا أن كل شيء بقدر الله وأنه لا دور للإنسان إلا الاستسلام للقدر، فإننا نضرب مفهوم العدالة الإلهية في الصميم. إذ كيف يحاسب الله الناس على ذنوبهم وهم لا يملكون شيئا حيالها، ما دامت كلها حتمية ومقدرة؟ لكي يحاسب الله الناس، لا بد أن يكون لهم القدرة على الاختيار، أي "الحرية". في هذا الإطار، ظهر أول سؤال فلسفي في تاريخ الإسلام: سؤال "هل الإنسان مسير أم مخير"؟

تحولت إيديولوجيا الجبر الأموي إلى نظرة شاملة للحياة... نظرة تحدد موقع الإنسان من العالم ومن الدين ومن السياسة! وكان لابد لمن يريد أن يقف ضد التسلط الأموي، من البحث عن إيديولوجيا توجهه، فكان أن ظهر المعتزلة بفكرة مسؤولية الإنسان عن أفعاله.

لم يكن الفصل بين الدين والسياسة ممكنا على المستوى العرفي في ذلك الزمن. لهذا، عندما أراد المعتزلة الدفاع عن حرية الانسان، لم يدافعوا عنها على مستوى السياسة (حرية الفعل، وبالتالي حرية اختيار الحاكم)؛ وإنما ذهبوا للدفاع عنها على المستوى اللاهوتي (العدالة الإلهية تقتضي أن يكون الانسان مخيرا لا مسيرا). وكان أن تحول النقاش حول حرية الاختيار إلى نقاش حول طبيعة الله وصفاته.

لعل هذا كان طبيعيا، لأن النقاش تم قبل لقاء المسلمين مع الفلسفة اليونانية. ذلك اللقاء الذي لم يتم رسميا إلا مع حركة الترجمة الواسعة في العصر العباسي، وكان الفن العقلي الذي طوره المسلمون لمناقشة قضية الحرية هو "علم الكلام"، أي كيف نتكلم عن الله وصفاته ونثبت وجوده وعدالته. فالصورة التي نحددها لله تؤدي بالضرورة الى الصورة التي نحددها للإنسان، والعكس بالعكس.

لكن، للأسف، لم تخرج نظرة المعتزلة وحركات المعارضة الإسلامية الأولى حول اختيار الحاكم من الإطار العام للفكر السياسي الإسلامي، وهو الإقرار بقبول الخلافة بالقوة، إذا توفرت الشروط اللازمة في الحاكم.

كان النقاش حول حرية الإنسان يضيق تدريجيا لينحصر في الإطار الديني-السياسي. وتبنت حركات المعارضة للحكم الأموي المفهوم المعتزلي للحرية، حتى يتمكنوا من خلاله من إسقاط السلطة تحت مبدأ "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر". لكن مفهوم الحرية لم يتوسع أبدا ليتجاوز هذا الاطار الديني السياسي الضيق.

النقاشات حول الجبر والاختيار كانت تدور حول البعد الديني لحرية الإنسان (كيف يحاسب الله الإنسان على المعاصي وهو مجبر على فعلها؟)، وليس حول البعد السياسي (حرية الفرد في تغيير الحاكم). لكن الهدف السياسي لم يكن بعيدا عنها، بل كان السبب الرئيسي في احتدامها. لكن، بعد ذلك، تراجع الهدف السياسي للحرية، فقد تحول المعتزلة أنفسهم إلى مستبدين ما إن تحالفوا مع الخليفة العباسي المأمون؛ وطرح الشيعة، وهم أبرز مؤيدي المعتزلة في مسألة حرية الإرادة، تصورا متخلفا عن الحاكم يحوله إلى إله ويصادر أبسط درجات الحرية لدى المسلم، ليس في اختيار الحاكم فقط بل حتى في حياته اليومية.

ولعله جدير بالملاحظة أن الفكر الإسلامي طرح قضية الحرية على الدوام كصراع بين طرفين. طرح المسلمون الأوائل الحرية كقضية صراع بين الإرادة الإلهية والإرادة الإنسانية، وكان أن انتصرت الإرادة الإلهية مع سقوط المعتزلة وصعود الأشاعرة وهيمنة تيار أهل السنة والجماعة الذي ينفي أيَّ حرية للإنسان.

في العصر الحديث، أعيد طرح قضية الحرية في أضواء جديدة، لكن أيضا كصراع حدي بين طرفين. فهناك من طرحها كصراع بين حرية الشعوب في الاستقلال وحرية الأفراد ورؤوا أن الاستقلال من هيمنة المستعمر مقدم على إعطاء الحريات المدنية للأفراد. ثم جاء بعد ذلك من طرحها بصفتها صراعا بين الحرية والعدالة، فرؤوا أن البناء العادل للمجتمع وتوزيع الثروات مقدم على قضايا الحريات، بل رؤوا تناقضا أبديا بين العدالة والحرية. ثم جاءت مرحلة الصحوة، لتطرح قضية الحرية في إطار صراع جديد بين حرية الفرد وهوية الأمة، ومرة أخرى كان هناك تناقض بين الحفاظ على هوية الأمة وبين منح الحريات الفردية العامة للأفراد. تناقض لا يمكن حله إلا بتأجيل وتعطيل قضية الحرية إلى أجل غير مسمى.

إذا كان الفكر الإسلامي قد طرح قضية الحرية كعلاقة بين طرفين: "الله والإنسان"، فإن الفكر اليوناني كان قد بدأ الجدال حول قضية الحرية كعلاقة بين طرفين: "الطبيعة والإنسان". ولأن الطبيعة قابلة للدراسة والتفكير والتمحيص، تمكن الفكر اليوناني من تطوير نظرته لقضية الحرية وصولا إلى عصر النهضة والتنوير والحداثة. أما بالنسبة للمسلمين، فقد تجمدت قضية الحرية لأن أي علاقة يكون طرفاها "الله والإنسان"، ستنتهي بلا شك على حساب الإنسان.

لقد كان العائق أمام الحرية الانسانية عند اليونان هو الطبيعة والمجتمع. وبسبب قدرة الانسان على اختراع آليات للتغلب على هذه العوائق، ظلت مفاهيم ومجالات الحرية تتوسع في أوروبا. أما في العالم الإسلامي، فقد كان العائق أمام حرية الإرادة الإنسانية هو القدر أو الإرادة الالهية، وكان كل فكر يدافع عن الإرادة الإنسانية يقع في مطب تقزيم الإرادة الإلهية. ورغم محاولة ابن رشد الخروج بقضية الحرية من الإطار اللاهوتي إلى الإطار الاجتماعي- الطبيعي بعد تأثره بالفلسفة اليونانية، إلا أن محاولته لم تنجح، شأنها شأن سائر محاولاته الفلسفية للانتصار للعقل والفلسفة.

في حين كان الغرب يدخل عصر الحداثة، كانت قضية الحرية عنده تنتقل من الإطار الاجتماعي-الطبيعي إلى الإطار السياسي. وبدلا من تقديم قضية الحرية كقضية صراع بين طرفين، "الانسان والطبيعة" أو "الانسان والمجتمع" ، صارت قضية الحرية تطرح كعلاقة بين طرفين "الفرد والدولة"؛ وكان هذا التحول هو الأساس والقاعدة الذهبية التي انتقل فيها الغرب من نقاش "الحرية" إلى نقاش "الحريات". أي من نقاش الحرية كمفهوم عام وفلسفي عكسه هو "الضرورة" إلى مفهوم سياسي عكسه هو "السلطة"، وكان هذا التحول الهام فاتحة إقرار قائمة الحريات الشخصية والمدنية والسياسية التي نقلت الحرية من النقاش الفلسفي إلى الحياة اليومية.

أما في العالم الإسلامي، فقد تجمدت قضية الحرية عند مرحلتها اللاهوتية كعلاقة تنازع بين طرفين هما الله والإنسان، وجاء القرن التاسع عشر والفكر المعتزلي المدافع عن حرية الإنسان قد تراجع وساد الفكر الأشعري الذي يؤيد "جبرية" الإنسان وانعدام إرادته أمام الإرادة الإلهية.

ثم جاء عصر النهضة وعصر الاستقلال ليقذف بقضية الحرية في متناقضات قاتلة وليخلق تعارضا بينها وبين الاستقلال تارة أو بينها وبين التنمية تارة أخرى أو بينها وبين الهوية في آخر المطاف.

ورغم البداية المبكرة للنقاش الفلسفي حول الحرية في التراث الإسلامي، إلا أن قضية الحرية في أمس الحاجة لإخراجها من ذلك الإطار الخانق الذي وضعها دائما في حالة صراع مع قيمة إيجابية أخرى. ولعل هذا هو الخطأ الذي وقع فيه عبد الله العروي عندما أراد تأسيس مفهوم الحرية بالعودة إلى التراث الإسلامي. وقد أوقعه هذا الخطأ في نقاشات بلا جدوى حول الحرية في مقابل "العبودية"، أو الحرية عند المتصوفة بمعنى التحرر من قيود الجسد، بينما كانت نقاشات الحرية تدور في التراث الاسلامي تحت عناوين أخرى مثل الجبر والاختيار والقدر والتسيير والتخيير والعدالة الإلهية.

تبدو قضية الحرية اليوم الخاسر الأكبر بعد كل هذه المواجهات. ولعلنا في أمس الحاجة لإعادة الاعتبار لهذه القضية القديمة \ الجديدة بوضعها في إطارها الصحيح: إطار السياسة والقانون والعلاقة بين الفرد والدولة أو الفرد والمجتمع، دون اختلاق تعارضات بينها وبين القيم الإيجابية الأخرى كالعدالة والمساواة والاستقلال والتنمية.

«لا أشعر بالندم، لأنني مارستُ حقا طبيعيا»...

قصص مغربيات تخلين عن «عذريتهن»

عذريّة أو بتوليّة... أو قل، مأساة حقيقيّة في بعض المُجتمعات "التقليدية".

نساءٌ قتلن باسم العذريّة و"الشّرف".

في تلك المجتمعات، العذريّة تعني، ببساطة، "الشّرف".

نساءٌ تعرّضن للإقصاء والنّفي والاعتِداء... بسبب العذريّة أيضاً. نساءٌ عانين من الضّغط والعنف والتّحرّش... بسبب "العذريّة" مجدّدًا.

... في هذا الملف، نعرضُ قصصاً حقيقيّة لمغربيّات تخلّين عن عذريتهنّ (أو لنقل غشاء بكارتهن)، بمحضِ إرادتهنّ. شهاداتٌ تقدمها مرايانا، بأسماء مستَعارة. ولا شكّ أنّ هذه الشهادات تبرزُ من ناحية أخرى، أنّ الانفلات من قبضة الثقافة والذكوريّة، لا يعني دائماً القُدرة على المواجهة.

... ثمّ تبقى الغاية من هذا الملف هي كشف الغطاء عن شقّ ظلّ، ربّما، محتشماً في هذا الموضوع: اختيارات فرديّة تقاوم وتُحجّم التّصوّرات المُستبدّة عن أجساد النساء! مقاومة وتحدي يتمان أحيانا بسلاسة... وفي أحيان أخرى، بمخاض موجع تسكنه الهواجس والتساؤلات.

وجدان: البكارة... ليست هديّة!

تفصحُ وجدان، 23 سنة، عن كون لحظة افتضاض البكارة التي عاشتها قبل أربع سنوات تقريباً، لا تعني، بالمُطلق، أنّها قدّمت عُذريتها "هديّة" للشّريك، الذي اختارته بعنَاية وحبّلكي تعيش معه هذه التجربة. لذلك، تقول وجدان: إنها كانت لحظة حميمَة بالنّسبة لي. أهديتُ تلكَ الخطوة لنفسي وجعلتها فارقةً في حياتي أنا حصراً.

"كانَ ذلك في علاقة رضائيّة؛ وبإرادتي وبرغبتي تمّ ذلك. الأمر تمّ ببساطَة ولم أستحضر أيّة أفكار خارجيّة أو تصوّرات معيّنة. كانت لحظةً من الاحتِفاء بفردانيّة مطلقة العنان. أحسستُ أنّه كان الوقت المناسب والشّخص المُناسب، فحدثَ ذلك دون تخطيطٍ أو تفكيرٍ مُسبق. أقصدُ أنّه كان ممكنًا أن يحدُث مع ذلك الشّخص أو شخص آخر بدا لي مناسبًا وأحببتُ أن أقاسمه تلك اللّحظة. إنّه جسدي وتلكَ المشَاعر والأحاسيس الجنسيّة تعنيني بالضّرورة"، تقول وجدان.

ثمّ تضيف: لم يراودني شُعور أنني أقترفُ إثمًا، ولا حتى كان الأمر احتجاجاً، ضد الأبويّة، عن طريق الجَسد أو ما شابه، كما يُشَاع عندَ البعض. أجدُ، حين أستحضرُ تجربتي، أنّه من سوء الحظّ أن يُقال إنّنا نحاربُ الذكوريّة بالتّخلي عن عذريّتنا! أنا مؤمنة على الدّوام أنّ النّضالات النسويّة قد تُؤخذُ بعيداً عن الأمور الشخصيّة؛ أعني أنّ إنهاء العذرية، مثلاً، مسألة تخصني ولا تخصّ المجتمع!

تجملُ وجدان حكايتها، مؤكّدة: إنها رحلة شخصية تعيشها بمفردك وتحتفي فيها بخصوصيّتك. ربّما قد أكون فكرتُ وقتها خارج التّصورات الذكورية التي تكبّل حرية المرأة وسيادتها على جسدها، لكن، صراحةً، لم أفكر في مقاومة تلك التّصورات، ببساطة لأنّها لا تعيشُ معي.

إشراق: لا أؤمن أنّ العذرية هي الشرف!

بدون تلعثم في الحديث، وبلغة فصيحة، تتحدّث إشراق، 22 سنة، عن لحظة تخلّيها عن عذريتها حين كانت تبلغ من العمر 19 سنة، أي قبل سنتين ونيف.

إشراق تعتبرُ، في حديثها لمرايانا، أنّ المسألة ارتبطت بعوامل ثقافيّة، لأن الشريك كان أجنبيًّا مقيماً بالرّباط. تقول: من قبل، لم تتبادر إلى ذهني نهائيًّا فكرة التّخلي عن العذريّة. كنتُ موقنةً أنني

"سأحتاجها" مستقبلاً من أجل الزّواج. هكذا نشأتُ وهذا ما تمّ تلقيني إيّاه. إنّما، ستنكسرُ كلّ الأعراف المجتمعيّة حين أحببتُ بشدّة رجلاً من خارج ثقافتي.

كما تفيد إشراق: نظراً لكونه من ثقافة أخرى وبيئة أخرى، كنتُ مرتاحة أن نناقش كلّ شيء ولا شيء بالضرورة. نتجول في غابة الطّابوهات بكلّ أمان معًا. لذلك، كان من السهل التواصل بشأن أي موضوع حتى العلاقة الحميمة، أي الجنس. كان تمريناً ذاتيًّا، لأنني لأول مرة أطرح الأسئلة وتطرَح عليّ بالمقابل، وأجيب بلا خوف من أن أحاكم بأني فتاةٌ دون أخلاق، كما كان ممكنا أن يحدث لو كان الأمر يتعلّق بعربيّ أو مغربي، ربّما.

في ختام شهادتها، تصرّح المتحدثة: لم أكن أستوعبُ جيدا الرّوابط التي يقيمُها المجتمع بين الجنس والشّرف، أو دعني أقول بين العذريّة والشّرف. وما كان يثيرني أكثر، أنّ المجتمع لا يلوم الرّجل، وأن هذا الأخير يستطيعُ أن يفاخر بعلاقاته الجنسيّة المتعددة، حتى أمام زوجته. هناك، أدركتُ أن الثّقافة غير عادلة وأنّ ثمّة خللاً ما. لهذا، لا يداهمني أي شعور بالندم على الفعل بحد ذاته، لأنني مارستُ حقًّا طبيعيًّا. الشخص ربما لم يكن مناسباً لأنه كان يكذب كثيراً، وهناك انهارت لديّ الكثيراً من الصّور المثاليّة، التي نرسُمها حول الأجانب، بفعل خصاصٍ ما... في ثقافَتنا.

كيف نسائل العذرية... كتكوين نفسي؟

لا يريدُ الأخصائي في العلاج النفسي والجنسي، أبو بكر حركات، أن ينطلق في تفسيره دون التّأكيد على أنّ العذرية لا تعني بالضّرورة غشاء البكارة أو الإيلاج الطّبيعي، بل كلّ علاقة جنسية تجمع طرفين، فهي تضعُ نقطَة نهاية لتلك العذريّة، سواء كانت بطريقة سطحيّة أو فمويّة أو شرجيّة أو ما شئنا. وهي بلا شكّ تعني الطّرفين وليس المرأة وحدها كما شاع في المخيال العامّ والشّعبي.

تعليقاً عن عذريّة المرأة وقرارها الشّخصيّ في إنهائها، وعلاقتها بالشهادات التي نعرضها في هذا الملف، فحركات يرى الأمر كعلامة على تطوّر الوعي لدى شريحة من النّساء المغربيات، وتعمّق معرفتهنّ بجسدهنّ وبأنه ملكٌ لهنّ. وهي سيرورة ستفضي في المُستقبل إلى تدمير كلّ الأفهام التقليديّة والعُرفيّة، التي تحتكر المرأة في جسد، أو تختزلها في غشاء البكارة.

بحسب ما ذكره حركات لمرايانا، فالمرأة أصبحَت، اليوم، تمتلكُ وعيًا واستقلالاً، وتشتغل في السّوق بكامل حرّيتها. لم تعُد عرضة للعُنف الاقتصاديّ بتلك الحدّة كما الماضي. بالتالي، هذه العوامل تؤدي إلى اندحَار كلّ فكْرة نكوصيّة تحاول تطويقها.

"باتَت نظرة المرأة في موضوع الجنس، تحاول أن تجد موطِئ قدم مُتكافئ مع الرّجل حتى على هذا المُستوى. فهي تنظر إلى الرّجل، اليوم، ككيَان مُتسَاوٍ معها. وإذا كان سيتفوّق عليها بموضوع البِكارة، فهي مستعدّة للانفِلات من هذا القَيد. الوقت والمكان والشّريك وطبيعة العلاقة، هي من تحددها. إنّه، بشكل أدقّ، سعي نحو استعادة السيطرة على جنسانيّتها التي كانت مسلُوبة لقرون من طَرف الثّقافة الأبويّة".

من ناحية أخرى، تعليقاً على الشهادات التي تقدمها مرايانا، يجدُ محسن بنزاكور، الأخصائي في علم النّفس الاجتماعي، أنّ الحالات المُقدَّمة تعكسُ نزاعاً بين القرار الشّخصي والقَناعات الشّخصية من جهة، والرّغبة في الانتِماء لثَقافة أو لمجتَمع معيّن من جهة ثانية. والصّراع بينهُما ليس سهلاً، خصوصا حين يطرح شرخاً بين الاختيار كرغبَة شخصيّة، وبين الخوف والمعتَقد.

يلتقطُ الأخصائي النفسيّ نقطة مهمّة مفادها أنّ البنت، في الثّقافة المغربيّة، نهيّؤها على أنّ أسمى شيء في جسَدها هو بكارتها. لكن، حين تصل إلى مستوى معيّن من المعرفة والتّجربة، سيما باعتبار التّجربة مسألة جوهريّة في حياة الإنسان، لدرجة قد تعْبرُ الثقافة والتّقاليد، فهنا، تطرح الفتاة أسئِلة "بِكْرا"؛ وتتخذُ قراراً وفق خلفيّات مسكُوت عنها، أي أنّها تلجأ إلى إنهاء العذريّة كرهان لإثبات الذّات. إن الفتاة، لحظتها، تفكّر أنّها فَوق القُيود المجتمعيّة.

في هذا السياق، يضيفُ الأخصائي النفسي، قد نقرأ هذه الصّعوبة وفق الخريطة التي وضعها سيغمُوند فرويد للبنية النّفسية وصراعاتها من خلال الأنا والهو والأنا الأعلى. هكذا، يغدُو الهو، هو الرّغبة في الحياة والاحتِفاء والخصوبة، إلخ. والأنا الأعلى يعكس تلك الثّقافة والقيود وتلك التّصورات الجاهزة التي تفكّر داخلها الذّات. هذه الخريطة قد تجعل عمليّة الفهم جد معقدة، لأننا قد لا نستوعب جيدا منطق الذات وكيف تفكّر. وهذا، بكلّ تأكيد، إن أخذنا إنهاء العذرية في العمق الإنساني والنّفسي

والثّقافي والجنسَاني، وليس كخُطوة عابرة من أجل إحساس جنسي أو شهوة.

لنأخذ مثلاً الشّهادات الواردة في هذا الملف: الملاحظُ أنّها تمّت بأسماء مستعارة. ماذا نفهم هنا؟ ببساطة، نستوعبُ أنّه حدث تصالحٌ مع الذّات، ولكن لم يقع بعدُ تصالح مع المُجتمع. هنّ يعرفن أنّ هناك خطُورة عليهنّ. وثمة بالضرورة رهاناتٌ، يسعين إلى حفظها، منها استقرارهن الاجتماعي، واستقرارهن في عملهم ونظرة الآخر لهن، فهناك من قد يعتبرها سهلة المنال بفعل ذلك...

ومنه، يفيدُ بتذكير بضرورة ملاحظة، أنّهن في أغلب تصريحاتهنّ، ركزن على أنّهن قمن بعلاقة جنسية طبيعيّة، لكن في ظلّ تخفٍّ عن المجتمع. إنهنّ يعدن اجترار الصراع الذي تعيشه غالبية المجتمع المغربي. إنهن، بشكل ما، يجعلننا نعثُر على تلك الازدواجية التي تحكمنا في كلّ شيء. يمكن القول إنّها طبيعة كلّ مجتمع يعيشُ مرحلة انتقاليّة من مجتمع تقليديّ محافظ، نحو مجتمع حداثي ومجدّد، وتنعكسُ على أفراده.

مع ذلك، بتذكير يعدّ مقاومة الذّكورية تفكيراً جميلاً وجيدا... أن تحملنه الفتيات، وأن يرفضن تدخل الثقافة الأبوية في حياتهنّ واختياراتهنّ. غير أنّ الأخصائيّ ينظرُ إلى الأمر في كلّ سياقاته الممكنة، ولا يتمنى أن يتخذ الأمر نزوع ردّ الفعل، وإلاّ سيكون ذلك خطراً على المرأة، وتنفّذ أوامر الذكوريّة دون أن تدري... لماذا؟

يجيبُ المتحدّث: لأنّ المجتمع غير جاهز بعد لتقبّلها، وقد تصبح الفتاة مقصيّة داخل ذات المُجتمع وسينظُر إليها الجميع نظرة احتقار. الفتاة التي تواجه الذكوريّة بصفة رسميّة لا خوف عليها، لأنها واعية بهذه الحرب التي تخوضها. لكن أن تقاوم الذكوريّة بشكل من التّخفي، فهذه مخاطرة قد تجعلها ضحية لتلك الذّكوريّة التي... تقاومها!

عرضنا في بداية هذا الملف، شهادتين لنساء مغربيّات تخلين عن عذريتهن عن قناعة واختيار، وعززنا ذلك بالحديث عن التكوين النفسي الحديث والمعاصر الذي بدأ يطبع موضوع البكارة.

في ما يلي، نقدّم شهادات أخرى، ونخضع الموضوع في رمّته لمحكمة السوسيولوجيا.

نحاول هنا، النبش في بعض بدايات الطريق لفهم مختلف السياقات الممكنة في التخلي عن غشاء البكارة عن اختيار.

آية: العذرية تخلقُ نفاقاً

تقول آية: كان عمري 20 سنة، ولم يكن قراراً، بل كان تفجيراً لكثير من التّساؤلات التي افتضّتني في زمن ما: كيف يمكنُ أن أقوم بعلاقة جنسيّة طبيعيّة دون مشاكل أو تعقيدات؟ لا أريدُ الجنس الشرجيّ، ولا أريد أي ممارسة خارج النّطاق الطبيعيّ! كنتُ على يقين أنني سأفعلها، إلاّ أني تريّثتُ إلى غاية العشرينات من عمري حتى لا تكون لذلك أيّة إكراهات نفسيّة، قبليّة أو بعديّة.

ثمّ تضيف في حديثها لمرايانا: حين قررتُ خوض غمار التّجربة، كنتُ أحسّ أنني أتخلّص من قبضة المُحيط المُجتمعي، وأطرُد كلّ من يحاول فرض وصاية على جهازي التناسليّ. كان تحرّرا من كلّ القُيود التي تفرضُها الأعراف والتّقاليد. كنت أنظّف بين فخذيّ من سطوّة العائلة: من صورة الأخ، ومن صورة الأب وبالضّرورة من صورة الأم، التي حذّرتني مراراً بأنْ أحفَظ ما يوجدُ بين فخذيّ. إلى اليوم، لا أفهم لماذا كلّما فُتحَ نقاشٌ مماثل وسط العائلة، تتوجّه إلينا الأنظار، ولو بالمزاح أحيانا، ويخلفها قولٌ غريبٌ: "إيوا حضي بين رجليك".

تستطردُ قائلة: "لا أودّ أن يبدو كلامي كتشجيع لأي فتاة، لأنّه قرار لا يؤخذ عفويًّا وبُدون تخطيط؛ وأصلاً هذا بوحٌ يتعلّق بتجربة خاصّة بكلّ علاّتها. هذه قناعاتي أنا، وأحترم أي فتاة تختار العكس. لكن، فقط عندما يكون ذلك بمحض إرادتها، وليسَ تنفيذاً لأوامر تُملى عليها بالقَهر الرّمزي والقوّة الماديّة".

تختمُ آية شهادتها: في الحقيقة، كنتُ سأندم لو لم أتّخذ قراري هذا، إذ هو، في العمق، لا يعدو كونه ترجمة لقناعات ومبادئ شخصية، تنأى ما استطَاعت عن الازدواجيّة والنّفاق. إنّه بحثٌ عن الاستقلاليّة، وأتمنى دائماً إلى أن يُنهى هذا النّقاش عمليًّا وأن يصبحَ مجرّد ذكرى.

فدوى: لا أقبلُ رجلاً يسأل عن العذريّة!

فدوى، 28 سنة، تسترجعُ ما حدثَ قبل ستّ سنوات. تصرّحُ فدوى: عمليّة "افتضاض البكارة"، تلكَ، جاءت تتويجاً لأحاسيس حميمَة وعميقة جدًّا. كنّا نسكنُ معاً، وكنّا نقوم بممارسة الجنس بشكل سطحيّ في كُل مرّة. لكن، في تلكَ المرّة، كانَ الأمر مختلفاً. كانت رغبة في أن تنتهي مرحلة في حياتي وأن أخترقَ أخرى. كان هو أيضاً بتولاً، وكنّا على أتمّ الاستعداد لذلك. فعلناها وفيما بعد عرفت عائلتي. أجدني محظوظة لأنني ولدت في عائلة تحترمُ قراراتي واختياراتي، ولم أتعرّض للنفي العائلي أو أي عنف... تضيف المتحدّثة: لا أخفي أن هذا الموضوع عرّضني لمضَايقات كثيرة أحيانًا. وكنتُ كلّما ناقشتُ الأمر معَ بعض الأصدقاء يعتبرونني منفتحة لأيّ علاقة جنسيّة، مادمتُ بدُون غشاء بكارة وأنتصر للحريّة الجنسية. غالباً ما يسألونني ماذا لو أراد زوجي مستقبلاً أن يعيشَ تلك اللحظة معي ويجدني بدُون بكارة.

كخلاصة، تقول فدوى: مبدئيًّا، أنا أعرف أنّني سأخبرُه بهذا الأمر منذُ البداية، وليسَ لديّ ما أخفيه أصلاً. لدي، أيضاً، صديقات يقدّسن عذريتهنّ ويرفضن ذلك، ولكننا نناقشُ ونحترم قرارات بعضنا، وهذا هو العيشُ المشترك. لم أدعُ أي واحدة لتجربة ما عشته، لأنها حياتي وحدي. وأنا، في كلّ الأحوال، لن أقبل رجلاً يسأل عن العذريّة أو يبدو لي مهتمًّا كثيراً بهذا الموضُوع. لن نتفاهم من الأساس إذا كان منطقه يربط بين غشاء البكارة وبين الشرف.

جنسانيّة واعدة؟

من زاوية سوسيولوجيّة، نعثر عند الباحثة في علم الاجتماع ومديرة نشر مرايانا، سناء العاجي، ما يفسّر الموضوع. فلو نظرنا لهذه الشهادات الشخصية لشابات مغربيات، سيبدو أنها محاولة منهن لعيش حياتهن الجنسية بشكل يخرج عن "المتعارف عليه" من ضرورة الاحتفاظ بغشاء البكارة إلى غاية الزواج. وهو ما تعتبره العاجي تحديًا من هؤلاء الفتيات، كل بطريقتها، للتّصور السائد لغشاء البكارة كـ"عملة تبادل\مقايضة في سوق الزواج".

لعلّ هذا الأمر أشارت له العاجي، في بحثها السّوسيولوجي حول موضوع الجنسانية والعزوبة في المغرب. لذلك، ترى أنها عملية تفترض معاييرها أن تحتفظ الفتاة بغشاء بكارتها إلى حين الزواج، وأن يكون ذلك الغشاء هو عملة المقايضة لكي يتم الاعتراف بهنّ وقبول دخولهن لمؤسّسة الزواج. بالمقابل، فلا أحد مثلا يسأل عن عذرية الذكور.

بل على العكس تماما، بقدر ما ترفع العذرية الأنثوية من "أسهم" الفتيات، بقدر ما تخفض نفس العذرية من أسهم "الذكورة" و"الفحولة". على الفتاة أن تدخل مؤسسة الزواج بغشاء بكارة سليم (مع اعتراف المجتمع ضمنيا أن غشاء البكارة لا يعني بالضرورة انعدام التجارب الجنسية)، فيما يتعين على الذكر أن يتخلص من بكارته بأسرع وقت لكي يثبت فحولته!

كل هذا، حسب سناء العاجي، يطرح للنقاش عمليات استعادة البكارة التي يقوم بها بعض الأطباء بشكل غير رسمي. ما الذي تعنيه؟ وهل يحيل هذا على تحول مجتمعي يعني أن البكارة قد تفقد قيمتها المجتمعية، تدريجيا، مادامت قد تحولت لـ "منتوج قابل لإعادة التصنيع"؟

في ذات الاتجاه، تقول الباحثة في السوسيولوجيا، سميّة نعمان جسوس، أنّ الثقافة التقليدانيّة كانت تخبرُ الفتاة مبكّراً، منذُ طفولتها، أنّ الجسد ليسَ ملكاً لها. لم يكن لديها الحقّ حتى في لمس جهازها التناسليّ. كانت ترى شقِيقها عاريًّا وهو طفل، وقد يداعبُ قضيبه ويخلق ذلك مرحًا عائليًّا. لكنّ ذلك ظلّ محظُوراً بالمُطلق على الفتاة؛ حتى أنّ بعضهنّ تعرّضن للضّرب أو العُنف اللفظيّ، لأنهنّ تحدّثن أو اقتَربن من تلك المنطقة الحسّاسة من جسدهِن.

من هذا المنطلق، تنغرسُ أفكار الذّكوريّة فيها: جسَدك ليس مِلكك، جسدك شرفك، وجسدك في حفظ عائلتك، وسيكون ملكاً لزوجك!

تجدُ سميّة نعمان، في تصريحها لمرايانا، أنّ هذه التربيّة لم يأفل أثرها بعد، ولم تتراجع. إنّما، الذي نفهمه في اختيار بعض النّساء أن تتحرّرن من هذا العبء، فهو يحيلُ على أنهنّ أدركن أنّ تلك الذّات، وذلك الجسد ملكٌ لهنّ بدرجة أولى. حين يبدأ الإدراك، يبدأ الاستِماع للذات ورغَباتها في شَكلها الطبيعيّ، وفي ثوبٍ يفرُّ من كلّ ما هو جاهز وموجود في الثّقافة الشّعبيّة. وحينها، يحدثُ التّمازجُ بين الشّعور المجرّد والجسد الماديّ، وذلك التّمازج رُفضَ مراراً بفعل مؤثّرات خارجيّة قاهِرة.

ترجعُ جسوس هذه الطّفرة إلى تقدّم أنماط التّفكير نسبيًّا، وشكل الحَياة بعد أن مسّته الحَداثة، والنّضالات من أجل وقف تزويج القاصِرات، وتمدد الفترة ما بين سن بلوغهن وسن زواجهن، إلخ. كل هذا سمحَ للمرأة أن تفهم العالم، وأن تنفَتح على ذاتها من خلال ما شاهدت في الأفلام الرّومانسيّة أو الأفلام الجنسيّة وغيرها، وتعرّفت على الجنس الآخر... وأيضاً، لا ننسى دور الأنترنت، وخصوصاً مواقع التّواصل الاجتماعيّ!

لكن، تقول جسوس... من الحَالات اللائي صادفتُهنّ، "تبيّن أنّ الثّقة في النّفس لدى كثير من النّساء تتقوى بشكلٍ مثير. عديداتٌ هنّ من قُلنَ صريحاً: لم أعد أريد النّفاق أو التّحايل على رغبَاتي، إمّا أريد أو لا أريد. لذلك، الفتيات اللائي يخترن التخلي عن عذريتهنّ ينبغي أن يتميّزن بالثّقة في النّفس للمواجهة والقدرة على الدّفاع عن هذا الاختيار. قد يتعرّضن للابتزاز من طَرف الشّريك وقد تبلغ المعلُومة إلى عائلتهنّ، وفي هذه الحالات، كلّ ما ستجدن بجانبهن هو أنفسهنّ. وسيتطلّب الأمرُ جرأة كبيرة جدًّا، عندئذ، للنّجاة بأقلّ الأضرار".

هناك "خيطٌ ناظم بين النّساء اللاتي نسَفْن عذريتهنّ إراديًّا، وهو أنهن يتقاطعن في كون الزّوج أو الشّريك الذي يسأل عن العذريّة أو يعطيها أهميّة، لا مكانَ له في حياتهنّ. سيحتَرِمْن اختياره، ولكنهنّ لن يقبَلن بشخص ينتَمي للثّقافة التي يجاهدْن للتخلّص من بقايَاها وسيطَرتها... هذا مع أنّ هناك حالاتٌ لنساء تلجأن، في النّهاية، إلى بكارة اصطناعيّة للخلاص، وقد عاينتُ بعضاً منها ذاتَ زمن"... تجملُ جسوس حديثها مع مرايانا.

... هكذا، بعد تقديمنا للشّهادات وتفسيرات الباحثين، يتبيّنُ أن موضوع العذريّة يحرّكه مفتاح وحيد: حيفُ التّقاليد. وإنّ ما يدفعُ المرأة، في هذه الحالة، إلى طَرح تساؤُلات حول عذريّتها وإلى البحث عن تبريرَات واقعيّة لإنهائِها... هو أنّ الطّرف الخاسر في جلّ مواضيع الطّابو: هو المرأة!

هناك «خيطٌ ناظم بين النّساء اللاتي نسَفْن عذريتهنّ إراديًّا، وهو أنهن يتقاطعن في كون الزّوج أو الشّريك الذي يسأل عن العذريّة أو يعطيها أهميّة، لا مكانَ له في حياتهنّ. سيحتَرِمْن اختياره، ولكنهنّ لن يقبَلن بشخص ينتَمي للثّقافة التي يجاهدْن للتخلّص من بقايَاها وسيطَرتها...»

مسلمون ويؤمنون بنبي بعد محمد...

ماذا تعرف عن الأحمديين المغاربة؟

تشير بعض المعطيات أن أول من آمن بدعوة المرزا غلام أحمد القادياني، هو عالم من القرويين في القرن التاسع عشر الميلادي، وتبادلا بينهما كتبا ومراسلات.

الأحمديون المغاربة، دخلوا لنظام الجماعة الإسلامية الأحمدية العالمية سنة 2007 مع تعيين رئيس ومسؤولين محليين على صعيد المملكة. قبل ذلك، كانت جماعة المغرب تحت وصاية جماعة إسبانيا بحكم القرب الجغرافي، وكان مهمة التسيير تعهد لأحمدي يقطن بشكل دائم بطنجة حينها. في سنة 2010، تحولت الوصاية من جماعة إسبانيا إلى جماعة فرنسا بحكم اللغة، وفي سنة 2011 أصبحت جماعة المغرب مستقلة.

من هم الأحمديون المغاربة يا ترى؟

ينعتُ بالأحمدي كلّ من ينتمي للجماعة الإسلامية الأحمدية، وهي جماعة تدين بالإسلام، وتؤمن أن محمدا رسولا من الله، وأنّ القرآن هو كتابٌ لله...

لكن، إذا كان الأحمديون مسلمون، فلماذا يتمّ تكفيرهم؟ ولماذا تم إخراجهم مرارا من ملة الإسلام؟

عن تاريخ الأحمدية

تأسست هذه الجماعة سنة 1889 على يد مرزا غلام أحمد القادياني، الذي قال حينها إنه هو ذلك الإمام المهدي المنتظر والمسيح الموعود الذي وعد بنزوله النبي محمد في آخر الزمان "ليكون إماما مهديا، حكما عدلا، يكسر الصليب ويقتل الخنزير ويفيض المال".

بالطبع، يؤمن المسلمون عامة بعقيدة الإمام المهدي المنتظر، لكن الأحمديين يعتبرونه قد ظهر فعلاً في شخص مرزا غلام أحمد القادياني. وفي هذه النقطة بالضبط، تكمن محنة الأحمديين مع خصومهم فقهيا.

مع ذلك، تعدّ الجماعة الأحمدية أقلية دينية داخل النسيج العقدي المغربي المتنوع، إذ لا يتجاوز عددهم الألف. أمّا بخصوص بداية الأحمدية في المغرب، فتشير شهادات الأحمديين المغاربة إلى أنها ارتبطت بظهور الأقمار الاصطناعية، التي مكنت المغاربة من التقاط القناة الإسلامية الأحمدية في بداية التسعينيات من القرن الماضي. وهذا يعد، عندهم، تحقيقا لقول النبي "اسمعوا صوت السماء، جاء المسيح جاء المسيح.."

يعتبر الأحمديون أيضا أنه، ارتباطا بتاريخ الجماعة الإسلامية الأحمدية بالمغرب، فإن معطيات تشير أن أول من آمن بدعوة المرزا غلام أحمد القادياني، هو عالم من القرويين في القرن التاسع عشر الميلادي وتبادلا بينهما كتبا ومراسلات.

الجماعة في المغرب، دخلت لنظام الجماعة الإسلامية الأحمدية العالمية سنة 2007 مع تعيين الرئيس عصام الخامسي ومسؤولين محليين على صعيد المملكة. قبل ذلك، كانت جماعة المغرب تحت وصاية جماعة إسبانيا بحكم القرب الجغرافي، وكان مهمة التسيير تعهد لأحمدي يقطن بشكل دائم بطنجة حينها. في سنة 2010، تحولت الوصاية من جماعة إسبانيا إلى جماعة فرنسا بحكم اللغة، وفي سنة 2011 أصبحت جماعة المغرب مستقلة.

يحتفل الأحمديّون المغاربة بمختلف الأعياد التي يعمل المسلمون على إحيائها. لكن، هناك ثلاثة

أيام يحتفلون بها كل سنة، رغم أنها ليست مقدسة، وهي يوم المصلح الموعود، الذي يصادف الـ20 فبراير من كل سنة؛ وفيه يحتفل الأحمديون بتحقق نبوءة ولادة ابن للمسيح الموعود مرزا غلام أحمد القادياني. تجد هذه النبوءة أصلها في قول النبي محمد بأن الإمام المهدي "يولد له".

كما يحتفلون أيضا بيوم المسيح الموعود، الذي يصادف الـ23 مارس من كل سنة. وهو تاريخ إعلان الدعوة الأحمدية وتأسيس الجماعة، وحينها حدثت أول "البيعات" في مدينة لودهيانة الهندية، وجرت ترجمتها من طرف الأحمديين بـ"باب لد" بالعربية. وهذا يحقق، بالنسبة لهم، قول النبي محمد، بأن عيسى المزمع نزوله في آخر الزمان سيقتل المسيح الدجال عند "باب لد". ثمّ يوم الخلافة، في 25 أبريل من كل سنة. وهو اليوم الذي يرون أنه تأسست فيه "الخلافة".

الأحمدية بالمغرب: رؤى

اتضح لمرايانا أن البنية التنظيمية الصارمة للجماعة الأحمدية تفرض أن يتواصل ممثل الجماعة الأحمدية بالمغرب مع الإعلام. لذلك، حين تواصلنا مع هذا الممثل، عصام الخامسي، تحدث عن الأشياء التي تشكل مواضيعا حارقة بالنسبة لهم كأحمديين.

مثلاً، يعتبر الخامسي أن الفصل 220 من القانون الجنائي المغربي[1]، الذي يعتبر البعض أنه يحمل تأويلا ممكنا يجرم حرية المعتقد، هو بمثابة وصمة عار على جبين الإسلام نفسه. فإذا كنا نعتبر ديننا صحيحا وارتضاه الله لنا، لماذا سنتزعزع أو يتزعزع آخرون؟ الذي يجب أن يستنكر ليس وجود حساسيات دينية في بلد "مسلم". لكن الذي لابد من استهجانه هو الرؤى التقزيمية والاحتكارية التي تمارس السطو على عقيدة المسلمين؛ فقد قدمت للمسلم خرافات وأساطير وكرامات وتعاليم لا علاقة بالإسلام.

يتساءل ممثل الجماعة الإسلامية الأحمدية بالمغرب قائلا: كيف يقال للمسلم إن القرآن فيه "ناسخ ومنسوخ" والله يصرح: "لو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا". أو أنّ الجن الشبحي يتلبس المسلم، بينما الله يصرح: "وما هم بضارين به من أحد إلا بإذن الله." أو أن عيسى ابن مريم حي في السماء والله يقول "وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل". ويقول كذلك "وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد، أفإن مت فهم الخالدون"... فمن المسؤول عن العبث بعقيدة المسلم يا ترى؟".

يرى المتحدث، أيضا، أنّ الفصل 220 يتعارض مع تعاليم الإسلام صراحة؛ بحيث يقول الله في كتابه "لا إكراه في الدين" ويقول كذلك "ولو شاء ربك لآمن من في الأرض كلهم جميعا أفانت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين". فكيف نقيد حرية الناس في الاختيار وقد ولدوا أحرارا. ثم أي قيمة للعذاب بعد الموت مثلا إن كنت مكرها على الاختيار، ومرغما أن تكون مسلما".

بمثل هذه القوانين، يواصل الخامسي، "أرى أننا نعزز النفاق بين المواطنين. فقد يصرح أنه على الإسلام خوفا من أن يجز به في السجن وهو على عقيدة أخرى. فهل مثل هؤلاء المواطنين يمكن أن تأتمنهم على سلامة الوطن؟".

يضمّ الأحمديون، كمغاربة ابتداء، أصواتهم للأصوات المطالبة بالمساواة بين الرجل والمرأة في جميع الميادين، ويطالبون باحترام الحريات الفردية. "الإسلام، بالنسبة إلينا على الأقل، أعطى الحرية الدينية لجميع البشر. ووحده الله له الحكم"، يقول المتحدث. أما بخصوص خطاب التكفير والكراهية، فيقول الخامسي إنه لا يرى، "أنّ هناك خطاب كراهية اتجاه الأقليات الدينية بشكل عام. فقط هي أصوات منفردة وحالات معزولة تتاح لها فرصة ترويج خطابها في المنابر الإعلامية أحيانا أو في وسائل البث المفتوح. كما أن هناك للأسف من الحساسيات الدينية من يفتعل بعض الأحداث لمآربه الشخصية. بصفتي أحمديا، لم يسبق لي أن تعرضت لمضايقات أو تنمر من الأصدقاء أو محيطي السكني".

في النهاية، تجدر الإشارة أنّ من أراد الانتماء للجماعة الإسلامية الأحمدية، فسيكون مطالبا بتوقيع وثيقة البيعة...

[1] – الفصل 220 من القانون الجنائي المغربي: "من استعمل العنف أو التهديد لإكراه شخص أو أكثر على مباشرة عبادة ما أو على حضورها، أو لمنعهم من ذلك، يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وغرامة من مائة إلى خمسمائة درهم. ويعاقب بنفس العقوبة كل من استعمل وسائل الإغراء لزعزعة عقيدة مسلم أو تحويله إلى ديانة أخرى، وذلك باستغلال ضعفه أو حاجته إلى المساعدة أو استغلال مؤسسات التعليم أو الصحة أو الملاجئ أو المياتم، ويجوز في حالة الحكم بالمؤاخذة أن يحكم بإغلاق المؤسسة التي استعملت لهذا الغرض، وذلك إما بصفة نهائية أو لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات".

التشكيل والجنس

هل تكسر «التقليدانية» ريشة الفنان؟

مصالحة التفكير الجمعي مع الجنس هي معركة متعددة الأطراف، يساهم فيها التشكيل في نطاق اختصاصه. لكن التعبير الأسمى يكمنُ في تكريس هذه المصالحة، لا نسْفها وإعادة الأجواء إلى نقطة الصّفر. والنّسف على كل حال يدخل ضمن اختصاصات الرّقابة والوصاية، التي تحجبُ كل شمسٍ تكادُ تسطعُ للحُرية!

كما أنّ هناكَ أدبا جريئا وسينما واقعية جسُورة؛ هُناك أيضاً تشكيلٌ تحلّى بقيم الشجاعة في تحديثِ أنماط التّفكير تجاه الفنون البصَرية بالمغرب، وقـاوم "شُرطة الأخلاق"، في تصوير الجسد والعري.

يُنظَرُ إلى الفن في المُجتمعات "التقليدانية" على أنّه ترفٌ ولا حاجة إليه، ولا يمكنُ أن يسَاهم في أي نقاش مُجتمعي!!

لكنّ التشكيل في النّهاية حكاية... وإذا كان العربُ أكثر ضبطاً لأسلُوب الحكي، كما يشاع، فلماذا لازال خوفُ "المُحافظين" من نوع معيّن من الحِكاية قائماً، سواءٌ في صِيغتها الشّعرية أو الرّوائية أو الفوتوغرافية أو السّينمائية وحتّى التّشكيلية؟

النّاقد فريد الزّاهي يخلصُ، في حديث خصّ به "مرايانا"، أننا في الدول العربية، وبالرغم من أن الجسد الأنثوي العاري قد عرف منذ بدايات القرن بعض الازدهار في الفن اللبناني والمصري، وبالرغم من أن العديد من مدارس وكليات الفنون كانت تعتمد على الجسد المكشوف لتعليم الطلبة فن رسم الجسد، إلا أن المرحلة الراهنة عرفت ما يمكن أن نسميه "عودة التّدين وصعود الحركات الإسلامية وانتكاس الفكر النقدي المتحرر"، مما جعل من الصّعب مثلاً تصوّر معرض للجسد العاري أو لوضعياته الجنسية.

الفن والجنسانية... الرّيشة المكسُورة!

بما أنّ الفنان لا يقدّم حلُولاً وإنّما يطرحُ أسئِلة تُؤرقُه بشكل فنّي، فإن الفنانة خديجة الطنانة، التي تم منع معرضها سنة 2018 تقول، في حديثها لـ"مرايانا"، بأنّ لوحاتها التي تُحاكي كاماسوترا، سعت عبرها إلى الانخراط إلى جانب أطباء وسوسيولوجيين وباحثين، غداة تفشّي ظواهر مثلَ البيدُوفيليا والاغتِصاب والعُنف وغياب الانسجام بينَ الجِنسين في فضح هذه الظواهر المجتمعية ومساءلتها. ذلك العمل هو دفعٌ بنِقاش ظلّ مطرُوحاً بخُصوص التّربية الجنسية، إلى سطح الفضاء العمومي.

الطنّانة تعتبرُ أنّ منع أعمَالها من العرض، هو ضربٌ في قيمة الفن ودمقرطته، بذرائع شكلية لا تتعلّقُ بعُمق المضمُون الذي كانت اللّوحة تسعى إلى إيصَاله، حتى لو اصطدمتْ بخصوصية المجتمع، فالفنّان ليس عليه بالضّرورة أن يُهادن!

هدف السّلطة من هذا المنع، أن تنتزع النقاش الدائر حول الجنسانية من الفنان، وتترك لهُ مواضيع مستهلكة لم تعد تثيرُ أي تساؤُلات، تقول المتحدّثة.

التوقيع الكوني الإنساني للفنّ، وفق الطنانة، يسمو على التوقيع الديني والأخلاقي. لذلك، تمّ الاحتفاء بكاماسوترا وليس الروض العاطر للنفزاوي، باعتبار الأخير، مع ذلك، يجترّ التقاليد التي تعتبر المرأة أصل الغِواية في كل ما يتعلّق بالجنس، بينما كاماسوترا هي اعتزاز بالجَسد لدى الجنسين!

إن مصالحة التفكير الجمعي مع الجنس هي معركة متعددة الأطراف، يساهم فيها التشكيل في نطاق اختصاصه. لكن التعبير الأسمى يكمنُ في تكريس هذه المصالحة، لا نسْفها وإعادة الأجواء إلى نقطة الصّفر. والنّسف على كل حال يدخل ضمن اختصاصات الرّقابة والوصاية، التي تحجبُ كل شمسٍ تكادُ تسطعُ للحُرية!

التشكيل عندما يقتحمُ نقاش الجنسانية، هو بمثابة وثيقة إدانة تشهرُ ضدّ الظّلم وقهر الفرد وإخضاع ميوله الجنسية للوصاية، واللوحة بألوانها وأنساقِها، هي في النّهاية فضاء للمُواجهة، مواجهة التقليدانية والسّلطوية اللتين تسعيان

إلى كبح جموح الفنّ. لكن ريشةَ الفنّ في هذه المَواضيع لازالت، إلى حدّ ما، "مكسُورة". لذلك، لم تُعرض الكثير من الأعمال وبقيت حبيسة المُحترفات.
الفنان التّشكيلي "الثّائر" في آخر المطاف إنسان، يتبنّى أيديولوجيا وقضيّة معارضة للسّائد. يحاولُ الدّفاع عنها عن طريق التّشكيل. والأعمال التّشكيلية "المُنفلتة" من الرّقابة الذاتية هي مُدهشة لأنّها تعبّر عن صدقية تحاكي ذات الفنان ورؤيته لمجتمعه وللعالم والوجود.

الرّقابة الذّاتية... الفنّ "المجرُوح"!

الرقابة الذاتية موجودة لدى جميع الأشخاص وليس فقط لدى الفنّان، وفي جميع المجالات، لا في التّشكيل حصراً.
هناك رغبةٌ تتملّك الفنان التّشكيلي أحياناً ليكسِر الصّمت بالفرشاة، ويفجّر كل أحاسيسه ومشاعره. لكنه سرعان ما يصطدم كل هذا بأفق الرّقابة الذاتية...
موليم العروسي، الناقد الجمالي، يرى بأنّ الرقابة الذاتية ينبغي أن تأتي بعد الإبداع لا قبله، فالكثير من الفنانين يرسمون أعمالاً في غاية الجرأة، بيد أنّهم يتركونها حبيسةَ المَرسم، ولا يستَطيعُون عرضها، والمهمّ أنهم أبدعوها ولم يكبحوا "سُلطة" الإلهام.
العروسي يردفُ لـ"مرايانا" أنّ الإبداع ليست له حدود على الإطلاق، فالفنان حرّ أن "يخلق" ما يشَاء، بيدَ أن الرقابة الذاتية أحياناً تلعبُ على مستوى توزيع الأعمال، أي الخوف من أن لا يتمّ عرض العمل أو توزِيعه، سواءً تعلق الأمر بعمل تشكيلي أو فكري أو سينمائي... إلخ.
هنا، تصبحُ الرّقابة الذاتية بعديةً. حتّى لو كان العملُ ذا قِيمة فنية رفيعة، فإنّ الفنان يفتقدُ للشجاعة ليعرِضها على النّاس. لذلك، فإن الأعمال التي تذهب في هذا الاتجاه تتلقّى هجمات عنيفة، كما حدَث لكنزة بنجلون ونعيمة زيطان وخديجة الطنانة، يقول العروسي.
الرّقابة الذاتية تتغذّى، عملياً، من رقابة المجتمع والسّلطة والأسرة والدين، فعائلة نبغَ فيها فنّان متحرر فردياً، لا يمتلكُ دائماً تلك القُدرة لزعزعة سطوة المحافظة المُتصلّبة في ذهنية عائلته وأعراف محيطه.
خديجة الطنانة تعترفُ لـ"مرايانا بالصّراع الذي يتربّى داخلها تلقائياً لمُقاومة الخوف وتقليص حدّته. كما لا تخفي أنّها رغم كل الجرأة الخارجية، فالرّقابة الذاتية من الداخل تفعل فعلتها في أعمالها التّشكيلية، وحتى في لحظات التّجاوز تحضُر... إذ تعتبر أن من الصّعب تماماً، التّخلصّ من عبئ الرقابة كليّةً.
ما يُفسّر ظهور شرطة الأخلاق على نحو "محتشم"، إلاّ أنّه "عنيف" و"فظيع"، هو أنّ ثمّة الكثير من الفنانين الذين يخضعون لرقابة ذاتية، ولا يستطيعون تخطي الخطوط الحمراء التي رسمتها وصَاية السّلطة والمُجتمع على الفن، فتكون الرّقابة الذاتية بذلك "خبيثةً" وتسيءُ لقيمة المُمارسة الفنّية...
يتعلّق الأمر أحياناً بخوف طبيعي لدى الإنسان من تجاوز الحُدود. حتى دينياً، هُناك في القرآن "تلك حدود الله". والحدود في السياق الديني تدخل ضمن نطاق الطّابو و"المسكُوت عنهُ" و"اللامُفكّر فيه"... بيد أنّ الفنان على كلّ حال ليس مطالباً، مبدئياً، بالتّقيّد بهذه الحُدود، وإلاّ تمّ اغتيال الإبداع، كما يرى الكثيرُ من النّقاد!

بين النقد الأخلاقي والفن «النظيف»!

الفنّ "النّظيف" يُجرد الإنسان من إنسانيته ومن رغباته ومما يشكل طابعه الحي؛ فالحياة من غير رغبة وشهوة وفتنة حياة أموات، وتجريد الفن من هذه الأعماق الملغزة يحول الكائن البشري ونظرته إلى عماء عمّا يشكل القوة الكُبرى التي تشكله. الفن حين ينحصر بحدود معينة ينتفي كفنّ...

الفنّ التشكيلي: رهان التربية

في حديثه لـ"مرايانا"، لا ينكرُ الناقد الفني موليم العروسي إمكانيةَ أن يُعطي الفن التشكيلي والفنون الجميلة الأخرى، فُرصة للتربية على مفهوم الاختلاف، باعتباره فنّا يطرح أسئلة. أمّا التربية، فهي مسؤولية المدرسة والمجتمع والأحزاب السياسية، حيث يتربّى داخل الفرد احترامُ الآخر وقنَاعاته واختياراته، ما دام لا يمسّه جسدياً.
العروسي يستمرّ بالدفاع عن قيمة الفنّ، متحجّجاً بأنّ الفنّان في النّهاية لا يرغمُ الأفراد على الذّهاب للمَعرِض لرُؤية أعماله، ولا للسّينما لمشاهدة الفيلم ولا للمكتبة لمطالعة أفكاره. لذا، فهؤلاء الأفراد ملزمون بالمقابل باحترامه.
في الحقيقة، هذا "النّقد" له منفعة "أُخرَوية" بالنّسبَة للأفرَاد الحَركيين في المجال العقدي أو الديني، أي أنّهم يحاولون تحصيل الأجر والثواب من هذا العمل لنيل الجنّة، على اعتبار أنّ الأفراد العاديين ينظرون للعمل ويقولون: "اللهم إن هذا منكر" ويستمرون في طريقهم، دون أن يهددوا الفنان بالقتل أو يدعموا حملات تخويف ضدّه، لأنّه مارس حقّه في التعبير كفنّان!
"المحافظون الحركيون"، في نظر الناقد، هم دائماً ضدّ كل جديد يأتي به النّاس، ولا يريدون أن يروا المجتمع يتغيّر، رغم أنّ المجتمع عملياً يتغيّر سواء في الظّاهر أو البَاطن.
الناقد فريد الزاهي، في حديثه لـ"مرايانا"، يرى الفنّ أولاً وقبل كل شيء، حرية توسع من نظرتنا للعالم حتى في أحلك الفترات التي يسود فيها القمع والكبت والحد من الحريات العامّة.
الفنّ، حسب الزاهي، لا يتطور وسط الثنائيات السياسية منها والميتافيزيقية، فهو يخلخلها كلها إن لم يستطع تدمير مفاهيم الخير والشر وغيرها المرتبطة بها، لأنه يعبر عما لا يستطيع رجل السياسة والدين والمربي أن يعبر عنه.
إنه "يتنفس تاريخ وهوية الإنسان ووعيه ولاوعيه، ومكبوتاته العميقة، وهو يفجر كل هذا طبعاً بطرق إبداعية لا بطرق مباشرة."
هكذا، يبدو أنّ التشكيل نوع من الاحتفاء بالحياة ونبذ شتّى أشكال الموت، لكونه أحد أنواع الجمال. والدّقة في التعبير عن القضايا الشّائكة المتعلّقة بالحرية وغيرها؛ هو... منتهى الجمال!
أيضاً، تبقى عملية تلقّي الفنّ التّشكيلي تجربة وجدَانيّة وحسيّة وعقليّة، وهذه "الثّلاثية" هي مَا يدفَع إلى رفض أعمَال فنيّة تتّسمُ بالجُرأة أو قبُولها في أفقِ الاقتناع بالأفكار والأسئلة البِكر التي يمكنُ أن تطرحها.

لكن التّمييزُ الحقيقي لا ينبغي أن يصبّ بشكل سطحي بين ما هو "نظيف" أو "عَفن"، بالمعنى الأخلاقي، بل بين ما هو، بالفعل، تحفة فنية، وبين ما لا يمتّ للفنّ بصلةٍ شكلاً أو مضموناً؛ لأنّ الفريق الأول ينطلقُ من عداءٍ " إيديولوجي" للصّورة، وهو في الحَقيقة عداءٌ للحياة!

في إشكالية الفن النظيف

الفنّ "النّظيف" فكرة أطلقتها العَدالة والتّنمية بالمَغرب، وهُو "مفهوم" لصِيقٌ بالإسلاَم السّياسي. والنّقاش الذي واكبَ هذا "الفكرة"، كان قوياً جدّا حتّى قبل وصول "الإسلاميين" للسّلطة... حسبَ ما أفادهُ موليم العروسي لـ"مرايانا".

العروسي يعتقد بأنّ هذا "المفهوم" يُدخِل الفن في نطاق الطّابو، وهو أمر طبيعي مادام الشّعب المغربي لازَال يُعاني من مَشاكل شخصِية مع الجنس والجسد، إذ هي نتيجة منطِقية لذَلك أن تكون الغلبةُ للطابو في تقييم بعض الأعمال الفنّية.

من جهته، عبّر فريد الزاهي عن كونه ضدّ النظرة الإسلاموية التبسيطية للفنّ، على اعتبار أن ما يسمّى الفنّ "النّظيف" يُجرد الإنسان من إنسانيته ومن رغباته ومما يشكل طابعه الحي؛ فالحياة من غير رغبة وشهوة وفتنة حياة أموات، وتجريد الفن من هذه الأعماق الملغزة يحول الكائن البشري ونظرته إلى عماء عمّا يشكل القوة الكُبرى التي تشكله. الفن حين ينحصر بحدود معينة ينتفي كفنّ...

ليس ثمة فن تصويري "نظيف"، أولاً لأن نظرتنا كمتلقين ليست نظيفة وإنما هي مشبعة بكل ما يشكل الكائن البشري من متناقضات، ومن رغبة في تنظيف نفسه من أدران الحياة، فعليه إما أن ينعزل أو يداوم على أماكن العبادة، ولا أحد يضمن له الخلاص مما تحبل به الحياة من فتن ورغبات، يقول الزاهي.

الفن، يردف الناقد الفني، لا يمكن أن يكون نظيفاً؛ لأنه إن رغب في أن يكون كذلك، فسيشبه رسوم التلاوة أو سيكون تصويرا لدروس التربية الدينية... وهو إن كان نظيفا فسوف لن يكون فناً أبدا وإنّما ما يُشبه الوصايا العشر البصرية لفنّ محكوم عليه بأن ينفي عن نفسه صفة الفن.

"تهافت" النّقد الأخلاقي

الناقد موليم العروسي يذهب إلى أنّ النقد الأخلاقي غير مبني في أسَاسه على أدلّة فنية. لذلك، هو يشهرُ ورقته ليس فقط في الجانب الفنّي، بل حتّى فيما يخصّ القيم المجتمعية. هو خطاب أخلاقي، لم يتغيّر وظلت بنيته المفاهيمية جامدة وثابتة، حتى في أوج تبدّل الظّروف والسّياقات.

بالنسبة للعروسي، فهذا الخطاب يدافعُ، بما يملك، عن وضعية يريد بقاءها وهي ذاهبة في طريق الانتهاء والزّوال، رغماً عنه.

أما بالنّسبة للزاهي، فهو يرى بأنّه ليس هناك نقد أخلاقي يمكن اعتباره ممارسة نقدية مقبولة في مجال الفنون البصرية، وإنّما ثمة نقد للأخلاق. ما هناك، ويمكن أن نعتبره حدودا مقبولة في كافة المجالات، هي حدود الأخلاقيات Éthiques.

ويوضّحُ المتحدّث بأنّه منذ سنوات مثلاً، قام فنّان جزائري معاصر بحرق دجاجات في إحدى منشآته الفنية وُوجِه بالاستنكار... كما تم استنكار أعمال فنانة أوروبية تمارس الحز على جسدها وتستعرض جراحه وندوبه.

الفن المعاصر، أكثر من الفن السابق، يدفع بحدود الاستكشاف إلى أقصاها؛ والجنس أو الوضعيات الجنسية لم تعد في منظوره طابوهاً وإنما أمراً متجاوزاً. إنه يستكشف مغاور اللاوعي البشري وحدود المتعة والألم والمعاناة، يقول الناقد.

ثمة بالمقابل، وفق الزاهي، إنكار أخلاقي للفن ينبع لدينا من أقانيم أخلاقية وشرعية. فالجسد ظل يشكل مكبوت المجتمع العربي أو المغربي، أما الإيحاء الجنسي بكافة أشكاله، فإنه يُلاقي في الصّورة ما قد يلاقيه في الواقع من تجريم قانوني. والتّحريم كما التجريم الأخلاقي لا يُفرّق بين خيالية التصوير والصورة وبين الواقع.

... في النهاية، هو يخاف الصّورة ويسعى إلى العودة إلى تحريم التّشخيص التصويري نهائياً... وما يقبله منه هو ما يخلو من كل ما يمس بأخلاقه. هذا الخوف من الصّورة هو، بشكل ما، خوفٌ من الجسد باعتباره أيضا صورة.

لكن... متى سيستطيع الفنان في المغرب أن يُبدع ويوزّع ويعرض أعماله على الجمهور دونما قيد أو شرط، ويترك كلمة الفصل للنقاد الفنيين دونما مضايقة أو إرهاب نفسي أو اتهام بـ"الزندقة" و"الانحلال الخُلقي" من طرف الحركات الإسلامية؟

هناك آمال كبيرةٌ ملقاةٌ على عاتق هذا السّؤال...

الفنّ "النّظيف" فكرة أطلقتها العَدالة والتّنمية بالمَغرب، وهُو "مفهوم" لصِيقٌ بالإسلاَم السّياسي. والنّقاش الذي واكبَ هذا "الفكرة"، كان قوياً جدّا حتّى قبل وصول "الإسلاميين" للسّلطة... حسبَ ما أفادهُ موليم العروسي لـ"مرايانا".

الاغتصاب الزوجي، البيدوفيليا والخبز البايت

■ سناء العاجي الحنفي

تجريم الاغتصاب الزوجي سيؤدي لانهيار منظومة الأسرة.

والسياسة يجب أن تحمي القيم التقليدية للأسرة والمجتمع.

وتزويج الصغيرات ليس سيئا ما دمنا، كرجال، نفضل "أن نأكل خبزة ساخنة طرية قبل أن تبرد" (كذا)، و"سن 14 سنة يبدو لي معقولا للزواج".

كان هذا جزءا من تصريحات الزعيم الكبير، المبجل المحترم عبد الإله بنكيران.

بمعنى أن رئيس حكومتنا السابق، الزعيم والقيادي الكبير، يعتبر أن ممارسة الزوج للجنس مع زوجته وهي غير راغبة في ذلك، أو بطريقة ترفضها، هو تحديدا ما سيحافظ على منظومة الأسرة وعلى قيم المجتمع.

وأن الفتاة التي تتجاوز الثامنة عشر تقترب أكثر فأكثر من خطر التحول لخبز بارد... "خبز كارم" نرميه لأن لا حاجة لنا به! أو نطعمه للبهائم!

وأن السياسة التي يجب أن "تحمي منظومة الأسرة وقيم المجتمع"، هي في الحقيقة سياسة يجب أن تحمي مكتسبات الرجال الحالية، وأن تمنحه الحق في أن يضرب زوجته ضربا غير مبرح؛ وأن يمارس معها الجنس متى وكيفما شاء وبالطريقة التي يشاؤها دون أن تحتج، لأن ذلك حقه الشرعي؛ وأن يتزوج الطفلات ابتداء من سن الرابعة عشر... وأي قانون أو مطلب يحد من أشكال العنف هذه، يشكل تهديدا لمنظومة الأسرة والمجتمع كما يراها عبد الإله بنكيران.

الأسرة والمجتمع اللذان يدافع عنهما بنكيران ومن يصفقون له، هما أسرة ومجتمع لا تكون فيهما الممارسة الجنسية لحظة حميمية خاصة يفترض فيها التراضي بين الطرفين؛ بل واجبا على الزوجة وحقا للرجل! وإن أبت أن تمنحه "حقه الشرعي" وقرر أن يأخذه عنوة (ألَمْ يتزوجها ليعفّ نفسه عن الحرام؟)، لا يُصَنَّف ذلك اغتصابا؛ وإلا، فنحن نهدد منظومة الأسرة!

الأسرة والمجتمع اللذان يدافع عنهما بنكيران ومن يصفقون له، هما أسرة ومجتمع يتم فيهما تزويج الصغيرات لأن "المدرسة بعيدة" كما قال بنكيران، و"ينسى" أن رئيس حكومة سابق يفترض أن يخجل من عدم تحمل مسؤوليته في توفير تعليم عمومي جيد، بما في ذلك في المناطق النائية. لكن، كيف يفعل وهو من صرّح، حين كان رئيسا للحكومة، أنه "قد حان الوقت لكي ترفع الدولة يدها عن قطاعي التعليم والصحة"؟

الأسرة والمجتمع اللذان يدافع عنهما بنكيران ومن يصفقون له، هما أسرة ومجتمع يدخل فيهما السجن، راشدان مارسا الجنس بإرادتهما المشتركة، بينما لا يعاقب فيهما المغتصب لأن الضحية هي السبب، بسبب ملابسها وخروجها من البيت و"تبرجها" وعملها خارج البيت.

المجتمع الذي يدافع عنه بنكيران ومن يصفقون له، يعاقب العلاقات الرضائية خارج الزواج، لكنه يعتبر الاغتصاب الزوجي بدعة غربية ضد قيم الأسرة المسلمة! كيف تكون العلاقة حلالا، ونحدث بنكيران عن الاغتصاب؟ أليس مفهوم القبول مفهوما دخيلا من الغرب، يهدد قيمنا وتقاليدنا؟

الأسرة والمجتمع اللذان يدافع عنهما بنكيران ومن يصفقون له، هو مجتمع يمنع المرأة من اختيار حقها في الإنجاب أو عدمه (كيف ذلك ومهمتها الأساسية في الحياة هي الإنجاب؟). لكنه يعاقب نفس المرأة التي لم تستطع، قانونيا، أن توقف حملها بشكل اختياري. يعاقبها لأنها امرأة ساقطة فاسدة مفسدة، رغم أن الحمل لا يحدث، طبيعيا، إلا إذا كانت هناك علاقة جنسية بين رجل وامرأة. فهلّا تحدثنا قليلا عن مسؤولية الرجل في الحمل غير المرغوب فيه؟ لا طبعا... حتى بتحليلات الحمض النووي لن يتحملها، لأنه رجل والمجتمع التقليدي وقيم الأسرة التي يدافع عنها بنكيران ومن معه، تقتضي أن نحميه من كل مساءلة!

الأم هي المسؤولة لأنها أغرته. لكنها، في نفس الوقت، ممنوعة من الإيقاف الإرادي لحملها. ستدفع الثمن. وسيدفعه معها الطفل أو الطفلة لأن العلم نفسه غير قادر على تمتيعهما بحقوق البنوة. لأن قيم الأسرة قد تنهار إن قررنا أن نحمي حقوق الأطفال والنساء وأن يتحمل الرجال أيضا مسؤوليتهم في الحمل غير المرغوب فيه باعتماد تحليل الحمض النووي!

من يدري، لعلنا، إن حمّلنا الآباء أيضا مسؤولية الحمل غير المرغوب فيه، سيدافع حينها بعضهم عن الحق في الإيقاف الإرادي للحمل لأن "مصالحهم" ستكون مهددة.

الحقيقة أن بنكيران ومن يصفقون له، لا يدافعون عن قيم الأسرة التقليدية وقيم المجتمع، بقدر ما يدافعون عن قيم الذكورية السامة التي تخاف من عمل المرأة وتخاف من تعليمها وتخاف من تملكها لجسدها وتخاف من اتخاذها الحر والواعي لكامل قراراتها.

قيم الأسرة والمجتمع التي يدافعون عنها هي قيم الذكورية السامة التي، وإن كانت لا تقول ذلك صراحة، تؤمن أن المرأة مواطنة من الدرجة الثانية. وإلا، فكيف تكون لها الولاية القانونية على أبنائها؟ وكيف يكون لها الحق في الزواج ثانية بعد الطلاق، ما لم نعاقبها بسحب أطفالها منها؟ وكيف ترث مثل أخيها ومثل زوجها؟ وكيف تشتكي من العنف وتهدد قيم الأسرة؟ كيف تشتكي من الاغتصاب بينما العلاقة الجنسية حلال وقانونية وتعطي الحق الكامل للرجل في الاستمتاع بجسدها؟

مجرد تصور مساواة تامة في الحقوق والواجبات بين النساء والرجال، وتصور تملك النساء لقراراتهن وأجسادهن، يرعب حماة "قيم الأسرة التقليدية والمجتمع المحافظ". المجتمع المحافظ على اللامساواة وعلى تزويج الطفلات وعلى التحرش وعلى الاغتصاب والاغتصاب الزوجي. المجتمع المحافظ على تراتبية يؤمن بها بشكل عميق، بين النساء والرجال. مجتمع يؤمن صراحة أن رجولة الرجل مهددة بحصول النساء على حقوقهن؛ وأن الرجل لن يكون رجلا حقا، إلا إذا كانت النساء كائنا من الدرجة الثانية.

الحقيقة هنا أن المشكل ليس في الحقوق ولا في النساء ولا في القوانين... المشكل الحقيقي لدى أتباع هذا المنطق، يكمن في تصورهم الخاص لرجولتهم. مفهوم يجعل من يؤمن به (وهم كثر) يرى رجولته تكمن حصريا في قمع النساء؛ ويرى رجولته مهددة بتحقيق المساواة في الحقوق مع النساء! لا يرى رجولته حقيقية ومكتملة إلا إذا كانت النساء في صف ثان بعده!

هذه هي قيم المجتمع التي يدافع عنها بنكيران ومن معه.

وهي قيم، أحب الزعيم الكبير أم كره، تسير عكس سير العالم!

أحب الزعيم أم لا... فهو يدافع عن منظومة قيم مجحفة وظالمة، ستضحك منها الأجيال المقبلة.

لكن، لعلها رقصة الديك الذبيح الذي يرى فعلا بأن العالم يتغير، وبأن سلوكيات المواطنين وقيمهم بدأت تدريجيا تنبذ وتنتقد قيم الحيف واللامساواة والعنف، وبأن الألسن فكت على مواقع التواصل وفي عدد من المنابر الإعلامية، وبأن قيما جديدة ملؤها الحريات والمساواة بدأت تطفو تدريجيا، لتهدد رأسماله السياسي والخطابي!

يوما ما... سيسجل التاريخ أن عجلة التغيير في مجتمعنا تأخرت، لأن تيارا سياسيا وإيديولوجيا، كان يعتبر أن الاغتصاب الزوجي قيمة مجتمعية يجب أن ندافع عنها، وأن تزويج الصغيرات لأكلهن طريات لا كما "الخبز البارد"... أفضل من بناء مدارس تعلمهن!

التربية الجنسية في المغرب
هل تشفي المجتمع من ازدواجيته؟

كلما أثير موضوع التربية الجنسية، فهو يضعنا أمام خيارين اثنين، إما أن تتحمل الجِهات المعنية مسؤوليتها لتدرّس النّشأ مادة التربية الجنسية لحمايته وتوعيته، أو تبقى الحياة الجنسية بمثابة الطابو الأكبر، إلى جانب استِمرارية "الخطاب الازدواجي المنافق" داخل المُجتمع المغربي، بحيث أفكاره في واد وسلوكاته في واد آخر...

بات موضوع التربية الجنسية أقرب إلى النّمطية والاستهلاك... إلاّ أنه نقاش قديم/ جديد، يخفتُ ثم يطفو، ويطفو ثم يخفت.

الحقيقة أنه مستمرّ ببقاء آفات التحرش والعنف الجِنسيّين والاغتِصاب والبيدوفيليا وتزويج القاصرات...

نالت التربية الجنسية نصيبها من الشّيطنة والتشويه، على غرار العَلمانية والحريات الفردية، إذ يكفي أن تقول لفرد إنك مع تدريس التربية الجنسية، ليصفعك بجواب يعتبرك داعيا للتّفسخ والإباحية والخلاعة و... "كل ما من شأنه" أن يهلكَ الحَرث والنّسل.

أغلبية المجتمع المغربي غارقة في المحافظة، مع أن البعض يتحفّظ على هذه الصفة.

الواقع أنّ ثمّة عائلات تعيشُ من الأموال التي تحصلها بناتها من امتهان الجنس؛ ومع ذلك، إن سألتهم، فالتوقعات تشير أنهم سيرفضون إدراج التربية الجنسية في المناهج التربوية... أو شباب يمارسون الجنس مع صديقاتهم \ يمارسن الجنس مع أصدقائهم، ثم يعارضون حملة "خارجة عن القانون" باعتبارها "تتعارض وقيم المجتمع"... وغيرها كثير!

هذا جزء حقيقيّ من المجتمع المغربي، وهذه هي حكاية الازدواجية مع الطابو...

التّربية الجِنسية: "الشّفاء" من النّفاق!

الباحثة في الجنسانية، سمية نعمان جسوس، تجيبُ عن سؤال مرايانا بخصوص مادة التربية الجنسية وكيف يمكنها أن تساعد المجتمع المغربي على التخلص من "النفاق" و"الازدواجية"، حيث تعتبر أن هناك خلطا، لغاية في نفس يعقوب، بين التربية الجِنسية والحُرية الجِنسية أو الفوضى الجِنسية.

لذلك، فإن الرّهان الأول المطروح على هذه المادة، هو أن يعرف الناس ما هي التربية الجنسية، في تجرد تام من أية أحكام مُسبقة ومجحفة.

دخولاً في صلب السؤال، ترى جسوس أنّ المجتمع المغربي، في غالبيته، غارق في خطابات الطّهرانية، بينما الواقع يكشف الكَثير من الحقائق، التي تتعارض مع ذاتِ الخطاب.

ومنه، تعتقد جسوس أنه لا يمكن تربية أطفال متوازنين جنسياً في مجتمع مماثل، ونحن لم نقم بتأطير غرائزهم بضوابط معرفية وعلمية مناسبة لمختلف مراحل عمرهم، يعرفون عبرها كيف تتطوّر الذّات الإنسانية من منظُور جنسي، وعلامات البلوغ، سواء بالنّسبة للذّكور أو للإناث على حد سواء.

على سبيل المثال، فعدد كبير من الفتَيات في بلدنا يشعرن بصدمة نفسية وخوف شديد حين يعشن تجربة الحيض لأول مرة، لأنهن لم يحظين بمواكبة تربوية علمية استباقية، ومنهن من لا تعرف مصدر تلك الدّماء، ولا تستطيع الاستفسار لأنها ستصطدم بمفاهيم "الحشومة" و"الحياء"، رغم أن الأمر راجِع إلى الطّبيعة البشرية، تشرحُ الباحثة في علم النّفس الاجتماعي.

تضيف الباحثة في الجنسانية أن المجتمع سيحسم مع مبدأ النفاق عبر تلقين الأطفال، منذ نعومة أظافرهم، ضرورة احترام الآخر لكرامته الإنسانية وآدميته، وأن جسده ملك له، لا دخل للأغيار فيه؛ وبالتالي، سيحترم هو كرامة الآخرين واختياراتهم وذاتيتهم وحريتهم الفردية، وسيكون متصالحا مع ذاته.

المثير أن مناهضي التّربية الجِنسية لا يقدّمون لنا معطيات عقلية للحدّ من بعض الظواهر التي تنخر مجتمعنا، بسبب غياب التأطير، منها ظاهرة الأمّهات العازبات مثلاً.

كل ما يدفع به الأصوليون، هو أن الجنس رذيلة وفساد وفاحشة، في وقت يشهدُ الواقع أن

الجِنس موجود بقوة في المجتمع.

أجل. ظاهرة الأمهات العَازبات في ارتفاع مهول؛ والأطفال المتَخلى عَنهم حدّث ولا حَرج، مع أننا نعرف أن القانون لا يعتَرف بأُولئك الأطْفال ولا بأمّهاتهم.

في ذات السياق، وضمن أكثر من مناسبة، أعربت عائشة الشنا، الناشطة في حماية الأمهات العازبات بالمغرب، أن الأمر يأخذ منحى موغلاً في الخُطورة، على اعتبار أنه يتم التخلي سنويا عن 5000 طفل، وأنه يوجد في المتوسط 24 طفلا يلقى بهم يومياً في المزابل.

أيضاً، كانت مريم العثماني، رئيسة جمعية "إنصاف" المدافعة عن حقوق الأطفال والنساء، أفادت بأن زهاء الـ300 طفل يعثر عليهم في حاويات القمامة بشكل سنويّ في جهة الدار البيضاء وحدها.

أمّا بخصوص إحصائيات المركز المغربي لحقوق الإنسان، فقد أوضحت أنه يولد ما يربو عن الـ100 طفل مجهول الأب بشكل يوميّ.

بالتالي، في التقدير السّليم، فإن هؤلاء الأطفال سيطرحون العديد من الإشكالات على المجتمع مستقبلاً، وما هم سوى نتائج حتمية للهفوات التي تحدث، والتي هي راجعة، بكيفية من الكَيفيات، لغياب التّأهيل المعرفي للفعل الجنسي. نستطيع أن نعوّل على التربية الجنسية في تطْويق هذه التحولات والممارسات، التي سيتنكر لها المجتمع عندَ حدوثها، تقول جسوس.

المشكل أن "المخاطر والأخطاء التي تحدث خلال النّشاط الجنسي، لا تصيب فقط الأميين والذين لم يدرسوا، بل أيضاً المتعلمين من دعاة الأخلاق أو الحداثة والعصرنة والتحرر، ذلك أن المشكل ليس في الأسرة فحسب، وإنما في المدرسة والإعلام كذلك"، تضيف جسوس.

قلة هم من يفكّرون في الأمرَاض المنْقولة جِنسياً مثلا، وإمكانية حدوث حمل غير مرغوب فيه والعواقب المترتبة عن كل ذلك؛ بينما من بين أدوار المدرسة حِماية الأجيال وتحصينهم، من خلال تلقينهم أدبيات الممارسة الجنسية وشُروطها.

بالنّسبة لجسوس، التّربية الجِنسية مهمة، لأنها ستعلم جزءً مهمّا من الشّباب أنّ الزواج ليس الغرض منه هو التّوالد والتّناسل فقط، بل هناك أحاسيس ومودة ودفء يجمع الجنسين في جو من التّوافق والمُساواة، حيثُ تذوب تلك الرؤية التّفوقية للذّكر.

الخلاصة أنه، حين يسقط النّفاق، سيسقط عمليا مفهوم الطابو، وسَيغدو الحديث عن الجِنس مألوفاً وعادياً كالحديث عن الصحة والتّغذية... ولن نحتَاج وقتئذٍ إلى بتر قُبلة من مشهد سِينمائي أو تلفزيوني... إلخ!

... بالتالي، كلما أثير موضوع التربية الجنسية، فهو يضعنا أمام خيارين اثنين، إما أن تتحمل الجِهات المعنية مسؤوليتها لتدرّس النّشأ مادة التربية الجنسية لحمايته وتوعيته، أو تبقى الحياة الجنسية بمثابة الطابو الأكبر، إلى جانب استِمرارية "الخطاب الازدواجي المنافق" داخل المُجتمع المغربي، بحيث أفكاره في واد وسلوكاته في واد آخر.

الاختيار للمجتمع...

الإنسان عدوّ ما يجهل. والأنترنيت اليَوم يلعب دوراً محورياً في نفاذ الشباب إلى المَفاهيم الجِنسانية، ولو أن هذا المعطى يظلّ محفوفاً بخطر الانزلاق، نظراً لانعدام مناعة تجاه ذلك الكم الهائل من المعلومات... وتلك المناعة لا تتشكل إلا بتربية جنسية منيعة بدورها.

الوجه الآخر للديمقراطية الرّقمية، أنها ساهمت في خلق استيهامات جنسية "وحشية" و"حيوانية"، نجدُها في المَواقع البورنوغرافية مثلاً. يحاول الشباب أن يطبّقوا ما يرونه في الواقع؛ لأنهم، في غياب تربية جنسية سليمة، يعتبرون أن ما يرونه في الأفلام الإباحية هو الطريقة المثلى لممارسة الجنس.

عديد من الدراسات النفسية بينت أن المواقع الإباحية خطر على التوازن الجنسي للأطفال، لأنها تهيّج الرغبات أكثر من الحد المعقول ولأنها تعطي تصورات غير صحيحة عن الجسد، الأعضاء التناسلية، الممارسة الجنسية، إلخ.

بينما التربية الجنسية تعلّمه كيف يتحكم في تلك الرّغبات، ومنه، تأجيل الممارسة الجنسية إلى سنّ مقبول ومع شريك يقبل تلك الممارسة.

أغلب الآراء تذهب في اتجاه أنه، إذا تركنا الفرصة للمواقع البورنوغرافية للقيام بدور "التربية الجنسية" أولاً وأخيراً، فإننا نفتح الطّريق أمام شباب هائج جنسياً، وهو ما يلقي بالمجتمع في مآزق التّحرش الجنسي والاغتصاب والعنف خلال الممارسة، ذلك أن الشابّ يُحاول تقليد الأفلام الإبَاحِية، ويعتبرها مؤشراً للفحولة والقوة الجنسية.

كما أن الأفلام الإباحية، في معظمها، تصور نساء يستمتعن بالعنف الذي يمارَس عليهن خلال العلاقة الجنسية، مما يرسخ انطباعا مغلوطاً لعدد من الشباب بأن العنف خلال الجنس يمتع النساء.

أيضا، في بعض الأفلام الإباحية، يتم تصوير العلاقة الجنسية لرجل مع أكثر من امرأة كـ "علاقة طبيعية"، بل وعلاقة تستمتع بها النساء؛ وهذا يخلق خللا في تصور العلاقات الجنسية والعلاقات الإنسانية بشكل عام.

في الأفلام الإباحية، يتم اختيار ممثلين بأعضاء تناسلية حجمها كبير، مما قد يخلق عقدا لدى شباب أعضاؤهم التناسلية ليست بذات الحجم، أو غير قادرين على الاحتفاظ بالانتصاب لنفس المدة... كل هذا يتسبب في نشوء العديد من العقد النفسية وبالتالي، التأثير على العلاقة الجنسية ليس فقط لدى الشباب بل حتى لدى الراشدين وحتى داخل العلاقة الزوجية نفسها (سناء العاجي، مديرة نشر مرايانا والباحثة في علم الاجتماع، كانت قد أشارت لتفاصيل أكثر عن تأثير الأفلام الإباحية على الجنسانية في كتابها" الجنسانية والعزوبة في المغرب".

كل هذه التفاصيل تجعل من التّربية الجنسية ضرورة حتمية، خصوصا أمام دمقرطة الوصول للفيلم البورنوغرافي...

في زمن ما، كان الحلم والخيال والاستمناء بديلاً. لكن، في زمننا، وبسبب هذه المواقع، بات الجنس مع شريك فعلي ضروريا بالنسبة للشباب... شباب لو سألته مثلاً "هل أنت بتول؟"، لاستشاط غضباً وعبّر عن شتى عبارات التذمر، بأنّك أهنت رجولته وكرامته، أي أنّه يربط رُجولته بعدَد مُمارَساته الجِنس.

لكل هذه الأسباب التي جئنا على ذكرها، أضحى من الصعب القيام بدراسة ميدانية رصينة لمعرفة السن التقريبي لأول ممارسة جنسية عندنا. أولاً لأن الذكور يبالغون في المسألة، وتجد شابا حديث البلوغ، يصرّح بأنه ضاجع أربع إناث أو خمسة أو ستة. وذلك لكون الأمر ارتبط في المخيال الجمعي بالفحولة. بالمقابل، بالنسب للفتيات، فمن الصعب أن تُصرحن بممارساتهن الجنسية، لأن نفس الممارسات التي ترفع من قيمة الفحولة، تضعف من قيمتهن كنساء في مجتمع يربط شرفهن بانعدام أي ممارسة جنسية خارج الزّواج.

هنا، نجد أن العالم، اليوم، بات مفتوحاً، والإبحار فيه ممكن بفعل العوالم الافتراضيّة. لذلك، على المجتمع أن يختار بين أخذ زمام المبادرة المسؤولة والجادّة، لتلقين الطفل أسس التربية الحياتية والجنسية وسبل النظافة والوقاية، أو أن نسمح له بتحصِيلها من فضَاءات وحشية، قد تعُود علينَا بالعزاء الجنسي.

بالأحرى، الاختيار بين "حيوان جنسي"، وبين إنسان تربّى جنسياً.

التربية الجنسية

أي صعوبات يطرحها المضمون البيداغوجي في المناهج التّعليمية؟

ينبغي أن تكون مادة التربية الجنسية مستقلة، وليست منفصلة عن باقي المواد المدرسية المعتمدة، وأن يجلس إلى طاولة النقاش حولها، كل من خُبراء علوم التربية والبيداغوجيا والديداكتيك وعلم النفس والقانون وعلم الاجتماع وحتّى رجال الدّين أنفسهم، بما أنهم أصل المأساة في هذه القضية تحديدا؛ وذلك بهدف البحث عن سبيل لإدراجها، لأنها إذا لم تطرح إشكالاً بيداغوجيا في الدول التي تبنّت تدريسها، فلن تطرحه في المغرب...

الطّبيعة لا تقبل الفراغ... والفراغ الذي يحدثهُ غياب التربية الجنسية في المناهج التعليمية رهيبٌ جداً، في زمن يعوّل عليه الكثيرون.

من باب الملاطفة، أصبح المدافعون عنها يسمونها بالتربية الحياتية، لحمل النّاس على قبولها والتوقف عن شيطنتها.

بدأت الدعوة إلى تدريس مادة التربية الجنسية من طرف خبراء وأخصائيين، حين توصلوا إلى كون المادة، حلا عمليا لتخليص الأطفال من المخاطر التي قد يصادفونها في الشبكات الافتراضية.

لتطويق التطورات الحاصلة، تمت التوصية بتدريس التربية الجنسية في المدارس كمادة أولية مثل بقية المواد الأكاديمية.

في البلدان الغربية، أتى تدريس التربية الجنسية أكله وأثبت نجاعته في الوقاية من التحرش والعنف الجنسيين والحدّ من الاغتصاب وتقليص آفات البيدوفيليا...

لكن، بالنّظر إلى الجانب العملي لإدراجها، يمكن طرح التساؤل التالي: أي مضمون بيداغوجي نريد في مادّة التّربية الجنسية؟

ألا يطرح إدراجها إشكالاً تربوياً بعيداً عن اللغط الأيديولوجي؟

التربية الجنسية... إشكال المضمون!

ماجدولين النهيبي، أستاذة جامعية باحثة في علوم التربية، ترى في تصريح لـ"مرايانا"، أن المضمون البيداغوجي للتربية الجنسية ينبغي أن ينطلق من ثلاثة محاور.

المحور الأول مرهونٌ بما هو علمي خالص، بخصوص الإخصاب والإنْجاب وكيف تتم عملية التّوالد عند الإنسان...

المحور الثاني يتعلق بالحق والواجب، ويُعنَى بتوعية الأطفال والتّلاميذ بحُرية الجسد، وأن الجسد ملك فردي لصاحبه حصراً وينبغي الحفاظ عليه؛ إضافة إلى توعِيتهم بالمناطق الحميمَة في أجسادهم، التي لا يحقّ لأيّ كان لمسُها على الإطْلاق، وتقريبهم من خطورة التحرش الجنسي والبيدوفيليا والاغْتصاب، وكيف يبلغون عن أي ممارسة شاذة لأي كان.

ثم يأتي المحور الثالث المتعلق بالعلاقات الحميمية بين الجنسين، وكل ما يتعلق بها من الأدبيات التي يخضَع لها الذّكر والأنثى بالتّساوي، وتنسفُ غايات العلاقات الاستغلالية، فضلا عن النّظافة والحِماية من الأمراض المتنقلة جنسياً...

وكل ذلك طبعاً مع مراعاة الخُصوصية السوسيوثقافية للمجتمع المغربي.

بالنسبة للنهيبي، فإنه لا يكفي أن تكون مادة التربية الجنسية مستقلة، بل يجب أن يكُون ثمة تكامل في المضامين بين المادة والمواد التّربوية الأخرى، كإدراج نُصوص لذات الغاية في باقي المواد المَدرسية الأخرى.

حتى إذا "كانت هناك صعوبة لإدراج مادة مستقلة مثلاً، فمن الممكن تضمينها في المواد الدراسية الأخرى، وذلك للوصول إلى حل بيداغوجي عملي وذكي، يرضي كل الأطراف، ويضمن للتلميذ حقه في تعلم أمور في غاية الأهمية كالحياة الجِنسية، بغاية حمايتها وتحصينها".

فما يتعلق بما هو عِلمي، توضح النهيبي، فهو مدرج عملياً في مادة علوم الحياة والأرض. لكن جانب الحقوق والواجبات، يمكن التطرق إليه بذكاء أيضاً في مادة التربية على المُواطنة، من ناحية بيداغوجية تراعي مستوى التلميذ وقدراته العاطفية والذهنية وسمات المرحلة، بالتدرج... أي أن تقدم في البداية معطيات عامة حول نظافة الجسد وسبل الوقاية من التّحرش، ثم التّبسيط

وتقديم بعض الأمثلة لتكتمل الصّورة.

التربية الجنسية... ضدا في ثقافة العيب!

يقول البعض إنّ النكتة الجنسية في مجتمعنا المغربيّ، هي الأكثر هزلاً وتفجيراً للضحك، ويربط الباحثون الأمر بأننا، لا نستهزئ سوى من الأمور... التي نفتقدها.

تبدأ مأساة العائلات عندما يستفسر الطّفل أو الطّفلة الأبوين "كيف خلقنا ومن أين أتينا؟"... ويحدثُ أن يسأل طِفل والدته عن عضوه التناسلي، فتغيّر الأم دفة الحديث باختلاق اسم غير طبيعي للعضو الذكري، تعمّق به فضول الطفل، وتزيده تأزيماً، كأن تسميه "النعناع" مثلاً، كما يشاءُ.

لذلك، على المضمون البيداغوجي أن يكون أولاً تبسيطيا وواضحاً لتغذية الفضول الطّفولي، وحماية الأطفال وتوعيتهم وتشييد مصالحة بينهم وبين أجسادهم، والاهتمام بسلامتهم الجنسية، والحفاظ على المناطق الحساسة في أجسادهم، وشجب النظرة التشييئية أو الدونية للمرأة أو اعتبارها جسداً أو أداة جنسية...

أما بالنسبة لسمية نعمان جسوس، الباحثة في علم الاجتماع، فإنها تؤكد أن المضامين الموجودة حاليا بشكل صوري، يتم اقتراحها على التلاميذ بشكل متأخر في فترة الإعدادي. وذلك في إطار مقرر مادة علوم الحياة والأرض. الأسَاتذة الذين يدرّسون هذه المادة، سيما فيما

يتعلق بدرس التّوالد الإنسانيّ، أغلبهم غير مقتنع بتدريس هذه الأمور، لأنهم يعتقدون أنّها ليست من صميم أدوارهم، ولو أنهم يتحدثون عن الأمر بشكل سطحيّ بخُصوص الإخصاب والإنْجَاب...

كما أن مرايانا تطرح التساؤل التالي: هل هؤلاء الأساتذة أنفسهم مؤهلون لتدريس هذه المادة بالشّكل السّليم؟

الحقّ أنه ينبغي أن تكون المادة مستقلة، وليست منفصلة عن باقي المواد المدرسية المعتمدة، وأن يجلس إلى طاولة النقاش حولها، كل من خُبراء علوم التربية والبيداغوجيا والديداكتيك وعلم النفس والقانون وعلم الاجتماع وحتّى رجال الدّين أنفسهم، بما أنهم أصل المأساة في هذه القضية تحديدا؛ وذلك بهدف البحث عن سبيل لإدراجها، لأنها إذا لم تطرح إشكالاً بيداغوجيا في الدول التي تبنّت تدريسها، فلن تطرحه في المغرب... و"الدولة مطالبة بسد الفراغ وخلق بيئة حاضنة لهذه

المادة في المنظومة التّعليمية"، تقول جسوس.

للقيام بدور تدريسها، يرشّح الخبراء الأستاذ التفاعلي، وأن يتميز بحسّ عال من الإصغاء والتواصل، نظرا لحساسية المواضيع من جهة، وحساسية الشريحة المستهدفة من جهة ثانية، وأن يتم الاعتماد على رسومات تبسيطية، للتعلم بالصورة والاستفادة من ميكانيزماتها الإبلاغية.

لا بد للأستاذ أن يجيب عن كلّ التساؤلات التي يطرحها التلاميذ، بحيوية، بعيداً عن ثقافة العيب أو الطابو، لأن هناك أسئلة لا يستطيع الأطفال مناقشتها أو طرحها مع الوالدين، من باب الخجل أو الحياء، لكن الأستاذ الذي تلقى تكويناً في هذه المواضيع، من شأنه أن يرفع القيود بسلاسة.

ماجدولين النهيبي ترى أنّ شتى أشكال التّربية تكون مشتركة بين الأسرة والمدرسة، إذ ينبغي أولاً أن يكون الفضاء الأسري منفتحاً، منذوراً للحوار البناء والتّواصل المُستمر.

تضيف النهيبي خلال تواصلها مع مرايانا، أنّ هناك أسرا تتسم بجو من الحُب والدفء والألفة، ويتم تزويد الأطفال فيها بكل المعلومات بدون أي تحفظ أو حساسية، من باب المشاركة ورفع وعي الأطفال بهذه الأمور، إلاّ أنّ البعض الآخر، ليس متاحاً له ذلك؛ بينما المدرسة تضمن ذلك لكلّ التلاميذ، بالتفصيل والتدقيق، ويكون دور الأسرة ودَور المدرسة تكاملياً، إلى جانب دور الإعلام وباقي القنوات داخل المجتمع.

الخطير في الأمر، ربما، أنّ الكثير من الآباء والأمهات في المغرب يحتاجون إلى تربية جنسية أكثر من أطفالهم. بالتالي، كيف يلقّن الإنسان ما يجهل؟

أكثر من ذلك، فإن الإعلام العمومي لازال ينظُر بنوع من الريبة والحذر لموضوع التربية الجنسية، في وقت يعوّل عليه الحقوقيون أن يكون أول المبادرين بتكريس أهمية هذه المادة في الذّهنية المغربية والتّرويج لمنافعها.

أخيراً، يتّضح أن النّقاش الدائر بخصوص موضوع التّربية الجنسية، يحيل على أن المغرب ليس مجتمعاً أحادي التّفكير. هناك محافظون يجدفون بقوة ضدّ إدراجها؛ وهناك حداثيون يقاتلون لأجلها. وبما أن المدرسة تخاطب التلميذ، بغض النظر عن حساسياته وانتماءاته، فيجب أن تدرج هذه المادة بنوع من الحياد والبراغماتية.

الرهان يصبحُ حينئذ... أن تجد المادة مستقرّا لها في المنظومة التربوية، حتى لا يكون هناك تنافر بين مادة التربية الجنسية والتربية الإسلامية مثلاً.

بالفعل، هناك تخوف لبعض الآباء من أن تكون هذه المادة ذريعة لانسياق أبنائهم وراء الرغبات والنزوات... لكنّ التخوفات تسقط حين تنجح التربية الجنسية، عملياً، في نسف أدجلة هذا النّقاش خلف ثقافة العيب و"الحشومة" و"الطابو" و"النّفاق"...

مذاهب فقهية...
أباحت التوقيف الإرادي للحمل

وجب إيجاد حل توافقي، بين الدِّين والعصر الذي نعيشه، وذلك بنفي العظمة عن رجل الدين، والحد من ترويج الخطاب السَّلفي الذي يقدِّس السلف، ويشيطن بالمقابل الخلف، مع إعادة النَّظر في القوانين المعمول بها في هذا الشأن.

للمرأة الحق في اختيار التوقيف الإرادي للحمل، لأن المسألة أولا وأخيرا، تدخل في نطاق الحرية الشخصية التي لا يجوز بأي حالٍ من الأحوال المساس بها، ولو من باب الدين.

فكما أنَّه لا تدخُّل للسُّلطة في ضمير الفرد، كما ورد في القاعدة الفقهية، فكذلك الشأن بالنسبة للدين... لا يصح أن يتتبَّع الحياة الخاصة للأفراد.

في الآونة الأخيرة، طُرحت للنِّقاش، بعد أو بموازاة مع قضية المساواة في الميراث، التي سبق وطُرحت من لدن فعاليات سياسية وحقوقية، وأطياف دينية ومجتمعية، والتي خلقت زوبعة من اللَّغط والنِّقاش المحتدم بين كل المكونات المقابل، ولو من باب (النِّفاق)، أن يظهروا بمظهر الذي يرى الدفاع في حدِّ ذاته عن الحرية الفردية/الجنسية خصوصا، جريمة وجناية، تبيح ما حُرِّم شرعا على شاكلة الأقوال الفقهية.

من ذلك ما سطَّره موقع الكلم الطيب: "إن كثرة

الكلام على الإجهاض وإثبات النسب وانتشار اللقطاء وأولاد الزنا من نتاج الحريات المزعومة، ومن لوثة تقليد الغرب ومتابعته". فحسب هذا القول، إنَّ كل تلك (الموبقات) في نظره، ناتجة عن الترويج للحريات الفردية ابتداءً، ثم تقليد الغرب والسَّير

المذكورة، قضية التوقيف الإرادي للحمل.

هذا الموضوع بالذات، يخلق لدى الطَّيف الإسلامي بمكوِّنيه: السَّلفي والإخواني، حساسية مفرطة، وإن كانوا ليسوا بمنأى عن الأمر، إلَّا أن السَّمت الإسلامي الذي (التزموا) به، يلزمهم في على خطاه انتهاء.

لكن، دعونا نقف قليلا عند أقوال الفقهاء ممن يعتدُّ بهم عند هؤلاء، والاختلاف القائم بينهم في مسألة التوقيف الإرادي للحمل.

القول الأول: التحريم، وهو المعتمد عند المالكية، والمتجه عند الشافعية، والمتفق مع مذهب الظاهرية.

القول الثاني: الإباحة مطلقا من غير توقف على وجود عذر، وهذا هو قول فريق من فقهاء الحنفية، والشافعية، والحنابلة، وهو كذلك قول الزيدية.

القول الثالث: الإباحة لعذر، وهو ما تفيده أقوال فقهاء مذهب الحنفية.

القول الرابع: الكراهة، وهو قولٌ لبعض الحنفية، وبعض فقهاء المالكية.

من هذا المنطلق نسلِّط الضوء على الأقوال القائلة بالإباحة، ونبتدئ بقول الحنفية بإباحة إسقاط الحمل، إذا لم يتخلّق منه شيء؛ على أن المراد بالتّخلّق هو نفخ الرّوح؛ من ذلك ما ذكر ابن عابدين في (الدر المختار 3/ 192): "يُباح إسقاط الولد قبل أربعة أشهر"، وأباحه كذلك "الحصكفي"، وهو من الحنفية، قبل أربعة أشهر.

وجاء في (فتح القدير 2/ 495): "هل يباح الإسقاط بعد الحمل؟ نعم يباح ما لم يتخلق منه شيء، ولن يكون ذلك إلا بعد مائة وعشرين يوما. وهذا يقتضي أنهم أرادوا بالتَّخلق نفخ الرُّوح، وإلا فهو غلط؛ لأن التَّخليق يتحقق بالمشاهدة قبل هذه المدة".

ومعنى هذا... أنَّ الحنفية أجازوا التوقيف الإرادي للحمل قبل أربعة أشهر، ومنهم من قال: بإباحة التوقيف الإرادي للحمل للعذر فقط.

أما الشَّافعية، فقد ذهب فريقٌ إلى إباحة إسقاط الحمل قبل أربعين يوماً، وقد نقل الرملي عن الطَّبري، خلاف الشافعية في التوقيف الإرادي للحمل قبل نفخ الروح، فقال: "قال المحب الطبري: اختلف أهل العلم في النُّطفة قبل تمام الأربعين على قولين: قيل لا يثبت لها حكم السَّقط والوأد، وقيل لها حرمةٌ ولا يباح إفسادها ولا التسبب في إخراجها بعد الاستقرار في الرَّحم".

"أما حالة نفخ الروح فما بعده إلى الوضع فلا شك في التحريم، وأما قبله فلا يقال إنه خلاف الأولى، بل محتملٌ للتنزيه والتحريم، ويقوى

التحريم فيما قرب من زمن النفخ لأنه جريمة"، وعلى هذا فقد دلَّ كلام الغزالي المذكور في (نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج 20/ 166) أنَّه يُباح إسقاط الولد قبل أربعة أشهر".

وعند الحنابلة قولٌ بإباحة إسقاط الحمل، قبل أربعين يوما، فقد ذكر البهوتي في (الروض المربع 1/ 603) جواز إلقاء الحمل قبل أربعين يوما: "ويباح للمرأة إلقاء النُّطفة قبل أربعين يوما بدواء مباح"، فيؤخذ من هذا النص الفقهي، أن التوقيف الإرادي للحمل بشرب الدواء المباح في هذه الفترة، حُكمُه الإباحة.

وقال ابن قدامة في (المغني 8/318): "وإن ألقت مضغةً، فشهد ثقات من القوابل أن فيه صورة خفية، ففيه غرة، وإن شهدت أنه مبتدأ خلق آدمي لو بقي تصور، ففيه وجهان، أصحهما: لا شيء فيه؛ لأنه لم يتصور فلم يجب فيه كالعلقة، ولأن الأصل براءة الذمة، فلا تشغلها بالشك، والثاني: فيه غرة؛ لأنه مبتدأ خلق آدمي أشبه ما لو تصور".

وقد علَّلَ ابن عقيل الحنبلي في (الفروع 1/ 369): جواز إسقاط الحمل، قبل أربعين يوماً: بأنَّ الجنين الذي سقط في هذه المدة، لا يبعث يوم القيامة، وعليه، فلا يحرُم إسقاطه، فقال: إنَّ ما لم تحلَّه الرُّوح لا يبعث، فيؤخذ منه أنّه لا يحرم إسقاطه، قال ابن مفلح مُعلِّقاً على هذا القول: "وله وجه".

وأمَّا عند الزيدية فجاء في (بحر الزخار 5/260): أنه لا شيء في إسقاط الحمل الذي لم يستبن فيه التخلق كالمضغة والدم، وذلك لعدم وجود الإثم في إسقاطه.

من هنا، يمكن القول إنَّ المذاهب الفقهية، وعلى الرَّغم من البيئة الاجتماعية ذات الطَّابع التقليدي، والوضع الديني المفروض آنذاك، إلا أنَّها استطاعت تطارح الموضوع بكل جرأة، وقدَّمت اجتهادات في المسألة دون أي تأفف أو حساسية تجاه الموضوع.

إنَّ الأقوال الفقهية التي أباحت التوقيف الإرادي للحمل، ربَّما فتحت الباب، منذ تلك اللَّحظة إلى الآن، أمام مزيد من الاجتهاد حول المسألة، وتقديم المصلحة عن النُّصوص، والخروج من دوَّامة الماضي، لفتح الأفق نحو اجتهادات تتماشى وروح العصر، وكما عبَّر عن ذلك الفيلسوف الإيراني عبد الكريم سروش، وهو يصف تغير المعرفة الدينية: "إنِّي أقارن ذلك بنهر، والنَّبي هو منبع هذا النهر، وكلُّ التَّقاليد الإسلامية هي بمثابة نهر يجري باتجاه الخلود... وما نحن سوى قطعة من النهر، والجيل القادم سيمثل قطعة أخرى منه، لا يتوجب علينا البتة أن نفهم الدين كحوض ماء راكد، فالدين نهر متحرك".

وبهذا وجب إيجاد حل توافقي بين الدِّين والعصر الذي نعيشه، وذلك بنفي العظمة عن رجل الدين، والحد من ترويج الخطاب السَّلفي الذي يقدِّس السلف، ويشيطن بالمقابل الخلف، مع إعادة النَّظر في القوانين المعمول بها في هذا الشأن.

وفي الأخير... يبقى أنَّ لدى المرأة الحق في اختيار التوقيف الإرادي للحمل لأن المسألة أولا وأخيرا، تدخل في نطاق الحرية الشخصية التي لا يجوز بأي حالٍ من الأحوال المساس بها، ولو من باب الدين، فالحرية تعني إمكانية الفرد، دون أي جبر أو شرط أو ضغط خارجي، اتخاذ قرار أو تحديد خيَّار من عدة إمكانيات موجودة.

فكما أنَّه لا تدخُّل للسُّلطة في ضمير الفرد، كما ورد في القاعدة الفقهية، فكذلك الشأن بالنسبة للدين... لا يصح أن يتتبَّع الحياة الخاصة للأفراد.

الفيديوهات الجنسية المُسرّبة

عندما يصبح ممتلكها «بطلا» افتراضياً!

هذا "البطل"، لماذا يبحث عن الشهرة الجنسية على حساب حريات الآخرين؟ لماذا ينقّبُ عن مسائل حميمة يعتبرها المجتمع فضيحة، في حين هي ليست كذلك؟ ما الذي يحصل عليه عند مشاهدة اتصال جنسي أو لقطات جنسية لآخرين ويجد فيها لذته؟ أهي لذّة "الفضيحة" أم لذّة الجنس نفسه؟ أم لذّة الحرمان؟

لم تعد الآلاف من التعليقات التي تُصاحبُ الفيديوهات الجنسية المسرّبة لمغاربة في وضعيات شخصية وحميمَة، سوى مؤشّر واضح على ميلِ جزء كبير من المجتمع المغربي "الافتراضي"، نحو هذا النوع من الفيديوهات أكثر من غيرها.

هذا مَا يُحاول إبرَازهُ هذا الملف، من منظور خبراء ومتخصصين في علم النفس الاجتماعي والسوسيولوجيا.

امتلاكُ الفيديو... البطولة المنقُوصة!

مُحسن بنزاكور، الخبير في علم النّفس الاجتماعي، يقولُ لـ"مرايانا إن التفاضل بامتلاك فيديو يتضمّن "فضيحة" جنسية على شبكات البثّ المفتوح، يحيلُ، تلقائياً، على مركّب الإحساس بالنّقص، بما يعني أنّ الإنسان الذي يتفاخر بهذا الشّكل في التعليقات، عادةً ليس له علاقة سليمة لا مع الجنس ولا مع الجسد.

إن الفرد، عندما يُحسّ بالنّقص ويمتلكُ في ذات الآن ذلك الفيديو الذي يبحثُ عنه الجميع، يشعر كأنهُ امتلكَ شيئا يفتقده، شيئا ينقصهُ فعلياً. في نفس الوقت، هذا الذي يمتلكهُ لا يرضى عنه المجتمع، وإلاّ لن تسميه الجموع الفيسبوكية "فضيحة"، يقولُ بنزاكور.

في هذه الحالة، يردفُ المتحدّث، فهذا الفردُ الذي يحسّ بالنقص، ويشتغل في الممنوع، بمعنى ما هو مرفُوض مُجتمعياً، تصبح له أهمّية في نظر الآخر في الفضاء الافتراضي، ويعوّض لهُ ذلك، بالمعنى النّفسي، إحساسهُ بالنقص، بإحساس بالشهرة وبالبطولة.

شهرة وبطولة لن يصلَ إليهما إلاّ عبر ما هو غير مقبول اجتماعياً، لأنه عاجزٌ أن يصل إلى مستوى الاعتراف والقبول بالسّبل العادية، كالتفوق العلمي. هنا، تكمن المفارقة بينه وبين الفرد العادي والسّوي، إذ إنّ الأخير لا يبحث عن الشّهرة، بل ما يوصله إلى الشّهرة هو عمله، إبداعه، فنه، ابتكارهُ العلمي، فتغدو الشّهرة هي التي تبحث عنه.

الغرقُ في "المحظُور"

يذهبُ بنزاكور إلى إمكانية قراءة هذه الظاهرة من زاوية أكثر دِقة، من خلال طرح سؤال: ما الذي يجعلُ الفرد يفتخر بهذا الموضوع؟

والجواب... لأن هناك فئات عريضة داخل المجتمع تشاطره نفس الهواجس والاستيهامات؛ أي أولئك الذين يبحثون عن الفيديو، وهم بهذا المعنى يبحثون عن زعامة زائفة وعن بطولة ناقصة. "الأشخاص الذين يتعاملون مع هذا الشخص، هم عملياً مرضى جنسياً"، يقولُ بنزاكور، ويمكن طرح مجموعة من الأسئلة حول ماهية هؤلاء: "هذا "البطل"، لماذا يبحث عن الشهرة الجنسية على حساب حريات الآخرين؟ لماذا ينقّبُ عن مسائل حميمة يعتبرها المجتمع فضيحة، في حين هي ليست كذلك؟ ما الذي يهمه في هذا الموضوع؟ ما الذي يحصل عليه عند مشاهدة اتصال جنسي أو لقطات جنسية لآخرين ويجد فيها لذته؟ أهي لذّة "الفضيحة" أم لذّة الجنس نفسه؟ أم لذّة الحرمان؟".

لعلّ الإجابة على هذه الأسئلة، يرى المتحدّث، تفسّر هذه المعاناة وهذا الخلل في العلاقة مع الجسد، وفي العلاقة مع الجنس، التي عرّتها مواقع التواصل الاجتماعي لدى المغاربة.

ويضيفُ أنّ العنصر الأخطر هو التّعليقات. "المُلاحظ أنها في معظمها تتم بعد مشاهدة الفيديو. "بعد أن يحقق المعلق متعته الاستيهامية،

يصبّ غضبه على الشخص موضوع الفيديو، رغمَ أنهُ بحث عن الشّريط بشكل مستميت ليستمتع بمشاهدته، كيفما كانت طبيعة هذه المتعة، سواء سادية أو جنسية أو غيرها. بعد المشاهدة، يكتب الشخص سيلاً من السبّ والشتم، وكأنه يحاول أن يعطي صورة ملائكية عن نفسه، قبل أن يكتب تعليقا جديدا: "اللي بغا الفيديو يدوز بريفي". !

في النهاية... هذه الفيديوهات لا تفضحُ المتصوّرين فيها، بقدر ما تفضحُ قيما مجتمعية معينة.

"الفضيحة" المُرقمنة!

ما يمكن أن ننتبه إليه، حسب الخبير في علم النّفس الاجتماعي، هو أنّ رغبة الفرد في المشاهدة واستهلاك الفيديوهات "الفضائحية"، جعلته ينتقل بمشاعره المكبُوتة من الواقع العادي إلى نوع آخر من المشاعر في المجال الافتراضي.

الواضحُ أن رواد مواقع التواصل الاجتماعي أصبحوا يتأثّرون بما هو رقمي وما هو افتراضي. لنأخذ نموذج (VU/SEEN)، التي يترجمها الشخص بـ "شافني وماجاوبش". بمعنى أن "المشاعر التي كانت في علاقات حقيقية في الواقع، تحولت إلى رغبات تُقاس بميزان الافتراضي، جعلت منه شخصا يعطي قيمة للمشاهد أكثر من القيم المجتمعية السّابقة." هذا الأمر خلقَ اعتياديَّة الاستهلاك اليومي للمنشورات، يستطردُ بنزاكور، سواء تعلق الأمر بفيديوهات أو صور؛ لدرجة أن "الفرد أصبحَ يعتقد أن من حقه أن ينظر إلى الحياة الجنسية للآخر وأن يستبيح هذه الحياة الجنسية؛ في حين أنّ القانون يعاقبُ من قام بهذا الفعل (الجِنس الرّضائي) ويُجرّمه"، يقول المتحدّث.

بالنسبة لبنزاكور، "لا ينبغي أن يُعاقب القانون من في الفيديو، بل من روج للفيديو، من أخل، بالفعل، بالحياء العام، والذي أخرج أشياء فردية إلى الوجود العلني ونشر الفيديو، وليس من مارس حقّه الطبيعي في فضاء مغلق لا يمسّ المجتمع."

بينما الفرد... ما يهمه في كل هذا، هو "الحق في الوصول إلى المعلومة" التي هزت مواقع التواصل الاجتماعي، والتي هي في الأصل، ليست معلومة، هي اقتحام فظيعٌ للحياة الخاصة للآخر، و"إلّا، كيف يسمح الفرد لنفسه أن يتداول فيديو لم توافق عليه صاحبته أو صاحبه؟ ويقتحم هذا الفضاء الخاص ويعتبر نفسه ذا حَقّ في ذلك؟".

الفرد لا يُـدركُ أنّ الجِنس ليس للمشَاهدة والفُرجة. الجنس، يعتقدُ بنزاكور، "هي لحظة نتقاسم فيها مشاعرنا مع الآخر، تصل ذروتها في تقاسم الجسد. الجنس علاقة إنسانية سامية، إحساس نبيل لا يمكن أن تصل هذا الحد من الاستهتار ومن المُيوعة!"

هذا الوضع يفسّر سادية جنسية لدى كثير من الأفراد في مجتمعنا. سادية تُشكّل خطراً على المرأة، لأنّها تتغذّى من الذّكورية والآبائية... وخطراً على المجتمع وعلى الحريات الفردية... بل، ثمّة من يرى أنّها أكثر خطورة من القانون الجنائي المجرّم للعلاقات الرضائية.

فهل أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي الوجه الآخر للوصاية المجتمعية على الأفراد؟

ضحَايا الوصاية المجتمعية الزّائفة!

ينطلقُ مروجو هذه الفيديوهات من وصاية المُجتمع على الجَسد.

وصاية مبنية على نفاق، يفضحها التلذذ بهذه الفيديوهات ثم تقاسمها والتفاخر بالظفر بها، وأخيراً مُحاولة بثّ المزيد من القتل المعنوي لأصحابها وتدميرهم نفسياً توسّلا بالطّهرانية. إنها وصاية زائفة، تُعري المُيولات المنافقة للمجتمع...

لا شكّ أنّ الكفاءات الإنسانية مركبة في حد ذاتها، كما تشير بعض الدّراسات، فالفردُ يستطيعُ أن يفكر وجدانياً، دينياً، نفسياً ثقافياً واجتماعياً في لحظة واحدة... وداخل هذا المركب يكمن الجنس أيضاً.

بيد أنّ الإشكال الذي يعاني منهُ معظم الناس، يقول الخبير في علم النّفس الاجتماعي، محسن بنزاكور: "هو عدمُ القدرة على التّمييز بين هذه المُكونات، وبالتّالي يقعُ الخلطُ عند نشطاء الفضيحة افتراضياً".

هذا التركيب، يضيفُ المتحدث، يتجاوز الفرد من حيث الإدراك ومن حيث التمييز، وهنا يسقطُ في التناقض، لأنّه عاجزٌ عن التّفكير الحر وعاجز بالضرورة عن فهم المركب؛ فتجدُه يتلذذ باللقطة ويُحاكم الضّحايا ويمارس الوصاية... و"مردّ هذا ببساطة، أن هذا الفرد عاجز عن التمييز بين الفيديو ورغبته الجنسية، وبين من يمارس الجنس في الفيديو (الذي له الحق في ذلك) وناشر الفيديو (الذي ليس له الحق في ذلك)". الواضحُ أنّ هذا التمييز يحتاجُ إلى صفاء ذهني وإلى تناسق بين القول والفعل؛ وهذا ما يفتقدهُ الكثيرون!

غالباً ما ينطلقُ مروجو هذه الفيديوهات من وصاية المُجتمع على الجَسد.

وصاية مبنية على نفاق، يفضحها التلذذ بهذه الفيديوهات ثم تقاسمها والتفاخر بالظفر بها، وأخيراً مُحاولة بثّ المزيد من القتل المعنوي لأصحابها وتدميرهم نفسياً توسّلا بالطّهرانية. إنها وصاية زائفة، تُعري المُيولات المنافقة للمجتمع... هذا ما يذهبُ إليه محسن بنزاكور في حديثه لـ"مرايانا"!

"الجريمة" الحقيقية، وفق الخبير في علم النّفس الاجتماعي، يرتكبها مشاهد الفيديو، باعتباره يخترقُ منطقة محرمة على الغير ولا تعني سوى أصحابها، وسلاحهُ دائما هو قيم الوصَاية على الآخر تحايلاً على "الرفض المجتمعي" المفترَض للجنس، محاولا بذلك أن يحصُد مناصرة المجتمع لهذا "الدفاع عن الفضيلة" الذي لا يعدو في الحقيقة أن يكون... تهجما شنيعا على الحرية.

الانتقال إلى الحياة العامة هو انتقال بالقيم المجتمعية أكثر منه انتقال بالمسؤولية وروح المواطنة... هذا أمر تفسره التربية "التي تتلخص فيما سيقوله الناس. لهذا، كل ما هو عام، ينبغي أن يخضع للفكر الملائكي والطّهارة المطلقة. بالتالي، يصبح الفرد منافقاً، يحاولُ أن يعطي صُورة معيارية عن نفسه، أن يتمثّله الناس كشخص طاهر غايته ليست الجنس أو الحديث عن الجنس، بل هي التعبير عن رفضه لما هو في الفيديو وانتقاده، وهذا ما يسمى بعرض الذات!"، يقول المتحدث.

نستشفّ هنا أنّ مطالب محاكمة ضحية تطوان وغيرها، لم تكن سوى تعرية "للملائكية" التي أنتجتها الأم والأب وقام المجتمع بتغذيتها، وهي فقط "صورة" خارجية قد تتناقض مع الفعل. يتعلق الأمر هنا بانفصام تشكو منه مجموعة من الناس، حين يتناقض الفعل مع التصريح، نظرا لهيمنة هذا النسق، فـ"الفرد" لا يدرك قيمتهُ كفرد مستقل عن التفكير الجمعي.

الفردانية... الخلاصُ الممكِن!

تناقُل فيديوهات "فضائحية" والتهافتُ حولها لا يعدو، كما اتضح، أن يكون تعرية لتنشئة اجتماعية مهترئة ومبنية على النفاق الاجتماعي لأشخاص لم يتربّوا على "الفردانية" كقيمة لاحترام قناعات الآخر واختياراته. ولعلّ هذا ما يعكس أيضاً بقاء سردية الطابو على قيد الحياة.

لازال الكثير من المغاربة يعانون من الطابو في الحديث عن الحياة الجنسية والسلوك الجنسي، ولا يمكن، يرى مختصّون، أن توجد حياة جنسية طبيعية ما دام المُجتمع غارقاً في الطّابو.

أستاذ علم الاجتماع علي الشّعباني يقرّ، في حديث مع "مرايانا"، بالوصاية المُجتمعية على الأفراد، اعتباراً أنّ التربية المنشرة في المنطقة هي جماعية دائماً، لها علاقة بالآخر، و"الفرد، عندنا، لا يوجد إلاّ في إطار الجماعة. الثقافة الشعبية تعطي للآخر "الحقّ" في أن يقتحِم ما يفعلهُ الفرد".

هذا الأمر يجد سنده في الدّين، كمسألة عقوق الوالدين مثلاً، فـ"العقوق"، حسب الشعباني، هو محاولة فرد أن ينعزل بنفسه وأن يصبحَ فرداً. لكن المجتمع سرعان ما يصفعهُ بـ"المسخوط" أو "المنحرف" ليعود بسرعة، حتى أصبح من الصّعب انتشال الفرد من التفكير الجمعي أحياناً.

العقليات المغربية، حسبَ الكثير من الدّراسات السوسيولوجية، ترزح، في مُعظمها، تحت الأفكار التقليدانية والمعتقدات البالية والقيم الرّجعية والخرافات والأساطير، وكل ما لا يمتّ للحداثة أو العقلانية أو المنطق بصلة. إن الفردانية، كمفهوم، تشكّل صدمة وجدانية للمجتمع المغربي وتجرح نرجسية "الجماعة".

تنزيلُ الفردانية كمفهوم يصطدمُ عادةً بالتركيبة المجتمعية العامة في المجتمع، يقول الشّعباني.

ثمّة الكثيرُ من الأبحاث القيمة، وفق الشعباني، التي "درست المجتمع المغربي وثقافته الذّكورية وأنساقه الرّجعية، ولكنها لم تستطع بلوغ التغيير... لماذا؟". ببساطة، لأنّ هناك مقاومة للتغيير أيضاً، حسب الشعباني، وهي تأتي من عدة زوايا، "منها المَصلحِيين والانتهازيين الذين لهم مصلحة في بقاء الوضع على حاله، كبعض رجال الدين وتجار الشعوذة والخرافة، وأيضاً الأميون الذين لا يدركون مسار التغيير، والجاهلون... الذين يجهلون قيمة وجودهم كأفراد داخل المجتمع، ناهيك عن الطبقة السياسية التي تستغل هذا الأمر لأغراض انتخابوية محضة".

هؤلاء يتعاونون، كلّ من جهته، لإبقاء الوصاية المجتمعية على الفرد، فتنهارُ أحلامه في الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية.

من هذا المنطلق، قالت الكثير من الأصوات بأنّ القانون الجنائي، لاسيما الفصل 490 منه، لا يخدمُ التغيير، ما دام الأمرُ يتماشى مع الوصاية على الجسد وعلى الحريات الجنسية.

مواقع التواصل الاجتماعي لم تعد، في النهاية، سوى تعبيراً عن الثقافة التي بناها الأجداد والسّلف فيما يخصّ الحرية الجنسية وتحريم العلاقات الرضائية. بل كشفت بشكلٍ أكبر، صواب نظرية بول باسكون، الذي قال بأن المُجتمع المغربي مجتمع مركّب، وأنها لازالت قائمةً لا تتغيّر... رغم مَلامح الحداثة التي تطالُ فئة من المجتمع.

فهل ستنتهي مأساةُ المجتمع في علاقته مع الجنس؟ أم ستبقى في انتظار إجماع النخبة السياسية بخصوص تعديل القانون الجنائي المجرّم للحُريات الفردية؟

العقليات المغربية، حسبَ الكثير من الدّراسات السوسيولوجية، ترزح، في مُعظمها، تحت الأفكار التقليدانية والمعتقدات البالية والقيم الرّجعية والخرافات والأساطير، وكل ما لا يمتّ للحداثة أو العقلانية أو المنطق بصلة. إن الفردانية، كمفهوم، تشكّل صدمة وجدانية للمجتمع المغربي وتجرح نرجسية "الجماعة".

بنكيران... حكاية تطرف ناشئ

■ هشام روزاق

... أفضل ما تمنحنا الجوقة السياسية (لأننا لم نعد نستطيع الحديث عن حياة أو حتى مشهد سياسي)، هو أنها صارت قادرة على التحول إلى ما يشبه الفقرة الكوميدية التي تتخلل سهرة فنية.

وسط أخبار المذبحة اليومية التي تنفذها آلة الإرهاب الصهيوني، ومع انكشاف حجم التواطؤ الدولي في الجريمة، حكومات وإعلاما...

وسط كل هذا القرف المحيط، لازال بعض أعضاء الجوقة قادرين على لفت الانتباه. لازال بعضهم، قادرا على خلق نوع من الفرجة في بلد صار كل شيء فيه فرجة، في غياب المتفرجين أصلا.

من بين هؤلاء، استوقفتني منذ مدة قصيرة، بعض المشاهد المضحكة للعرض الجديد الذي يروج له عبد الإله بنكيران وفرقته. عرض ذكرني، ببساطة، بشخصية "صلاح وردة" التي أداها الممثل المصري "صلاح عبد الله" في فيلم "الفرح". "صلاح وردة" المونولوجيست، الذي عاش أبهى أيام عزه في زمن قديم مضى، والذي لم يستسغ تغير الواقع من حوله، وظل مصرا على تقديم نوع من الكوميديا التي لم تعد تضحك أحدا.

غير أن الفرق بين صلاح وردة في فيلم الفرح وبنكيران الجوقة عندنا، كبير. فالذي شاهد فيلم الفرح، سيخرج بكثير من الشفقة والتضامن مع شخصية، أصرت على الوفاء لفنها، حاربت من أجل إسعاد الناس بالطريقة الوحيدة التي تجيدها، دون أي تنازل عن شكل أو جوهر الفن كما فهمته، وكما مارسته.

... صلاح وردة المغربي، أو لنقل "بنكيران الجوقة" عندنا، لم يخرج من المشهد محملا بالتضامن ولا حتى بالشفقة. خرج منه مطرودا ومحملا بالغضب والرفض.

بنكيران، فهم أن الواقع من حوله قد تغير، وأن الجمهور الذي اعتاد الضحك من قفشاته، صار يتجهم من مجرد ذكر اسمه. لكنه، عوض أن يتغير مع الواقع، حاول القفز عليه ببهلوانية مثيرة للتقزز.

عكس صلاح وردة، لم يكن بنكيران وفيا قط لـ "فنه". فهم منذ البداية، أن الأصل في الحكاية، أن يكون "نجم شباك"... أن يتقن معادلة "الجمهور عاوز كده"، وأن يقدم لهم ما يجعلهم دائما يقبلون على عروضه.

مخفورا بالإقبال الكبير عليه، وبغياب نقد حقيقي للإنتاجات التي قدمها، استمتع بنكيران طويلا بنجوميته وشهرته، قبل أن ينقلب عليه "المنتجون"، وقبل أن يغادر الجمهور صالات العرض التي اعتاد أن تمتلأ لأجله.

... في محاولة بائسة، وليست يائسة، لاستعادة جمهوره، قرر بنكيران مؤخرا، أن يستنجد بالـ "remake". قرر أن يستعيد حكايات قديمة، ويقدمها في حلة جديدة، لكنه، وهو البارع في لعبة "الجمهور عاوز كده"، لم يفطن بعد إلى أن جمهوره، صار يرفض أصلا أي عمل يكون فيه اسمه على "الأفيش".

بنكيران، وعوض البحث عن أدوار جديدة تناسب سنه، وتتوافق والعروض المتاحة اليوم في السوق، أصر على لعب أدوار البطولة في زمن ينظر فيه المغاربة له كـ "villain"... بخط درامي مثير للشفقة والغضب في آن، قرر الرجل الذي أنهى المغاربة حياته السياسية بطريقة مهينة ومذلة، أن يختار أبشع أنواع السيناريوهات المطروحة في السوق، وأن يروج لنوع جديد من الفرجة، عنوانها الابتزاز والتطرف.

الذي يتابع، بكثير من الجهد، والملل أيضا، حكايات بنكيران الأخيرة، سيكتشف بسهولة أن هذا الكائن الذي شغل منصب "رئيس حكومة دولة"، صار أشبه بمدمن في مرحلة انسحاب أعراض الإدمان.

صار أشبه بتلك البروفيلات التي يرسمها بعض علماء النفس، لتطور شخصية بعض الشباب في اتجاه التطرف. شباب، بحث بعض علماء النفس دائما، على العامل المحدد والمؤسس لتطرفهم، فوجدوه في الغالب، ناتجا عن صدمة عاطفية، أو شعور بالتخلي (sentiment d'abandon) أو حالة اكتئاب حادة.

والحقيقة أن بنكيران، منذ خروجه المهين والمذل من "الجوقة السياسية"، ومنذ افتضاح أمر ملايين الريع التي يأكلها شهريا، دون عرق ولا خجل، تحققت فيه كل هذه الأعراض.

بنكيران، يعاني اليوم من انسحاب أعراض المخدر الذي أدمنه... مخدر "أغلبية الشعب معنا" التي روج لها هو أتباعه على الدوام، والتي حجبت عنهم، على الدوام أيضا، حقيقة أن الشعب في الأصل، يحتاج "للي يكون معاه" وليس العكس.

... وبنكيران اليوم، يعاني من أعراض الشعور بالتخلي، التي سكنته منذ تخلى عنه إخوته في الحزب، قبل الدولة، وجاؤوا بالعثماني بديلا له. وبنكيران يعاني، أيضا، من أزمة عاطفية حادة، ذلك أن الرجل الذي قدم كل باقات الورد للدولة... لم يفهم بعد سبب تخليها عنه، واقترانها بغيره.

في هكذا سياق ربما، نستطيع أن نفهم، اليوم، خط التطرف المتصاعد لبنكيران. خط التطرف المبني على ردود الفعل البائسة والبئيسة، التي جعلته يقترف أبشع أنواع لغات التشفي، كي يعتبر زلزال الحوز عقابا إلهيا للمغاربة نتيجة ما اقترفوه من ذنوب سياسية؛ متناسيا، بكثير من جبن، أنه حين كان رئيس حكومة، وفي سنة 2014، مثلا، شهدت البلاد فيضانات راح ضحيتها مغاربة، حملت جثث بعضهم في شاحنات الأزبال، وأهلكت المحاصيل والبنيات التحتية. حينها، لم يفكر بنكيران في غضب الله على المغاربة. ربما، كان يعرف حينها، أن غضب الله يرأس الحكومة؟

... وفي 2016، مثلا، حين ضرب الجفاف المغرب في عهد حكومته، لم يجد بنكيران ما يخجل في قوله (يوم 2 فبراير 2016، خلال جلسة الأسئلة الشفوية بالبرلمان) إنه متفائل بالتساقطات المطرية، لأن من سماهم بـ"الشُرْفَة" حضروا وشاركوا في صلاة الاستسقاء مرتين خلال هذا العام.

"الشرفة" الذين يقصدهم بنكيران هنا هما، ولي العهد الأمير الحسن، الذي حضر صلاة الاستسقاء الأولى؛ ثم الأمير الحسن وشقيقته خديجة، حين حضرا صلاة الاستسقاء الثانية خلال نفس السنة. لكن... اليوم، صار الأمر مختلفا عند بنكيران، وصلاة الاستسقاء التي تفاعل بها وبمشاركة أميرين فيها، صار له فيها رأي آخر... وصار يقول، بالحرف:

"... صحيح دابا الناس تايلبسو الحوايج بويض وتايديرو الطرابش حومر، ماعندنا ماندیرو هذا هو البروتوكول. ولكن في الأصل، صلاة الاستسقاء، الناس كايلبسو فيها الحوايج بالمقلوب إظهارا للتذلل بين يدي الله، وإظهارا للرجوع إلى الله".

نعم ... هذا هو بنكيران...

في يوم الخميس 18 فبراير 2016، حين انعقد المجلس الحكومي تحت رئاسته، وكانت الأمطار قد هطلت بالمغرب، بعد صلاتي (2) استسقاء لا واحدة... يومها، قال بنكيران بالحرف: "الله استجاب للمؤمنين والمؤمنات بعد الدعاء في صلاة الاستسقاء والتي تمت تأديتها مرتين، وغيرها في باقي المناسبات في المساجد، وفي الحكومة كذلك".

في 2016، كان "إله بنكيران" يقبل الصلاة من المؤمنين والمؤمنات. كان "إلهه" لا ينتبه كثيرا لملابسهم "اللي ماكانوش لابسينها بالمقلوب"... وفي 2023، انقلب بنكران على "إلهه".

في 2023... صار نفس الإله، الذي أنزل المطر في 2016 لأن "الشرفة" شاركوا في صلاة الاستسقاء، صارما جدا في نوع الملابس وطريقة لبسها...

"الشرفاء"، الذين شاركوا في صلاة الاستسقاء، والذين هطل المطر نتيجة لمشاركتهم في الصلاة، صاروا "مجرد بروتوكول" يضرب في الأصل، فكرة "التذلل بين يدي الله".

في 2023... غضب "إله" بنكيران من المغاربة الذين كان يحبهم سنة 2016، وصار بنكيران يخبرنا في كل مرة، أن الله لم يعد يحب المغاربة، وأنه يعاقبهم. وأن قمة غضب الله عليهم، كانت يوم 8 شتنبر حين زلزل الأرض من تحت أقدامهم.

حينها... اعتبر بنكيران أن "إلهه" عاقب المغاربة لذنوبهم الكثيرة، وأساسا منها، ذنوبهم السياسية، التي قذفت ببنكيران وصحبه خارج الحكومة، بطريقة مذلة، كانت أكبر رسائل الإهانة فيها، أن يختار المغاربة أخنوش ومن معه، فقط لكي يقرعوا بنكيران ويلفظونه.

... حتى أمام مذابح فلسطين المؤلمة، ستجد بنكيران. ستجد "زعيم" الحزب الذي وقع اتفاقية التطبيع، يمارس جبنه الأزلي في إدانة التطبيع.

ستجد بنكيران في كثير من تفاصيل حكاية قديمة. حكاية التطرف الذي يروج لنفسه ويؤسس لها بلغات المظلومية التي أتقنها بنكيران ومن معه...

تطرف، قد يبدو للبعض غير ذي أهمية، لكنه في أصل الحكاية، عنوان كثير من حكايات مغرب تنازل على الدوام عن بعض أهم أحلامه، اتقاء لضجيج أشخاص مثل بنكيران. أشخاص، أدمنوا لغات الابتزاز واستعمال ورقة الله والدين، كي يفصلوا البلاد على مقاسهم، وكي يأكلوا ربيعها على هواهم.

وهذا بعض من كلام.

■ حسن الحو

الرقابة... مشروع فاشل

عندما تقوم بضبط لاقط القنوات الفضائية، كي لا يطلع أطفالك على بعض المحتويات التي لا تلائم سنهم، أو تُثَبِّتُ بعض التطبيقات على هواتفهم الذكية لمراقبة تفاعلهم مع الشبكة العنكبوتية، فأنت تحاول ممارسة نوع من الوصاية المؤقتة والحجر الأخلاقي على حرية أطفالك ومنعهم مما تراه غير مناسب لاعتبارات ثقافية وسيكولوجية، إلى حين استكمالهم سن الرشد والقدرة على اتخاذ القرار المسؤول.

لكن، ما معنى أن تظل طيلة حياتك طفلا تُمارس عليك الرقابة والوصاية وتُغطّى عيناك كصقور الصيد حتى لا تَرى إلا ما يُراد لك أن تَرى ولا تقرأ الى ما يُسمح لك بقراءته؟

ما معنى أن يظل شعب بأكمله في حظيرة محروسة تطوله عصا الراعي لإبعاده عن المحظورات والطابوهات ومصادر الإزعاج والفتن؟!

لا يوجد أي تفسير للوصاية على حرية الأفراد وممارسة الرقابة على أفكار الناس، غير الرغبة في تنميط المجتمعات وسيادة الرأي الواحد والقطب الواحد... والخوف من تعرية نقائص المقدسات. وإلا، فالمجتمعات المتحررة تناقش كل شيء وتبدع في مساءلة كل المواضيع، ولا تخاف على أخلاق شعوبها من قُبلة عابرة أو رواية متمردة، أو فيلم سينمائي يثير تساؤلات فلسفية... هناك، إيمان الناس وقناعاتهم ليست من الهشاشة حتى تُزعزَع عند أصغر المطبات أو تَغرق في كأس ماء!

وهذا هو الفرق بين شعوب تبدع وتفكر دون قيود أو رقابة، متجاوِزة بفكرها التراكمات القيمية والمعرفية، وشعوب تجتهد في التحريم والمنع وإصدار الأحكام الأخلاقية، غارقة في أفكار ماضوية تمنعها من المشاركة في الصيرورة الحضارية وتشدها إلى فكر القرون الوسطى، فلا يكاد يُنظَّم معرض دولي للكتاب أو مهرجان سينمائي حتى تسمع عن منع كتاب كذا ومصادرة الرواية الفلانية ومنع عرض فيلم لمساسه بالثوابت والمقدسات، ثم تنطلق التهليلات والتصفيقات من طرف تيار هائج لا يستطيع التعايش مع الاختلاف، ولا يستكين حتى تنعكس أناه المتضخمة على كل المرايا.

يقول الناقد السينمائي حسين بيومي في كتابه "الرقابة على السينما... القيود والحدود": "الحرية كانت ولا تزال المطلب المُلِّح دوماً للإنسان: حُرية أن يُفكِّر وأن يُعبِّر وأن يتلقّى العالم، ويتفاعل مع الوجود والواقع دون قيود أو حدود".

كلما اتسعت دائرة الحريات وسادت الأعراف الديمقراطية، كلما اتسعت معها مجالات الإبداع لإثراء القيم الإنسانية، وكلما سادت أجواء الاستبداد الديني والسياسي، تخَوَّف المستبدون من سلطة القلم والكاميرا وفرضوا رقابة شديدة على كل ما من شأنه تحريك أفراد المجتمع للتساؤل والتفكير المنفلت من سطوة الثوابت المؤطِرة لاستمرار هيمنة فكر عتيق وأنظمة سياسية هجينة.

إذا كانت الرقابة، فيما مضى، فعالة في تأطير المجتمعات المتخلفة عن الركب العلمي والتكنولوجي، فاليوم، في ظل شيوع وسائل التواصل الاجتماعي والتقدم التقني الهائل، سيكون من السخف التعامل مع الأفكار المختلفة بممارسة الوصاية عليها حتى لا تصل إلى عموم الناس. كل ما تم منعه، لاعتبار مخالفته للقيم العامة الدينية والسياسية، قد وَجد طريقه سالكا ليصل لأغلب الناس؛ إذْ كل محظور مرغوب وكل عمل ممنوع اشتهر بدافع الفضول، وانتصار الناس لحرية اختياراتهم واحترامهم لنضج عقولهم، كما بيعت منه آلاف النسخ وتمت الدعاية له مجانا ببيانات المنع والمصادرة. أكثر الأفلام مشاهدةً هي الأفلام الممنوعة من العرض! فما جدوى الاستمرار في الحظر والمصادرة، وما فائدة ممارسة رقابة متخلفة عن وسائل تداول المعلومات والمعارف؟

إن الاستمرار في نهج سياسة عفا عليها الزمن في التعامل مع الإنتاجات الأدبية والفنية التي تُرسِّخ لقيم إنسانية حديثة، سيدفع القائمين على هذه السياسة إلى أمرين أحلاهما مرٌّ: إما الانفتاح على الأفكار الجديدة وتبنيها بشكل تدريجي، ومحاولة إيجاد بيئة حاضنة لكل مكونات المجتمع، والتأسيس لثقافة الحوار والتعايش والتدافع السلمي، وإما الاستمرار في المنع بطرق أكثر عنفا، والزج بالمخالفين والمختلفين في السجون، أو دفعهم لمغادرة الأوطان لاستحالة الإبداع في أنظمة مغلقة لا تُولي لرأي المنظمات الحقوقية والمنتظم الدولي اهتماما في الدفاع عن مصالحها الضيقة، وإذا أمكن ضرب مثال على نجاح بعض الدول المحسوبة على التيارات المحافظة في مسايرة تطور شعوبها، فستكون التجربة الإماراتية، رغم ما يطالها من انتقاد، رائدةً في احتضان الأعمال الأدبية والسينمائية الجريئة التي تؤسس لمجتمعات متصالحة مع شروط عصرها متخلصة من قيود الإرث الاجتماعي والثقافي.

لكن، هل يعني انتقاد الرقابة على المصنفات الفنية والأدبية فسح المجال دون وجود سلطة لتقييم الأعمال والإصدارات والنظر في مدى ملاءمتها للتراكم الحقوقي والمعرفي واحترامها للحريات الفردية أو دعوتها للعنف والعنصرية؟

إن ممارسة الرقابة الفنية، شأنها شأن الرقابة الدستورية التي تضمن مبدأ سمو الأعراف الدستورية بما يكفل حقوق الأفراد وحماية الحريات، كلاهما ضروري للحيلولة دون خضوع المجتمعات لوصاية سلطة كهنوتية أو سياسية. لكن هذه الرقابة ينبغي أن تُناط بلجان مستقلة عن كافة السلط، مشكلة من نخبة من المثقفين والمفكرين المشهود لهم بالالتزام الحقوقي والدفاع عن الحريات والتنظير لمجتمعات حداثية.

الرقابة، بهذا المعنى، ليست وصاية فكرية هدفها قولبة أفراد المجتمع في قوالب متشابهة، ولا فرض مرجعية دينية مطلقة لاستلهام حدود الجواز والمنع، لكنها وسيلة لإيجاد مجتمعات متحفزة للخلق والإبداع، متيقظة لحماية مكتسباتها الحقوقية وتقديس حرياتها الفردية.

لقد حان الوقت أن تقف السلطات موقف الحياد من التدافع الفكري بين مكونات المجتمع، وأن لا تنحاز لطرف على آخر لعلو صوته وكثرة أتباعه، لأن المنع والمصادرة يُكسب شرعية لأدبيات التطرف الديني في التكفير وهدر الدماء، فضلا عن وأده للإبداع وترسيخه لثقافة التخلف والرجعية. فمن العيب أن نناقش قِيَما حضارية لم نساهم في إنتاجها وأن نصنف تيارات فكرية حديثة بناء على مرجعية مهترئة، ثم نشرّع بعد كل ذلك للمنع والمصادرة.

■ محمد علي لعموري

فصل المقال في ما بين المثلية الجنسية وقوم لوط من انفصال

الفرق بين المثلية وعمل قوم لوط، أن الأولى رضائية، والثانية غير رضائية، وأن الأولى راشدة والثانية تكريس للبيدوفيليا، الأولى سبقت عصر لوط، بل يمكن القول إن المثلية قديمة قدم التاريخ الانساني فوق البسيطة، والثانية محدودة في الزمان والمكان، مقصورة على منطقة سدوم، وفي الحقبة التي عاش فيها النبي لوط. الأولى لا يشملها العقاب الدنيوي، وإلا لكان عقاب الله ضد المثليين في العالم أقوى وأسرع في عصر العولمة والحريات وما نراه في الغرب وعند العرب من صور المثلية وغير المثلية

أقر من هذا المنبر، أن مقالي هذا ليس سوى رأي متواضع، يروم وضع علامات استفهام على مسلمات ذكورية مقتبسة من قصة مبثوثة في القرآن الكريم، ولا شيء يدل على أن ما ترمي إليه الآيات التي تتناول الموضوع، هو نفسه ما دأب على نشره على نطاق واسع الخطاب الديني الـذكـوري الـمـكـرور مـنـذ مئات السنين.

قصة لـوط، كما باقي القصص القرآني، هي تاريخ مؤسطر، أي أنها حكايات تـقـوم على نـواة الواقع، لتسبح بالعلامات الدالة على أكثر من وجه في التفسير، في بحر لجي من المحرمات التي يتم بواسطتها تدمير نمط مرفوض بتدنيس وقائعيته، وتقديس ما يعاكسه، ويعتبر من طرف جمهور المؤمنين هو القاعدة المقدسة التي تروم الحفاظ على النوع البشري من الانقراض.

قصة لوط تعتمد شخوصا معينة، فيهم الطرف المقدس (الملكان، النبي لوط صاحب الدعوة إلى الصلاح، بنات لوط، النبي إبراهيم عم النبي لوط) والطرف المدنس (قوم لوط، زوجة لـوط). هؤلاء هم شخوص الحكاية.

مكان القصة: قرية سـدوم الواقعة في وقتنا الحالي بالضفة الغربية.

الزمان: ما بين 1861 ق.م و1686 ق.م

موضوع قصة لوط هو الدعوة إلى الصلاح، وفق السائد المتفسخ المكروه والمرفوض من طرف الله والنبي لوط.

الفعل المدنس، هو إتيان الذكور بالغصب والإكراه، وهذا ما دلت عليه الآية التي تقول (ولوطا إذ قال لقومه أتأتون الفاحشة ما سبقكم بها من أحد من العالمين..) الأعراف الآية 80.

لا تهمنا الحيثيات التي تتغنى بغضب الله، والمآل الذي خلص إليه قوم لوط بعد خروج هذا الأخير وبناته من القرية ليلا، كما لا تستفزنا الروايات المبثوثة في القرآن، أو تلك التي سبقتها في نسخ التوراة أو التناخ، ما يهمنا هنا، هو التمييز بين عمل قوم لوط، المتسم بالقبح لكونه تعدى حدود المعقول، والدليل أن دعوة لوط كانت من أجل الإصلاح، مثله مثل أي نبي يحمل رسالة نبيلة، فهو دعاهم إلى التوحيد وعدم الشرك به، ثم استنكر عليهم أن يأتوا الذكور بالغصب. ودليل الغصب أنهم لما علموا بقدوم الملكين إلى بيت لوط، قصدوا بيته يطلبون منه تسليمهم الضيفين ليفعلوا بهم ما يشاؤون. وهذا بحد ذاته فعل مشين لأنه يعني نية الجماعة في اغتصاب الملكين.

النهاية كانت مأساوية، لأن ما حل بالقرية، نجهل سببه إلى اليوم، وقيل حسب الرواية القرآنية، وقبلها الرواية اليهودية، أن ما حل بالقرية كان عقابا إلهيا؟!

قصة لوط، كغيرها من القصص، تحكي وقائع بأسلوب لا تاريخي، فهي تروم بث الموعظة باتخاذ العبرة من أحداث الماضي كما تمت بلورتها بأسلوب الرواية الأدبية لا الرواية التاريخية.

نأتي الآن إلى المثلية الجنسية، لنطرح السؤال التاريخي التالي: ألم تكن المثلية سابقة عن فترة ظهور واقعة لوط وقومه؟ ألم تكن المثلية الجنسية موجودة من قبل؟ ولماذا لم ينه عنها أنبياء سبقوا النبي لوط؟ ولماذا لم يحل عقاب الله على بلاد الرافدين وبلاد الاغريق وبلاد أخرى عاش فيها أقوام، والأكيد أن المثلية كانت فيها؟

ثم ما الحد الفاصل بين المثلية وعمل قوم لوط؟

المثلية، وحتى لا نمارس الإسقاط، هي ميول عاطفي وجنسي بين شخصين من نفس الجنس، برضاهما، وبكامل الأهلية التي يتمتع بها ذوو الـمـيـولات الجنسية المـثـلـية، أي اشتراط الرضى والرشد في العلاقة، وإلا دخلنا في البيدوفيليا، وهي نوع من المثلية التي تفتقد إلى ذينك الركنين السابقين، الرضائية والأهلية القانونية.

الفرق بين المثلية وعمل قوم لوط، أن الأولى رضائية، والثانية غير رضائية، وأن الأولى راشدة والثانية تكريس للبيدوفيليا، الأولى سبقت عصر لوط، بل يمكن القول إن المثلية قديمة قدم التاريخ الانساني فوق البسيطة، والثانية محدودة في الزمان والمكان، مقصورة على منطقة سدوم، وفي الحقبة التي عاش فيها النبي لوط. الأولى لا يشملها العقاب الدنيوي، وإلا لكان عقاب الله ضد المثليين في العالم أقوى وأسرع في عصر العولمة والحريات وما نراه في الغرب وعند العرب من صور المثلية وغير المثلية، والثانية (أي عمل قوم لوط) شملها العقاب، إذا ثبت علميا وتاريخيا أن قرية لوط تعرضت بالفعل إلى عقاب، أم كان ذلك مجرد تدخل غضب الطبيعة في المكان عينه.

ثم إن المسكوت عنه في الحكاية كلها، وما تجره وراءها من إسقاطات لا تاريخية منذ بناء الحكاية عند اليهود في توراتهم، مرورا بالسردية القرآنية، وصولا إلى التأويل الذكوري للحكاية، أن عمل قوم لوط، وما تحكيه الكتب التأسيسية في كل الأديان التوحيدية الثلاث حولها، يذكر الفعل الذي وقع بين الذكور بصرف النظر عن مشروعيته أم لا، ويسكت عن المثلية النسائية (السحاقية)، هذا إذا ما سلمنا على مضض بأن المثلية بنوعيها تحاكي أو تماثل عمل قوم لوط؟

فلماذا سكت الخطاب الديني عن المثلية بين النساء؟ لماذا يتم استقباح الفعل المثلي بين الذكور؟ ويتم السكوت عن مثيله الذي يقع بين الإناث؟ هل القضية متعلقة بفكر ذكوري يروم قطع الطريق عن كل إمكانية لانتشار المثلية مخافة أن تصبح قاعدة؟ ثم ما الذي يجعل التشبه بالذكور من طرف بعض النساء (ظاهرة النساء المسترجلات) يمر مرور الكرام، ودون وصم ذكوري قامع، بينما يتم استهجان كل تشبه بالإناث من طرف بعض الذكور؟ لماذا يتم التسامح مع الرجل الفاعل في العملية بينما يتم استنكار الرجل المفعول به في العلاقة الجنسية المثلية؟

هذه مجرد أسئلة مفتوحة للتفكير فيها وحولها.

الدين البهائي بالمغرب

مرايانا داخل عقائد البهائيين المغاربة

"البهائيّة" التي قد يعتبرها البعض مذهبا أو فرقة إسلامية، هي، في نظر معتنقيها، تاريخيا، دين عالمي مستقلّ كليًّا عن الديانات السماوية الأخرى.

في هذا الملف تقتفي "مرايانا" أثر أهمّ المبادئ التي تعتبر أسسا جنينية لهذه الديانة منذ ظهورها في القرن 19، كما تقدم تأريخا لوجود البهائية بالمغرب، التي تعود إلى بداية الاستقلال و"تفكيك" الحمايتين الفرنسية والاسبانية، كما ترصد قصصًا لمغاربة اعتنقوا البهائية طوعا واختياراً في سبيل ما يعتبرونه "تحري الحقيقة"... وتعرض، على ألسنة البهائيين المغاربة، أهم تطلعاتهم في إطار مشروع الدولة المدنية الحديثة.

هذا الدين يعيش حكاية خاصة، لأن نشأته قريبة زمنيًّا منا، إذ لم تتجاوز قرنا ونصف بعد. يؤرخ لدعوة ميرزا حسين علي النوري في ربيع سنة 1863م في بلاد الفرس، إيران.

ترجع جذور هذا الدين لشاب تاجر يلقب بـ"الباب" الذي بشّر سنة 1844م بقرب ظهور رسالة جديدة مقدّر لها أن تُحدث تحولا في حياة البشر الروحانية. كان دور الباب أساسا التهييء والتمهيد لظهور "رسول" جديد، سيُعرف في ما بعد بلقب "بهاء الله".

رسالة بهاء الله، وفق معتنقيها، تواري هدفا لتطوير "الحضارة العالمية، وذلك عبر الأخذ بعين الاعتبار البعدين الروحاني والمادي لحياة الإنسان. من أجل ذلك، تحمّل السجن والتعذيب والنفي طيلة أربعين عاما". سيترجل بهاء الله بعد رحلة طويلة في الدعوة في عكّا بفلسطين سنة 1892.

لكن رحيله لم ينهِ الدين البهائي، بل كانت الآثار الكتابية التي خلّفها بوصلة لاستمرار "قداسة" البهائية...حتى وصلت للمغرب. فما حكاية البهائية التي يدين بها بعض المغاربة؟ وكيف وصلت للمغرب؟ وكيف يعيش المنتسبون إليها؟

عصبُ الديانة والاستقلال

ياسين بقير، 32 سنة، مستشار في الاقتصاد الاجتماعي، هو بهائي مغربي يقدم لمحة عن البهائية التي يعتقد بها دينيا.

يبيّن بقير أنّ الدين البهائيّ يتمحور "حول مبدأ الوحدة. يؤمن البهائيون بوحدانية الله الواحد الأحد، ويؤمنون بوحدة الدين بحيث يُعتبر دين الله واحدا، يتجدّد باستمرار عن طريق تعاقب الرّسل ورسالتهم. يتمّ ذلك حسب احتياجات الإنسانية في كل زمان، كتتابع صفحات الكتاب الواحد، مع التأكيد على مبدأ استمرار الهداية الإلهية للبشرية.

ياسين بقير، 32 سنة، عضو مكتب الاتصال للبهائيين في المغرب

كما "يؤمنون كذلك بوحدة الجنس البشري حيث أنّ الإنسانية اليوم تمرّ من مرحلة طفولتها الجماعية نحو مرحلة البلوغ والنضج، والتي ستشهد تأسيس الوحدة العضوية للأسرة

الإنسانية وتحقيق السلام العالمي".

بقير، الذي هو عضو مكتب اتصال البهائيين بالمغرب، يجد أنه لابد من الإشارة إلى دعوة بهاء الله إلى "السلام العالمي، والوحدة في التنوع، ونبذ التعصبات العرقية والقومية والدينية والطبقية، وإرساء المساواة التامة بين الجنسين، وضرورة توافق الدين والعلم، ونبذ الخرافات، وتحري الحقيقة بدون قيود، وعدم توريث الدين أو فرضه أو توظيفه للجدال والخصام، والحدّ من الثروة الفاحشة والفقر المُدقع، وفرض التعليم العمومي للبنات والأولاد على حدّ سواء، وأهمية التربية الروحانية والفكرية والفنية والجسمانية، وتعويض مؤسسة الكهنوت بمؤسسات منتخبة، والتخلّي عن السياسة الحزبية".

أكثر من ذلك، فإنّ الدين البهائي يدعو، وفق ما يوضّحه بقير لمرايانا، إلى "تأسيس مؤسسات دولية لحلّ الخلافات سلميا وتقريب الشعوب وتحقيق العدالة العالمية، واعتماد لغة عالمية ثانوية بجانب اللغات المحلية، والاهتمام بالثقافات والفنون المحلية، واتخاذ نظام عالمي موحّد للعُملة والمقاييس، وغيرها من المبادئ التي توازن بين الحرية الفردية والصالح العام، وبين البُعد المحلي والبعد العالمي للمجتمعات المعاصرة، في عالم متنوع ومترابط يواجه تحدّي تطاحن الهَويات الفرعية في ما بينها بالإضافة لكل التحديات البيئية والاقتصادية والصحية والغذائية التي تستدعي استجابة جماعية وتضامنا عموميا".

لكن... كيف يعكس المغاربة البهائيون كلّ هذه العقائد فكراً وعملاً؟ قبل أن يجيب، يريد وديع بنعمر، بهائي مغربي، أن يشير إلى بدايات البهائية بالمغرب، التي تعود إلى بداية الاستقلال، وخصوصا خلال سنتي 1952 و1953م. حينها، كانت بعض العائلات التي تدين بالبهائية قد قدمت للاستقرار بالمملكة المغربية التي تخوض غمار الحركة التحريرية من الاستعمارين الفرنسي والاسباني.

تلك العائلات كانت من أصول مختلفة، لكن الجامع بينها، كان الرغبة في نشر الديانة البهائية بالعالم والتعريف بهذا "الدين الجديد". وبالفعل، اعتنق بعض المغاربة معتقدات بهاء الله، وتشكلت نواة الجامعة البهائية المغربية.

حياة البهائيين المغاربة... اليوم؟

نصرة بنعمار، 25 سنة وهي صحافية وبهائية مغربية، تقول في تصريحها لمرايانا إنّ البهائيين يمارسون شعائرهم وأعيادهم بكلّ أريحية وتلقائية داخل مجتمعهم.

البهائيون مغاربة قبل كلّ شيء، لذلك تعتقد بنعمار أنّ "خطاب الكراهيّة قلّ نتيجة التطور الذي طبع المجتمع المغربي. حتى التعايش صار ممكنا لأنّ التضييق على الأقليات الدينية لم يعد مثلما كان في السابق. التصورات الرافضة التي تصدر عن البعض هي فقط حالات معزولة، ولا تعكس هجومًا ممنهجا من طرف جماعات أو من طرف جهات إعلامية ما".

نصرة بنعمار، صحافية وبهائية مغربية

تبعا لتجربتها الخاصّة، تعتقد بنعمار أنّ مواقع التواصل الاجتماعي ساهمت في تسهيل حياة البهائيين المغاربة، وفي فهم الآخر وحقّه في أن يكون كما يشاء.

تواصل المتحدثة قائلة: "من الطّرائف أنني قبل أربع سنوات، انتقلت إلى مدينة صغيرة معروفة بمحافظتها. ظننت أنه سيكون صعبا أن أعبر عن قناعاتي الدينية، لكني اندهشت بسلوكات الشباب المتقبّلة. أنا على يقين أنّ هذا الجيل الذي نشأ في الرقمية وتكوّن جزء كبير من قناعاته داخل الأكوان الافتراضيّة، سيكون ثمرة جميلة لمفاهيم التعايش الخصبة بين الأديان في أفق المغاربة".

أمّا فيما يتعلق بالأعياد التي يحتفل بها البهائيون المغاربة، فهي تسعة أعياد، تسمى بالأيام المحرمة، وأولها يسمى بعيد النوروز، وهو عيد رأس السنة البهائية ويكون إما 21 أو 22 مارس من كل سنة، حسب الاعتدال الربيعي، فيكون أول يوم للسنة البهائية وأول يوم في فصل الربيع وهو من أقدم الأعياد الموجودة في التجربة الإنسانية ويحتفل بها في بلدان فارس والمنطقة المجاورة لبلاد فارس؛ وفي نفس الوقت، هو شبيه بعيد الفطر عند المسلمين.

شريعة الصيام تتم وفقا للتقويم البهائي، الذي يتشكل من 19 شهراً، كل شهر يتكون من 19 يوماً. هكذا، يكون الصيام في شهر العلاء، وهو الشهر الأخير في السنة البهائية. يصوم البهائيون المغاربة كغيرهم من فاتح مارس أو اليوم الثاني منه إلى غاية 21 أو 22 من ذات الشهر.

أما شريعة الحجّ، فتقام في بيت "الباب" بمدينة

شيراز بإيران، وبيت سكنه بهاء الله ببغداد، بالإضافة لضريح الباب بمدينة حيفا، ومرقد بهاء الله في مدينة عكا الذي يعتبر قبلة البهائيين. إيران والعراق معروفتان بمواقفهما المتطرفة ضد البهائيين. لذلك، فشريعة الحج تقتصر حاليا على زيارة تسعة أيام بالمركز البهائي العالمي في حيفا وعكا.

وعن الأعياد، يوضح لنا وديع بنعمر أنّه "يتم إحياؤها في البيوت ولا تعقد بطريقة عمومية كما يحدث في دول أخرى. ما يميز هذه الأعياد أنها مفتوحة للجميع، لأنها تشكل لحظة تعايش حقيقي حيث تنتفي تلك العزلة الاحتفالية ويصبح الكلّ مدعوا للمشاركة سواء كان الحاضرون يعتنقون الدين البهائي أم لا. كبهائيين، نبارك لأصدقائنا وجيراننا من المسلمين والمسيحيين واليهود أعيادهم، كما أنّ العديد منهم يبادلوننا نفس الأمر في أعيادنا، بل ويشاركوننا في ذلك عبر تأكيد قيم "تمغربيت" والكرم من خلال إحضارهم للمأكولات والمشروبات، إلخ".

هنا، يتقاسم ياسين بقير بعض المشاهد التي تعكس وجود البهائيين مغربيًّا، حيث يقول إن العديد من معارفه من المسلمين "يأتون قبليًّا للتّجهيز معنا لأجواء الاحتفالات داخل منازلنا ويشاركوننا فرحتنا من خلال أنشطة فنية وأنشطة شعرية. بعض الأصدقاء تجاوزوا المتعارف وصاروا يدعون بهائيين لمنازلهم، ليحتفلوا بأعياد تخص البهائيين الضيوف حصراً.

هذه المسألة لم تكن متاحة في السّابق نظرا لكون الدين البهائي لم يكن معروفا في المجتمع، والهوية الدينية كانت محطّ تحفظ كبير من طرف معتنقيها بسبب الأحكام الظنية، وبسبب القمع والتعتيم الذي طال البهائيين في الستينيات والسبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي".

لكن بقير يرى أنّ مطلع الألفية حمل ظهور بعض الجديد فيما يخص الدين البهائي بالمغرب، حيث صرنا نرى تقبلا كبيرا يتجاوز خطاب الكراهيّة الذي ساهم في تحجيم الحساسيات الدّينية الأخرى. "الآن، صار سهلا أن نعرّف بأنفسنا كبهائيين. الصّدمة والاستغراب غالبا ما تبدو على وجوه المسلمين حين نخبرهم. لكن، ليست صدمة رفض وجودنا، وإنما صدمة معرفية خالصة، لأن معرفتهم بالدين البهائي أحيانا منعدمة، أو متواضعة إجمالاً". يعود بنعمر مجددا ليؤكد أنّ هدف العبادات عند البهائيين هو تهذيب الروح، حتى تقدم في النهاية "مواطنا" صالحا ومنتجا؛ أي أن عبادته لا تكون مبنية على الخوف أو الطمع في الأجر، وإنما لكي تجعله فردا جيدا داخل مجتمعه ودولته بالمفاهيم المعاصرة. لهذا، فالإيمان مقترن بالعمل عند البهائيين.

بالنسبة للصلاة في الدين البهائي، فهي صلاة فردية، وليس هناك صلاة جماعية إلا صلاة الجنازة. كل شخص يصلي بمفرده، لكن تلاوة المناجاة والأدعية يمكن أن تتم إما فرديا أو بشكل جماعي، ويمكن أن تتم أيضا، وهذا المثير، بمشاركة أي عقيدة أو ديانة أو مذهب أو طائفة.

يمكن أن يجلس البهائي مع أشخاص من ديانات مختلفة يحملون كتبهم المقدسة ولا يشعرُ بأيّ امتعاض تجاههم لأنهم مختلفون عقائديا. الغاية هي توحيد الأرواح والأفكار حول الأفكار النبيلة للدّين وجعله عامل توحيد وليس عامل تفرقة، طبعا بعيدا عن المعنى السياسيّ للمسألة.

مغاربة مسلمون... اختاروا البهائية

بالنسبة للبهائيين المغاربة، فهم موجودون في معظم المدن المغربية الكبرى، وكذلك في بعض المناطق القروية، وهم لا يعيشون كجماعات منغلقة على نفسها، بقدر ما هم منخرطون في المجتمع والهوية المغربيين. غير أنّه، نظرا لغياب أرقام وإحصائيات، فليست هناك معطيات دقيقة عدديا فيما يتعلّق بالمغاربة البهائيين. ومع ذلك، هم يعتبرون أنّ الشرط هو الوجود، وهذا أبلغ من العدد.

من الإسلام إلى البهائيّة

وديع بنعمر، بهائي مغربي ومندوب صحي، يرى وفقا لتجربته التي تكللت بالعبور من الإسلام إلى البهائية، أنّ "اعتناق البهائيّة يأتي في إطار البحث عن "الحقيقة". لكنّ ذلك لا يعني الخروج من دين والدخول في آخر، لأنه، في الديانة البهائية، ثمّة تصوريقول بأنّ الديانات متسلسلة ومتكاملة وليس هناك دين أفضل من دين أو طريقة تعبدية صحيحة في ملة وخاطئة في ملة أخرى، بقدر ما هناك ضرورة لتطوير بعض المفاهيم الدينية والروحانية التي تناسب كل عصر. كما أنّ الإعلام بالمغرب لعب دوراً أساسيًّا في التّعريف بالبهائيّة التي نبتت في عقائد جزء من المغاربة.

وديع بنعمر، بهائي مغربي

هناك، بالفعل، حسب بنعمر، إعلام ينطلق من

مرجعيّة مختلفة قد يعتبرنا على ضلال أو "كفارا"، لكنه صار ينحصر، لأن الأمر أصبح بيد إعلام مهني يطرق أبوابنا منذ سنوات، ويستمع إلى تجاربنا ويعرّف بديننا وعقائدنا. هذا التوجه ساهم في تصحيح الكثير من المغالطات التي يمكن أن تكون سائدة عند الناس حول البهائيّة".

لكن، رغم كل ذلك، يفسر المتحدث لمرايانا أنّ "التحول"، أو لنقل مواصلة رحلة التدين مع البهائيّة، لازال يطرح مشكلا في أفهام الناس. "هم لا يعرفون الشيء الكثير عن ديننا، وبمجرّد معرفة أنّنا لا نعتنق الإسلام يؤطروننا داخل أفق المسيحيّة أو اليهوديّة".

يواصل بنعمر بأنه: "أحيانا، نمر بالشّارع ونسمع "ها هو المسيحي"، أو "أيها اليهوديّ"، إلخ. نحن نتخذ أعذارا للعوام بما أن هذه التجربة الإيمانية ليست معروفة بشكل كاف، ومعظم الناس لم تسمع قطّ بهذا الدين".

يخلص بنعمر بأنه "لا يمكن أن ندخل في نقاشات مع كلّ فرد، فليس كلّ شخص مستعد لتقبل الاختلاف، لذلك نقتصر في نقاشاتنا العقدية مع أشخاص نعرف أن النقاش والاختلاف معهم لن يفسد للود قضية أبدا".

عن اعتناقه للبهائية، يقول مصطفى قريشي، بهائي وأستاذ متقاعد، إنه حين ذهب للدّراسة

بالنّاظور في ستينيات القرن الماضي، كان لديهم مقتصد لطيف يسمى عبد العزيز الورياشي. كان هذا المقتصد شخصا بمثابة قدوة في السلوك والنهج والأخلاق والمبادئ. لكن، بعد مدة شاع أنه تم القبض على مجموعة من البهائيين بالناظور سنة 1962، وكان ضمنهم الورياشي.

يقول قريشي مضيفا: "صدمنا أن يكون هذا الرّجل بهائيًّا. كنت متدينا كثيرا وقتها. وحضرنا للمحاكمة وأردنا أنا وبعض زملائي أن نُحضر الحجر لنرجم البهائيّين. بمجرد وصولنا، وجدنا جماهير غفيرة أمام المحكمة. وكانت هناك مكبرات للصوت لكي نتابع أطوار المحاكمة.

مصطفى قريشي، بهائي مغربي

كان أول سؤال للقاضي لكلّ بهائيّ هو "أين السلاح؟". في الجلسات الأخرى، كانت الأسئلة دينية خالصة وكان أحد المحكومين يجيب أجوبة مدهشة تجعل الكثير ممن يستمعون يصفقون. أدركنا أنهم متعاطفون مع البهائيين المحكومين".

ثمّ، بعد مدة، تعرف قريشي بالصّدفة على أحد البهائيين المحكومين. كانت تبرئتهم قد تمت حينها. يقول المتحدث عن ذلك: "فتحنا نقاشا وكان متعجلا وقدم لي كتابا بعنوان "التّبيان والبُرهان". قرأت الكتاب بمتعة كبيرة، وأنهيته متعطشا لمزيد من المعرفة عن هذا الدين. فسألت شخصا كنت أعرفه بهائيا عن الجزء الثاني من الكتاب. قرأته وطالعت كتبا كثيرة. أيقنت أنّ ضالتي موجودة في هذا الدين. وبعد رحلة معرفية خالصة صرت بهائيا بعدما كنت مسلما".

في سياق متصل، يرى ياسين بقير، عضو مكتب اتصال البهائيين بالمغرب، أنّ "موضوع "الانتقال" من الإسلام إلى البهائيّة يتعلق بالتّجربة الخاصّة لكلّ فرد، ومفهومه الشّخصيّ لما يعرفُ في ديننا بتحرّي الحقيقة. لكن، ما يشد بقير كثيرا في الدين البهائي هو مفهوم التطور والتحول. بقير والده مسلم ووالدته بهائية، لكنه انخرط في رحلة طويلة لتقصي الحقائق منذ سن الخامسة عشرة، ولا يزعم أنّ عملية التقصي انتهت...

مفهوم التطور، حسب ما يوضحه بقير لمرايانا، "يقاوم النّكوص والجمود، بما أنّ المجتمعات تتطوّر وأشكال الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية تتغير باستمرار. البهائية لا تراهن على جمود عقديّ يتم اجتراره لقرون، بل هو متجدّد في ذاته. التطور المادي عندنا يقتضي تطوراً روحانيًّا.

والتطور الذي دخلته الإنسانيّة منذ القرن 19 هو الأضخم على الإطلاق، لذلك لم تعد الثّروة الرّوحية القديمة كافية أمام هذه التحوّلات الكبرى... لم يعد مهما، مثلاً، أن نتحدث عن الطّائفية أو عن المؤمن والكافر، لأنّ المواطنة هي المفتاح الأوّل داخل الدول الحديثة".

تطلّعات مشروعة

أمينة جاوان، أستاذة جامعية وبهائية مغربية تبلغ من العمر 61 سنة، تعتبر أنّه، عندما تكون حرية المعتقد مكفولة بموجب القانون، فهذا يعزز المساواة بين جميع المواطنين، في الحقوق والواجبات، مهما كانت خلفيتهم الدينية ومعتقداتهم، وهذا يقوي الإحساس بالأمان والاطمئنان، بما أنه يُفترض أن القانون سيحمي ضدّ أي تجاوزات قد تمسّ بهذه الحرية.

ولكن القانون لوحده لا يكفي، بل ينبغي أن يرافقه تطور في الفكر المجتمعي والذي يحتاج الاهتمام أكثر بالتربية والتعليم الذي ينبغي أن تندمج فيه القيم والمفاهيم الضرورية لضمان حرية العقيدة.

في المقابل، يعتقد ياسين بقير أنّ النظر العميق للمنظومة التشريعية، لا يجعلنا نعثر على تجريم صريح أو مباشر لحرية المعتقد، لكن ثمة قوانين جنائية يمكن أن تشكّل تضييقا على حرية المختلفين دينيا. كما يأملُ البهائيّون أن يكون لهم الحقّ في زواج مدنيّ لا يتمّ توثيقه فقط وفقا لـ"عقد النّكاح" الإسلامي، هذا مع العلم أنّ عقد الزواج بالمغرب، لم يعد يحمل توصيف عقد نكاح بعد تعديل مدونة الأسرة. لكنه لازال يتم وفق الطريقة الإسلامية بشكل حصريّ.

لذلك، لابدّ من إعادة النظر في منظومة الأحوال الشخصية لكونها لا تعترف بالمغاربة الذين يدينون بديانة غير الإسلام أو اليهوديّة. الوضع الحاليّ يُقصي مواطنين بهائيين ومسيحيين من حقوق أساسية كالزواج والطلاق والإرث والدفن وما إلى ذلك من الحقوق التي تستند على تشريع ديني محدّد.

بالإضافة إلى بعض الصعوبات في ما يخصّ الحقوق الجماعية، وخاصة عدم توفّر صيغة إطار قانوني يسمح بتدبير بعض الأنشطة الخاصة بالمغاربة غير المسلمين كما يدبّر المسلمون أنشطتهم بالدول غير المسلمة.

بالموازاة مع ذلك، ومن الناحية المجتمعية، فإنّ البهائية أمينة جاوان ترى أنّ المجتمع المغربي ليس على بينة كافية بالغنى الثقافي والعقائدي الموجود فيه. من بين الأسباب، بالنسبة لجاوان، النقص الكبير في القراءة والاطلاع على الجديد من المصادر الموثوقة، والتشبث ببعض التمثلات غير الصحيحة حول بعض مكونات المجتمع، مما ينتج عنه الريبة والتخوف من الآخر المختلف. لهذا من الصواب أن تكون هناك استراتيجية تصحيحية.

المشكل الذي تجده أمينة جاوان، هو أنه يتم الاقتصار فيما يخص التعايش على قبول الآخر و"التسامح" مع تواجده ولكن بكامل اللامبالاة، وبالتالي، لا يتم استثمار التنوع الثقافي والعقائدي من أجل بناء المجتمع بطريقة تضمن التعاون في العمل والتكامل والتماسك واستغلال جميع الطاقات الكامنة في هذه المكونات المتنوعة.

يتقاطع، هنا، وديع بنعمر مع جاوان، حين يدعو إلى ضرورة تصحيح كثير من الصور النمطية. بنعمر يقول إن لديه أطفالا "واجهوا تحدّيات للاندماج في المدرسة بسبب معتقدهم. لكنّهم، مع ذلك، صبروا رغم أن الأطفال في مرحلة تكوين نفسي حساس ومختلف.

ما يضرّ أكثر أن تصدر آراء نكوصية عن بعض أساتذتهم. لكننا نربي أبناءنا على الصّدق، ويدرّسون ويثابرون ويحصلون على نقط جيدة، وهم يندمجون في فصولهم الدراسية شيئا فشيئا، كما أن هناك مجموعة من الأساتذة الذين تعاملوا إيجابيا مع الموضوع، وهذا ما نريده أن يكون مُعمّما".

إذا كان بنعمر يقرّ أن أبناءه البهائيين يحصلون على نقط عالية في مادة التربية الإسلامية، فإن أمينة جاوان تجد أنّ مادة التربية الإسلامية تحتاج إلى تغيير جذري من حيث المضمون ومنهجية التدريس، بدءاً من عنوانها. بالنسبة لجاوان، التربية "الدينية" أو "الأخلاقية" أو "الروحانية"، ستكون مناسبة أكثر؛ يمكن فيها الاهتمام برفع الوعي بتواجد العديد من الديانات والمعتقدات في العالم، ويتم التركيز فيها على القيم الأخلاقية الكونية التي تربي الإنسان على الإقرار بوحدة الجنس البشري وكل المبادئ السامية التي تنبثق عن هذه الوحدة.

خطاب التخوين بالمغرب:

«الإرهابُ» و«الشّوفينية»... بكلّ بسَاطة!

التّخوين يشكل خطراً على وحدة المجتمع؛ بل هو خطر كبير على تنوعه الثقافي والاجتماعي... الوطنية مثلاً، وإن كانت أمراً محموداً، يمكن أن تتحول إلى فاشِية قاتلة، إذ لا أحد في إمكانه مصادرتها لصالحه ومنع بقية المجتمع منها، لمجرد أن موقفه السياسي موافق لموقف النظام السياسي القائم.

قد تكون أهم الملاحظات التي يسجلها متتبعو مواقع التواصل الاجتماعي في الآونة الأخيرة، أنّ شَعرة مُعاوية بين الإلحاد والإيمان غدت، اليوم، خيطا رقيقا يفصل بين المغربي/الوطني و"الخائن"...

بعد استئناف العلاقات مع إسرائيل، صارت الحِكايةُ أكثر وضوحا !

منذُ استئناف هذه العلاقات واعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بسيادة المغرب على الصحراء، ثمّة رغبة، انخرطَ فيها شقّ من الإعلام، لكبحِ جُموح كلّ الرّؤى المُخَالفة.

لم يجد مُحتكِرو مفهُوم الوَطنية، عبرَ شَبكاتِ البثّ المفتوح، سوى الإرهابِ النّفسي والقتل الرمزي، عن طريق خلقِ خطابٍ للتّخوين وإلباسهِ لكلّ من يقُول "لا"! تماما كما جنح معارضو العلاقات المغربية الإسرائيلية، إلى تخوين وتكفير المختلفين معهم...

خطابٌ يرى الكثيرون أنه لا يقِلّ خطورة عن تُهم الهرطقة والزندقة والإلحاد والكفر وغيرها من التهم، التي كانت تغتالُ معنوياً كلّ مخالف للتوجهات داخل الدّول "الإسلامية" أمس واليَوم!

التخوينُ كبديل للتّكفير!

في تصريح لـ"مرايانا"، لا ينكرُ أستاذ الفلسفة المُتقاعد، عبد الواحد رشيدي، أنّ التخوين معناه نزع صفة الوطنية عن المخالف، مما يمهد لاعتباره عدوا للدولة وللوطن، مع كل ما يستلزم هذا من رد فعل عدواني خطير.

وإذا كان التخوين هو نزع صفة الوطنية عن المخالف، يردفُ رشيدي، فإن التكفير يعني نزع صفة الإيمان عنه... أي اعتباره خارج نطاق الأمة. نفس الاستراتيجيا ونفس النتائج. والكل مبني على ثقافة رفض الاختلاف.

الاختلاف كان دائما موجودا وسيظل كذلك، إنما القبول به هو المعضلة التي لم نتخطّها بعد، بسبب ثقافتنا اللاديموقراطية. الملاحظُ في تاريخنا، حسب رشيدي، أنه كلما كان المجتمع قوياً واثقاً من نفسه، كُلما كان هناك تسامح مع الاختلاف العقائدي رغم أنه الأكثر حساسية.

أمّا الحقوقي خالد البكاري، فيعتبر التخوين هو الوجه الثاني من عملة، وجهها الأول هو التكفير؛ لأن كلا هاذين المسلكين يعتمدان احتكار المشترك الرمزي (الدين / الوطن)، ولا يؤمنان بالاختلاف، ويسعيان للإقصاء، ويقتاتان من الخوف.

لذلك، فإنّ المَبادئ الكُبرى التي أسست لفكر حقوق الإنسان لم تقيد حرية الرأي، وأقرت بشرعية كل الخطابات وحقها في التعبير، إلا ما كان دعوة للكراهية أو العنف أو التمييز، باعتبار أن هذا الثلاثي هو النقيض للاختلاف. استثناء التمييز والكراهية والعنف من مجال المقبولية، راجع لكونها تهدد الحرية ذاتها.

التخوينُ ووهمُ الإجمَاع!

لا شكّ أنّ النقاش العمومي أو السياسي على وجه الخصوص، لا ينبني على الإجماع بقدر ما ينبني على ضرورة استيفاء شرط الإقناع.

لذلك، يذهبُ أستاذ العلوم السّياسية إلى أنّ من يسلكُ خطاب التخوين كطريق سهل، فهو يسعى، بشكل صريح أو ضمني، إلى خلق نوع من "الإجماع" السّياسي الذي لا يخدم لا الدّيمقراطية ولا السّياسة في حد ذاتها، لأنّه يدخلها في قلعة واهنة من الأوهام التي قد تتدمّر بمباشرة انقلاب اللعبة السّياسية!

ينحازُ بنخطاب إلى هذا الرأي، معتبراً أن وجود مؤسسات تجمع تلاوين سياسية مختلفة، هو بحثٌ عن رؤى متغايرة من مدارس مختلفة، يسارية ويمينية. السّياسة لا تتغيّى بالضّرورة إنتاج مواقف تعبّر عن إجماع، بقدر ما تبحثُ عن محاججة وإقناع.

لعل التربيةُ والتّنشئةُ وحدهما، من شأنهما أن يبعَثا نفساً جديداً في مفهوم الإجماع، باعتباره مسألة بعيدة المنال، والبحثُ عنه، اليوم، يكون كما البحث عن الوهم والسّراب، يختمُ أستاذ العلوم السياسية!

في هذا السّياق، يضربُ عبد الواحد رشيدي المثل بوضعية البريكسيت، إذ منذ أن تم الإعلان عن الاستفتاء بشأنه إلى الآن، حيث خرجت بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، لم نسمع من أحد لغة التخوين اتجاه مناصري البريكسيت، سواء في بريطانيا أو في الاتحاد الأوروبي، رغم أنّ الأمر لم يحصل فيه إجماع.

وقد كان النقاش، الحاد أحيانا كثيرة، منصبا على المصلحة والفائدة المرجوة.

يمكننا أن نتصوّر ما الذي يمكن أن يحدث، كما يذهبُ رشيدي، لو كان الأمر متعلقا بإحدى الدول العربية أو الإسلامية في علاقتها مع جامعة الدول العربية أو منظمة المؤتمر الإسلامي، رغم أنها علاقات سطحية أقل بكثير من وضعية بريطانيا في الاتحاد الأوروبي.

خطابات التخوين والتكفير تخاطب النزعات الغرائزية التي تمثل الجانب التدميري في الإنسان، لا الجانب التّواصلي. كما تُحاول هذه الخطابات، وفق البكاري، إخفاء نواياها الإقصائية في ادعاء طهرانية تحجب المصالح المتخفية، والتي تكون غالباً مادية!

خطابات التكفير والتخوين تقوم على نفي الآخر: إما نحن أو هم. لذلك، فهي خطابات متشنجة، يقولُ الحقوقي.

اللافت، إذن، هو وُجود تقاطعات كثيرة بين الشموليات والتخوينية والتكفيرية ومعاداة الآخر. تقاطعات تكون بعض عناوينها الكبرى رفض التنسيب، كراهية الأقليات الدينية والعرقية والجندرية و... الذكورية الأبوية، التقليدانية، التعصب وغيرها...

التخوين.. شقيقُ الفاشيّة!

ينطلقُ البكاري في حديثه لـ"مرايانا" من مسلّمة أنّه لا يمكن لأي مؤمن بحرية التعبير، إلا أن يكون ضد أي شكل من أشكال التخوين، لأن هذا الفعل يقيم أسوارا في حقلٍ ماهيته هي الحرية، لاسيما أنّ التّخوين يهدف إلى أخطر أنواع القتل، وهو القتل الرمزي.

من المعلوم، يستطردُ المتحدّثُ، أنّ استراتيجية التخوين في تدبير الاختلافات، تهرب من أداء ضريبة الحجاج والجدل الخلاق، نحو نصب مشانق رمزية، وخطورة التخوين أنه يسيد ثقافة الخوف والنفاق، ويفتح طريقا سياراً للرقابة الذاتية، مما يساهم في تشييد سلطة الرأي الواحد!

يمكنُ القول، أيضاً، حسب البكاري، إنّ التخوين ترتفع أسهمه، إما مع صعود الحركات الفاشية، أو تحت رعاية الأنظمة الشمولية. وإنما الهتلرية والستالينية والمكارثية لنماذج دالة... كما أن التخوين يفتح المجال لعودة السلطوية بقوة في منطقتنا، مترافقة مع انتصار الثورات المضادة، حيثُ يمكن اعتبار مصر منذ صعود السيسي مختبرا لدراسة ظاهرة التخوين.

لا يبرّئُ البكاري الصعود المتنامي لقوى اليمين القومي في أوروبا وأمريكا من دوره في استنبات سلاح التخوين في وجه الآراء المخالفة.

البكاري لم يُخفِ تخوّفه من تمدد الخطاب التخويني ببلادنا، لضرره على الوحدة الوطنية، وهي أسمى من الوحدة الترابية، وعلى الحريات والحقوق، وعلى مستقبل الحداثة بما هي صنو للمدنية والاختلاف.

من ذات المنطلق، يعتبرُ عبد الواحد رشيدي أن التّخوين يشكل، بالفعل، خطراً على وحدة المجتمع؛ بل هو خطر كبير على تنوعه الثقافي والاجتماعي... لأنّ الوطنية مثلاً، يرى المُتحدث، وإن كانت أمراً محموداً، يمكن أن تتحول إلى فاشية قاتلة، إذ لا أحد في إمكانه مصادرتها لصالحه ومنع بقية المجتمع منها، لمجرد أن موقفه السياسي موافق لموقف النظام السياسي القائم.

يبدو هُنا أنّه لا حل لكل هذا، إلا بالاعتقاد الراسخ بأن الاختلاف طبيعة إنسانية لا سبيل للقضاء عليه أبدا...

المفروض، يقولُ أستاذُ الفلسفة المُتقاعد، هو ترسيخُ القيم الديموقراطية والدفاع عَنها، رغم ما يتطلبه هذا من عناء ووقت طويل، إنما الإصرار ضروري، لأن تاريخَنا الاستبدادي طويلٌ مديد.

فهل لسياسات الدولة والأسرة والمجتمع دور في

خنقِ مفهوم الاختلاف؟

خطاب التخوين بالمغرب... أفرادٌ على وزن قُضَاة وسياساتُ الدولة موضع جدل!

في مجتمع تقليدي مثل مجتمعنا، حيث الثّقافة التقليدية طاغية، وحيث الاختلاف مذمّة، وحيثُ الكثيرون لم ينشؤوا على احترام الاختلاف في الرأي، لا في الأسرة ولا في المدرسة ولا الشارع، كما يقولُ عبد الواحد رشيدي في تصريحه لـ"مرايانا"، فإن أي فكرة مخالفة، تكون مرفُوضة مسبقاً، مما يعني ألا حرية في التعبير إلا بما يوافِق الجموع.

أفرادٌ على وزنِ قُضاة!

يرى أستاذ العُلوم السياسية بكلية الحقوق أكدال/ الرباط عبد الحميد بنخطّاب، في تصريح لـ"مرايانا"، أنّ القضاء هو وحدهُ المخوّل له البتّ في الخيانة، وليس الأفراد الذين يحاكمون كلّ من لاحظوا أنّه يعبّر عن موقف مخالف للجماعة، ويوزعون صكوك الوطنية والمواطنة.

التخوين، وفق المتحدّث، لا يخدمُ سياسَة الدّولة، ولا يعبّرُ عن وطنية صادقة ولا يحتَرم القانون ولا الأخلاق السّياسية، التي يُفترض أن تسهم في تغذية النقاش العام.

خطابُ التخوين يهدمُ إرهاصات دولة القانون والمؤسسات، ويجهضُ حتّى مفهُوم الدولة المدنية، بمَا هي حاضن للاختلاف، فخطاب التخوين يضع الأفراد أمام تيمة الإقصاء للآخر ورفضه، في حين تقوم الدولة المدنية على العيش المشترك بين كل الأطياف والألوان، يقول بنخطاب.

عندما يضع الأفراد أنفسهم محلّ القضاء، يرى أستاذ العلوم السياسية، يكون ذلك دليلا على سَفه وخُبث، إضافة إلى غياب نضج الوعي التعددي وحرية التعبير والحق في الاختلاف، وهذا يشكّل أزمة على مستوى السّلطوية أيضاً. فسلطوية الجمهور بدورها تُشكّل خطراً على الدّولة والمؤسسات، لأنّه حين "يحَاكم" فرد غريمه بالخيانة، فهو يفتحُ باباً للانتقام منه، عبر سيلٍ من التعليقات وحملات التّشهير ودعوات الشّيطنة والتشكيك في النوايا والمقاصد، التي لصاحبها الحقّ في اعتناقها. لكن "الدّهماء" تحاول سلبهُ هذا الحق بسلك طريق التخوين، باعتبارها تبحثُ عن وهم... وهو "الإجماع".

أيّ دور للدّولة؟

لا ينفي خالد البكاري اعتقاده بأنّ الأمرَ مرتبِطٌ بكونِ الدّولة، عبر المدرسة والإعلام، وحتى القوانين، ولسنين طَويلة، تحَاول تنميط المواطنين في بروفايل تسميه: المواطن الصالح.

وهو مواطن، يقول البكاري: "يفترضُ أن يكون مسلماً، مالكيّ المذهب، أشعريّ العقيدة، وأن يكون ملكياً بالضرورة، وأن يساير القرارات الكبرى للدولة في قضايا سياسية من طبيعتها أن تخضع للاختلاف".

في قضية الصحراء مثلاً، يضيف المتحدث، "تم تخوينُ من قالوا باحترام حق الصحراويين في تقرير المصير، كما تم تخوين من رفضوا الاستفتاء في مرحلة ما، من منطلق أن الصحراء مغربية؛ مما يُفهم منه أن الموقف الذي يراد له أن يكون الموقف الوطني هو الموقف الذي تعبر عنه الدولة".

لقد وصلت الأمور اليوم إلى حدود الاستثمار في "الشوفينية" المقيتة، والتي من تجلياتها مثلاً، هذه المعارك الافتراضية بين "المغاربة" و"الجزائريين"، حيث، إلى عهد قريب، كان هناك حرص على التفريق بين النظام الجزائري العسكري وبين الشعب الجزائري الذي، باعتبار انتمائه للفضاء المغاربي، هو جزء من عمقنا الثقافي واللغوي والحضاري، وفق الحقوقي.

في نهاية حديثه مع "مرايانا" يقول البكاري: "للأسف، هناك جزء من السلطة يستثمر في الشوفينية الوطنية"!

في النهاية... فإنّ الإلحاد وجد لنفسه مكاناً في المُجتمعات ذات الأغلبية الإسلامية، كما تشهد على ذلك آراء الرواندي والمعري والرازي، يقول الرشيدي. لكن، في ظل تقهقر المجتمع وضعفه، صار الاختلاف تهمة يتملص منها كل ذي رأي حر خوفا من النتائج الوخيمة للمجتمع إلى اليوم...

في المُحصلة، يتّضح أنّ وسائل التّواصل الاجتماعي لم تفجّر سوى المكبوتات الرافضة للاختلاف التي يجترّها التراث إلى اليوم، ولو كان ذلك على حساب الوطنية والعيش المشترك والتّسامح وتمزيق المجتمع... فهل ينبغي على الدّولة إدراج مفهوم الاختلاف في السّياسات التّربوية؟

يوما ما، ستجد الدولة نفسها في أمسّ الحاجة إلى ذلك... ربما!

■ محمد عبد الوهاب رفيقي

الحرية بين دعاوى الإسلاميين وحاجيات الدولة الحديثة

"صارت الحرية طاغوتا يعبد من دون الله تعالى"، هكذا يلخص السلفيون اليوم موقفهم من الحرية على لسان عصام البشير المراكشي، أحد شيوخ السلفية بالمغرب، في كتابه "العلمنة من الداخل".

يعاني التيار السلفي في المغرب خصوصا، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عموما، من توتر شديد في علاقته بمفهوم الحرية. يعتبرونه وافدا غربيا على ديار المسلمين، بل يرون أن كل اجتهادات الفقهاء في اعتبار الحرية مطلبا شرعيا، هي مجرد تأثر بالثقافة العلمانية السائدة، على اعتبار أن الإسلام قيد الحريات وجعلها منضبطة بالضوابط الشرعية التي لا يجوز مخالفتها بحال من الأحوال.

كيف يستقيم اليوم قتل هذه القيمة وتفريغها من معانيها، مع كل ما كنا نسمعه من أن الإسلام غاية رسالته تحرير البشر من عبادة العباد، وتخليصهم من رق الخرافة والاستكبار، ومن أن جيل الصحابة كان يردد: "بعثه الله إلينا ليخرجنا من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد"؛ "متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا"...

قد يكون مفهوما أن أجواء الحرية في السنوات الأولى للإسلام لم تكن بدرجة مثالية، وأنه كان زمن وضع هذه الأسس في أجواء سيطرت فيها ثقافة الرق والعبودية، وأن الهدف كان هو تطوير هذه القيمة بالتدرج، وأنه كان مأمولا ممن جاء بعد ذلك أن يرفع السقف، ويبتكر ويبدع في تفعيلها وتحويلها لثقافة مرتبطة بهذا الدين الجديد، وما صاحبه من تأسيس الدولة وانبعاث حضارة بشرية أخرى.

وقد يكون عدم التطوير أو بطؤه مفهوما زمن الخلفاء، بحكم قصر الفترة وما شابها من قلاقل وفتن. لكن الدولة الأموية التي امتلكت كل المقومات السياسية، وتوفر لها كل ما يمكنها من تطوير هذه القيمة وتفعيلها، انتكست وانقلبت على المبدأ. بل إنها حاربت كل دعاوى التحرر، وابتدعت ما عرف تاريخيا بعقيدة الجبر، وهي العقيدة التي تقبر كل معاني الحرية؛ فالإنسان، بحسب الجبر، لا إرادة له ولا اختيار، وليس حرا في أن يفعل أو يقرر ما يريد، ولم يكن لهم من غرض إلا تثبيت دعائم حكمهم، وقمع كل حركة مناوئة أو محتجة أو خارجة على الدولة، بحجة كون ذلك من التمرد على قضاء الله تعالى وقدره الغير القابل للتبديل والتحويل.

لم تكن حوادث اغتيال معبد الجهني وغيلان الدمشقي والجعد بن درهم لأسباب عقدية كما أريد لنا أن نفهم، بل لأنهم واجهوا هذه العقيدة الفاسدة، وهزوا عروش الأمويين؛ فنسب إليهم القول بنفي الأقدار، وشوهت أقوالهم، وبرر سفك دمائهم بالزندقة والخروج على جماعة المسلمين.

إن التنوع الفكري واحترامه كقيمة مضافة لأي مجتمع، هو مفهوم لا يستطيع العقل السلفي استيعابه إطلاقا. كيف يستوعبه وقد نشأ وتربى في ظل انسداد فكري شديد، فرضه عليه نمط تعامله مع النص الشرعي، ثم تعامله مع الواقع الحديث من ناحية التدبير والإسقاطات التاريخية.

لقد شهد التاريخ الإسلامي في بدايته نوعا من الاختلاف والثراء الفكري، تعددت الآراء الفقهية تعددا كبيرا، وتباينت المناهج في تفسير النصوص الدينية، وكثرت الأقوال العقدية؛ مما أدى إلى ظهور المدارس والطوائف، ولم يعمد الفاعلون السياسيون والفقهاء إلى حسم النقاش وحمل الناس على رأي واحد.

يعرف الكثيرون قصة الإمام مالك الذي أراد الخليفة العباسي أبو جعفر المنصور أن يحمل الناس على رأيه، فرفض الإمام مالك ذلك العرض، بحجة تفرق العلم في الأمصار مع تفرق الصحابة. يحاجج السلفيون بأن هذا خلاف فقهي سائغ... لو وافقناهم تنازلا – مع أن التكفير والاعتراض الشديد بين الفقهاء في المسائل الفقهية مشتهر جدا-، فإن الخلاف كان واقعا بحدة أيضا في مسائل أساسية من أمور العقيدة، بل لقد اختلفوا في القرآن اختلافا شديدا، ونعرف جميعا ما وقع بعد جمع المصحف زمن عثمان بن عفان، ونعرف ما وقع من اختلافات سياسية، بل حتى في قضايا نظرية متعلقة بالاعتقاد، فاختلفوا في الإسراء والمعراج، وفي رؤية النبي لربه، وفي سماع الأموات للأحياء وغيرها من القضايا.

لم يسع علي بن أبي طالب إلى إفناء رأي الخوارج، بل اعتبرهم إخوانا له؛ ولم تسع السلطات السياسية العباسية إلى منع التأويل الشيعي والأشعري والمعتزلي للإسلام. صحيح أن بعض حقب التاريخ عرفت تسلطا سياسيا على الفكر كقضية خلق القرآن، وقصة الاعتقاد القادري وغيرها. لكن، هل هذه الحوادث هي المعبرة عن روح الإسلام ومقاصده؟

يعتقد السلفيون أنها معبرة بشكل أصدق عن تعامل الإسلام مع الآراء المخالفة، سندهم في ذلك تلك الروايات الكثيرة عن أهل الحديث التي كانت شديدة على المخالفين في الرأي الذين يسمونهم "مبتدعة" باصطلاح ذلك العصر، وهي روايات تدعو في مجملها إلى بُغض المخالفين في الرأي، والوشاية بهم إلى السلطة السياسية، وتحذير الناس منهم ومن أفكارهم.

لكن شيئا من هذا لا نجده في أصول الإسلام الأساسية. لا يوجد في نصوص الإسلام ما يدعو إلى التحجير على الآراء المخالفة ومنعها، بل أمر القرآن بمجادلة الآخرين في آرائهم بالتي هي أحسن: "ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن"؛ أو الإعراض الهادئ حين تقتضي المصلحة ذلك، قال تعالى: "فاصفح عنهم وقل سلام"، "وإذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا فاعرض عنهم حتى يخوضوا في حديث غيره"، إلى غير ذلك من الآيات الدالة على معاني الجدال والنقاش.

منع الآراء المخالفة والحجر عليها لا يوجد إلا في خيال المتعصبين، الذين يستندون إلى أحداث تاريخية وآراء فقهاء، لربما كانت لهم مبرراتهم الظرفية الوجيهة في اختيار تلك الأقوال؛ حيث كانت ثقافة السلم والحوار ضئيلة آنذاك، فكان اعتقاد رأي ما يعني مباشرة تضليل وتسفيه القول الآخر. وبالتالي كان اللجوء إلى السلاح والاعتداء أمرا متكررا من الشيعة على السنة، والعكس أيضا...

لم يعاقب رسول الله ذا الخويصرة الذي قال له: "اعدل يا محمد فإنك لم تعدل!"، ولم يقم أي خليفة من الخلفاء الأربعة بمعاقبة الذين يعتقدون بأحقية علي في الخلافة، ولا عاقبوا الروافض ولا الخوارج ولا المرجئة ولا أي طائفة من الطوائف الإسلامية الكثيرة، حتى في زمن بعض الملوك الذين كانوا على الاعتقاد السني كعمر بن عبد العزيز وهارون الرشيد.

اليوم، يعتبر السلفيون أن التنوع الفكري مبدأ علماني يخالف المنهج الإسلامي الصحيح الذي يستقونه من أقوال الرجال وليس من نصوص الوحي، ويعتبرون أن الاعتداد بحق التنوع الفكري ليس استنباطا محايدا منضبطا بنصوص الشرع، وإنما هو التأثر بالنظام العلماني المهيمن.

إن هذه الحدية في ادعاء الحقيقة، واتهام الآخرين بالجهل والاستلاب الفكري أمر غير صحي إطلاقا؛ وهو ناتج بالضرورة عن التبجيل المطلق لآراء السابقين. مع كل هذا الجمود على أقوال السلف، فأي معنى يبقى لعبارة "الإسلام يصلح لكل زمان ومكان"؟

قد يستهين المرء بحكم جهة أو فرد عليه بالكفر، وقد يتعامل معه بمنطق التجاهل والاستخفاف. لكنه لن يفعل ذلك حتما حين يعلم ما يترتب فقهيا على مثل هذا الحكم. ابن عثيمين مثلا، الذي كان معدودا على المؤسسة الدينية الرسمية بالسعودية، وواحدا من كبار المرجعيات السلفية، يعتبر تارك الصلاة ولو تكاسلا كافرا، ويبني على ذلك إباحة دمه وفسخ زواجه وحرمة الصلاة عليه وتوريثه ودفنه في مقابر المسلمين.

فإذا كانت مثل هذه الأحكام صادرة من أحد المرجعيات الكبرى للسلفية المعاصرة، بل من المحسوبين على المعتدلين منهم، وكانت كل هذه القسوة في حق تارك الصلاة تهاونا -وما أكثرهم بين المسلمين-، فما بالك بالغلاة منهم، وما بالك حين يتعلق الأمر بالعلمانيين ودعاة المدنية... بل، ما بالك بمن يصرح بكفره أو تغييره لدينه أو يجهر بإلحاده ولادينيته؟

بمثل هذا المنطق الفقهي كان اغتيال فرج فودة، ومحاولة قتل نجيب محفوظ، والتفريق بين حامد نصر أبو زيد وزوجته، ومحاولة التفريق بين نوال السعداوي وزوجها. لن يتغير الوضع ما لم تتكاثف الجهود لصيانة عقائد الناس واختياراتهم، وتجريم الاعتداء عليها. وإلا، فلا يمكن الحديث عن أي دولة حديثة، أو مجتمع معاصر.

ما معنى أن تكون ملحداً في المغرب؟

قصص مغاربة خرجوا من «الملة»

يذهب معظم المغاربة إلى بيوتهم كلّ مساء، وكلّ منهم يحمل إلهه في جيبه ويطمئنّ لوجوده معه في كلّ مكان. لكنّ الملاحدة في المغرب، حالهم مثل حال معظم الأقليّات بالبلد، لازالوا يواجهون التّضييق والصّور النمطية والأفكار الجاهزة... وهناك من يعتقد أنهم يستحقون "الجهاد" و"القتل".

محنة الملاحدة، والأقليات الدينية عمومًا، مضاعفة: الدّين والتّقاليد والقانون. وتترجمُ، قانونيًّا، في الفصل 220 من القانون الجنائي، خصوصا الفقرة الثانية، التي تتضمن العقوبة المتعلقة بـ"زعزعة عقيدة مسلم".

لكن... دعونا نستمع لحكايات ملاحدة، ربما لهم صوتٌ... بيد أنه مقموع ومحتشم ومُصادَر.

ياسر: إلحادي جعلني أخسر أصدقائي

قبلَ أن يعرج إلى قصته مع الإلحاد، يصرّ ياسر، وهو اسم مستعار لشاب عشريني، على طرح مجموعة من الأسئلة المشروعة كتمهيد: هل وصلنا لمرحلة يُمكن فيها الخروج عن المألوف والمتعاقد عليه اجتماعيا، كيفما كان هذا المألوف؛ عُرفا، كان أو تقليدا أو مُجرد أفكار؟ هل وصلنا لدرجة التصالح الاجتماعي، والاعتراف بأن العقلَ واحد، لكن، طريقة توظيفه مختلفة؟ هل البيئة الفكرية في المغرب مؤهلة لطرح مثل هكذا نقاشات تسائل السائد؟

يستطردُ محدّثنا بأنّه، قبل اتخاذ أي موقف، "تتشكل أسئلة وشكوك، وظنون، يُفرزها العقلُ الشاك الناقد. تلك الأسئلة لم يكُن وراءها سوى البحث عن الحقيقة، يقينية الدين ووجود الله والتسليم به، أو القطيعة مع كل ذلك. كُنت أشارك هذه التساؤلات على مواقع التواصل الاجتماعي، بعفوية، ما أثار انتباهي ودهشتني أنه اتخذ موقفا لم أنبناه في تلك الآونة: "فلان ملحد، فلان خرج عن ملته".

الذي كان يزعجُ ياسر في البداية أنه لم يصبح ملحداً بعد حينها، لكن تمت مواجهته بهذا الموقف مرارا وتكراراً... يوضح لمرايانا: شرحت للجميع أنها مجرد أسئلة، من جهة أن كل شيء متوارث لم نفككه ولم ندقق فيه، من مُنطلق أن الله لا يعبد عن جهل، ومن منطلق أن مطرقة النقد تدق كل شيء. لكن، تبين لي أن هناك خطوطا حمراء: "المقدس". وهذه الخطوط لا يجب تجاوزها، بل ومشكوك في أمره من يناقشُها. كلّ شك يجعلك تصطدم مع الثقافة اليومية، نحن ضحايا للتفكير اليومي.

الموقف تم التعبير عنهُ من خلال منشورات ومقالات ناقدة للدين والله، توافدت الرسائل باختلاف كلماتها، لكن المغزى واحد: ويحك يا فلان، ألا تخشى وعيد جهنم؟ ألا ترى أنك تتجرأ على أكثر المناطق قداسة وحساسية: فكرة الله. أصبحت أخسر محيطي، فمرة وصلتني رسالة من صديقة من أغلى الناس عندي، قالت بالحرف: أنت ملحد، وديني لا يسمح لي بأن نكون أصدقاء". وتم حذفي من قائمة حياتها. آلمني ذلك كثيراً وبصدق.

يجمل ياسر شهادته قائلا: موقف آخر أبان عن إرهاب فكري تجاهي، تعرض يوما حسابي بالفايسبوك للقرصنة، وتم التشهير بي، وتعرضت للتهديد بالقتل. وهناك قررت أن أتوقف عن نشر قناعاتي. لكن من جانب آخر، ثلة من الأصدقاء المتنورين فكريًّا، والمختلفين معي موقفا، كانوا يناقشون معي الأفكار في حوار سمته الاحترام، كان ذلك يشعرني بالدفء. لماذا؟ لأن البيئة التي وُلدت فيها محافظة، تقليدانية، من الصعب، أن تناقش فيها هاته الأفكار بحرية، من الصعب أن تُنحي أحدهم إلى الزاوية لتناقش معه. هؤلاء

الأصدقاء أشعروني أن داخل كل قاعدة استثناء.

نجلاء: "الإلحاد نوع من الاطمئنان النفسي!"

تحاول نجلاء أنّ تلخص معنى أن تكون ملحداً بالمغرب في كونها "صعوبات يومية متراكمة، نظراً لحضور الديني في حياة المغاربة في هيأة تقاليد متصلّبة وأعراف مُتوارثة. أنت ملحد، لكن إلحادك مكبّل بالقانون ابتداءً، ثمّ بالتقليدانية السائدة لدى أغلبية المغاربة، حتى الشباب منهم في معظم الأحيان. قلّة هم من قد يتقبلك، بغضّ النظر عن رحلتك في التديّن. لذلك، فمعظم الملاحِدة يخفون إلحادهم ولا يعلنون عنه، وأنا من قبيلتهم، أمارس إلحادي بنوع من التّخفي إيثاراً للسّلامة والعافيّة".

عن بداية رحلتها في الإلحاد، تقول نجلاء: في الباكالوريا، بدأت الشّكوك تُراودني. كنتُ أتساءل على الدوام لماذا كثير من الفظَاعات مقبولة ومُمكنة داخل أجهزة الملّة التي نتّبعها، وفق ما وجدناها عليه: العبوديّة والسبي والتعذيب والقتل والتعدد واللامساواة في الإرث، إلخ. كنت أقول كيف يمكن أن يكون الإلهبهذه السادية!

توضّح المتحدثة ضمن شهادتها لمرايانا أنها بدأت البحث عن أجوبة. لكنها لم تعثُر على ما يفنّد شكُوكها، بل على تبريرات دينية غير منطقيّة إطلاقًا في شقّ كبير منها. وكان هذا يجعلها تتشبث بكلّ ما يجول في ذهنها من شكوك. باتت تتقَاسمُ هواجسها مع والدتها، غير أنّها كانت تصدمُها بدرع "التّحريم"، وأنّ كثيراً من الأشياء الجاهزة لا يجبُ مناقشتها أصلاً، لأن تلك طبيعتها كما أقرّ الدّين، وما علينا سوى التّسليم بها.

تعليقا عن ذلك، تضيف نجلاء: "هاما" كانت، دومًا، تعبّر بأمانة عن الرّأي السّائد لدى معظم المسلمين. ومؤمنة أنّ "المقدّس" لا يجبُ التطرّق إليه، إلا لدعمه وتوكيده، وليس "نسفه" أو "التشكيك فيه". لكنّ كلّ هذا أدخلني في صراع مع الذات، ذلك أنّ كل أجوبتي ظلّت من دون نقاش... حتى انتهت رحلتي في أفق الملّة. وجدت أن الإلحاد أكثر منطقيّة من اتباع أشياء لا أصلَ عقليّ لها. ومع ذلك، لازلت أنتظر من يقدم لي أجوبة تقنعني، لكن كلّ الأجوبة موجودة خارج عوالم الدين المغلقة.

في الختام، تقول نجلاء: الإلحاد يخلقُ لي اطمئنانا ذاتيًا واستقراراً نفسيًا، وأمارسُ طقوس إلحادي بمعزلعن كلّ محيطي، باستثناء أصدقائي المتسامحين. أنزعج من ضرورة حضوري في الأعياد والمناسبات الدينية التي أصبحت جزءاً من ثقافتنا

اليوميّة. غير أني، مع ذلك، أحتفظ بقناعاتي لنفسي، وأسمع مغالطات كبيرة تمر في مجامع أحضر فيها، لكني أصمت. وأترك الأشياء تمر، لأن كلّ نقاش في هذا الصّدد مكلّف، بل مكلّف جداً في مجتمع مثل مجتمعنا.

مراد: "المؤمنون ملحدون من زاويتي!"

مراد، أربعيني ملحد، يرفض أن "يقال عنه إنه يحترف الإلحاد للتميز والتفرد كما يشاع، ويعتبر أنّ أجوبة الدين فضفاضة وغير واضحة، وتتجاوز حدود المنطق والعقل، وإلّا لماذا يحرّمون علينا أن نخوض فيها؟ الإلحاد بسيط، لكنهم يُعقدونه. ألحدنا لأننا ارتأينا أنّه لا طاقة ميتافيزيقية تتحكم في هذا الكون، أو تسيّره في الخفاء، وندرك تماما حدود تصوراتنا. لكن، بما أنه ليس لدينا أجوبة يقينية عن أصل العالم، فالأفضل أن نطلّق إجابات الدّين الغريبة عن العلم، ونحترم بالمقابل من يعتنقها ويدين بها، فذلك حقه ومن صميم حريته".

يعتبر مراد ضمن حديثه لمرايانا، أنّ "المؤمنين، في تصوري، ملاحدة لأنّهم لا يميلون لزاويتي، بالتّالي هم يكفُرون بقناعاتي، وكلّ واحد منا ملحد وفق الزاوية التي يراه بها الآخر. لا أحد منا يملك الحقيقة، لذلك ذات مرة حين رأيت شخصًا يشرب كأسًا من الماء في رمضان، واحتشد الناس حوله ليُخبرهم أنّه مريضٌ بالسّكري... تساءلت: هذا مريض، لكن لماذا يحتاجُ الملحد أو اللاديني أن يبرّر لهؤلاء قناعاته، ولماذا يتصالحُون مع من لا يصلّي ولا يتسامحون مع من لا يصوم! هناك تناقضات كثيرة تجري في الوسط الدّيني بشكل مفضوح".

عن محدوديّة الإلحاد!

أحمد الصديقي، باحث في السوسيولوجيا، يرى أنّ "الملاحدة آمنون إلى حد ما في الواقع الافتراضي العمومي. في نفس الوقت، فإنّ المقدس يطرحُ مشكلاً عند المسلمين بشكل عام. لذلك، فالملاحدة معرّضون دوما للخطر والتّهديد، لأن الثّقافة التقليدية، التي تمتح من مرجعية دينية خالصة، تبيح للمسلم أن يغيّر المنكر بيده".

الصديقي يعتبر أنه "لا يمكن أن ننفي أنّ التّركيبة السوسيولوجية للمغرب في تحول دائم. ولهذا نجد من لا يتبنى فكرا أحادياً مغلقا، ويؤمن بالاختلاف. بمعنى أنّ ثمّة مغاربة مسلمون، لديهم أصدقاء ملاحدة، ويسكنون معهم أو يصاحبونهم في جو من الاحترام والتعايش. هذا الوضع رهين بدرجة وعي الناس، وتمثّلهم للحرّية الفردية، بما فيها حريّة الضمير والمعتقد والحقّ في الاختلاف. جزء من المغاربة أصبح لديهم هذا الوعي، وهو في تصاعد".

أجساد النساء...
شهادة ملكية باسم الآخرين

■ سناء العاجي الحنفي

"وكأن هذه الأجساد ليست لنا. وكأننا نحملها لكي يقرر الآخرون عنا في شكلها وحجمها واستعمالنا لها".

هكذا قالت صديقتي ونحن نتحدث عن مستجدات الألعاب الأولمبية في باريس والنقاشات حول مختلف أجساد النساء، بين الحمل والوزن والشكل الخارجي.

سنتحدث هنا عن ثلاث حالات تابعناها خلال أولمبياد باريس؛ لكنها ليست حصرية...

ثلاث حالات تترجم حجم الانشغال بأجساد النساء لدرجة الاستحواذ عليها من طرف الأغيار الذين يصبح لهم الحق في التعليق والتشكيك والتهكم والتنمر ونشر الأكاذيب... بدون أدنى حرج!

لنبدأ بحكاية المصرية ندى حافظ التي شاركت في مسابقة المبارزة بالسيوف. ندى حافظ أعلنت حملها بعد انتهاء آخر مباراة، لكن هذا الإعلان كان للعموم على منصات التواصل. اللجنة الأولمبية كانت على علم بذلك (كيف يمكن تصور العكس؟) كما أن ندى حافظ توجد ضمن أزيد من عشرين رياضية حامل في نفس الدورة. في دورات سابقة، كانت هناك حالات أخرى لرياضيات حوامل شاركن في مسابقات الألعاب الأولمبية (الهولندية آنكي فان غرونسفن حصلت على الميدالية الذهبية في الفروسية وهي حامل في شهرها الخامس في أثينا 2004؛ كما حصلت الألمانية كورنيليا بفوهل على الميدالية البرونزية عام 2000 وهي في بداية حملها وشاركت لاحقا في أثينا 2004 وهي حامل في الشهر السابع، وهناك نماذج أخرى لا يسع المجال لذكرها جميعا). وبالتالي، فرياضيا وطبيا، ليس هناك ما يمنع ندى حافظ من المشاركة. لكنا للأسف قرأنا عشرات التعاليق عن كونها مستهترة بالحمل وبالأمومة وأنها تعرض حياة جنينها للخطر!!! وكأن المعلقين مسؤولون عن جسدها وحملها واختياراتها. علما أنه، في معظم مجتمعاتنا، تستمر النساء الحوامل في تحمل الأعباء المهنية والعائلية التي قلّما ننتبه لها. السيدة الحامل تستطيع أن تنظف وتمسح الأرضيات وتطبخ في أسابيع حملها الأخيرة. في الأوساط الفقيرة حيث لا تتوفر آلات تنظيف الملابس، تقوم النساء بتنظيفها بأنفسهن باستعمال "الفرّاكة"؛ ومن يقمن بهذه المهمة يعرفون كمْ هي مرهقة. في العالم القروي، تخرج النساء لجلب المياه ولجمع الحطب ولعدد من المهام الأخرى في الحقول وهن حوامل. أيضا، من منا لم يسمع يوما في محيطه القريب امرأة تفتخر بكونها، في أسابيع حملها الأخيرة، كانت تقوم بمجهودات خرافية؟ نساء أخريات تفتخرن بكونهن، مباشرة بعد الوضع، نظفن وطبخن وكَنَسْن [1]، في تبخيس لألم وتعب وإرهاق عدد من النساء خلال الحمل وبعد الولادة؛ وكأن هؤلاء مجرد مدللات! فمتى ندرك أن لكل امرأة فترة حمل لا تشبه النساء الأخريات، وقد لا تشبه حملا آخر لنفس السيدة؟

ومع كل هذه المجهودات التي تقوم بها النساء في مختلف الأوساط الاجتماعية خلال الحمل، سنعتبر أن مشاركة ندى حافظ تعرض حملها للخطر وسنمارس عليها الوصاية، علما أنها طبيبة وأنها بالتأكيد أدرى من كل خبراء الفايسبوك الذين تهجموا عليها.

ربما لأننا مجتمع يعتبر أن تعب امرأة خلال الحمل في التنظيف والكنس أمر مقبول... لكن أن تتأهل للألعاب الأولمبية وتشارك في مسابقات بمستوى عالمي، فهذا يخرج القنافذ الذكورية من حجورها!

مصرية أخرى اسمها يمنى عياد، فاجأتها أعراض الدورة الشهرية وغيّرت وزنها قليلا، وهذا يحدث للكثير من النساء بسبب التغيرات الهرمونية خلال فترة الدورة، فيرتفع الوزن مرحليا إلى غاية كيلوغرامين. لا يتعلق الأمر بزيادة فعلية في الوزن، لكنها زيادة مؤقتة بسبب احتباس السوائل في الجسد! الجهل الكبير بأجساد النساء وبتفاصيل التغيرات الهرمونية خلال فترات الحمل والولادة وخلال فترات الدورة أو عند انقطاعها نهائيا، جعل الكثيرين يسخرون، عن جهل، من هذه الواقعة. اللجنة الأولمبية الرسمية في مصر عممت بلاغا مخجلا تتحدث فيه عن "تغيرات فيزيولوجية تعرفها النساء والفتيات ويعرفها الأطباء ولن نفصل فيها احتراما للأعراف"، وكأن الدورة الشهرية عار يجب ستره بينما هي وضع بيولوجي يفترض أن يكون عاديا وأن تعمم المعلومات حوله لكي يفهم الجميع تفاصيلها، حتى من هم غير معنيين بها!

وحين نتحدث عن التربية الجنسية، فنحن نتحدث أيضا عن تفاصيل كهذه يفترض أن نخرج فيها من الجهل والمسكوت عنه.

فهل يعلم خبراء الفايسبوك الذين اتهموها أنها أكلت "فرخة مشوية" وهل تعلم اللجنة الأولمبية المصرية أن الدورة الشهرية هي أحد أهم عوامل وجودنا اليوم على هذا الكوكب؛ وأنها ليست أمرا مخجلا وأنها قد تسبب فعليا بعض التغيرات في الوزن، وإن بشكل مؤقت؟

بل أني قرأت لمثقفين ومتعلمين يقولون إنه كان عليها أن تأخذ عقاقير لتأخير الدورة. علما أن أخذ أقراص منع الحمل لتأخير الدورة، وهي ممارسة تقوم بها، للأسف، بعض النساء في رمضان أو أثناء العمرة، تعد ممارسة خطيرة قد تسبب سرطان الرحم. استعمال حبوب منع الحمل لتنظيم الدورة الشهرية يمكن أن يتم لأسباب طبية يحددها الطبيب المختص حين يكون هناك خلل في الهرمونات لدى عدد من النساء أو لأسباب طبية أخرى، وليس لكي نؤدي شعائر دينية في فترة ما أو لكي نمارس الرياضة أو نحضر الأعراس!

ثم هناك الجزائرية إيمان خليف، التي يصر خبراء الفايسبوك أنها عابر جنسي وأنها رجل ينافس النساء، وأن هناك تحاليل علمية تثبت أنها تحمل كروموزوم XY، علما أن لا أحد اطلع على هذه التحاليل... ثم، هل نتوقع من بطلة تمارس رياضة الملاكمة أن يكون لها جسد عارضة أزياء مثلا؟ معظم الملاكِمات عبر العالم، بفعل خصوصية هذه الرياضة، تكون لهن أجساد تختلف عن التصور العام لجسد الأنثى.

البطلة المغربية خديجة المرضي، تتعرض لنوع أخر من التنمر لأنها اختارت، وهي بطلة، أن تعيش الزواج والحمل والأمومة، لنجد حتى بعض الصحافيين الرياضيين يسخرون من اختيارها هذا؛ على أساس أنه كان عليها الاختيار بين البطولة وبين الأمومة!

السؤال الآن: لماذا يتدخل الجميع في أجساد النساء وحملهن أو عدمه؛ في إنجابهن أو عدمه؛ في دورتهن الشهرية وفي شكل أجسادهن؟

لا يسلم من هذا الانتقاد المستمر للأجساد إلا القليلات. ممثلات، رياضيات، عارضات أزياء، سياسيات... سيركز الكثيرون على تفاصيل أجسادهن بشكل مرضي.

متى سنعي أن أجساد النساء لا تتشابه، في شكلها وهرموناتها وتأثير هذه الهرمونات على باقي تفاصيل الجسد؟ مرحلة انقطاع الدورة عند عدد من النساء تسبب تغيرات كبيرة في الوزن والشكل. تفصيل بسيط مثل مُتلازمة المِبيَض مُتعدِّد التكيُّسات يمكن أن تؤثر كثيرا في شكل النساء وقدرتهن على الحمل وفي وزنهن، وهي غير معروفة بشكل كاف وتعاني منها العديد من الفتيات والنساء. بعض الأمراض الباطنية قد تسبب خسارة كبيرة في الوزن أو ضمورا في الصدر. وهناك تفاصيل صحية وهرمونية أخرى تجعل أشكال النساء مختلفة جدا عن بعضها البعض وليس لديها مقياس وحيد نحدد عبره الأنوثة والجمال.

لذلك، فحين تنتقد امرأة بسبب وزنها الزائد أو الناقص، تساءل ربما إن كانت تعاني من أعراض معينة. وتساءل قبل ذلك إن كان لك الحق في التعليق على جسدها وشكلها، سواء كانت شخصية مشهورة أو سيدة تعرفها في محيطك القريب.

نحيفة جدا. سمينة جدا. لديها تجاعيد. شكلها رجالي. لا تزيل الشعر الزائد. تعتني بأنوثتها أكثر من اللازم. تركز على الحمل أكثر من البطولات. سمراء. شعرها مجعد. شعرها خفيف جدا. تشارك في البطولات وهي حامل. عابرة جنسيا. خشنة. تضع الكثير من الماكياج...

يوما ما... سنركز على إنجازات النساء وليس على أجسادهن. ويوما ما، سنعي أن للنساء حرية التصرف في جسدهن بإكراهاته وجمالياته، خارج ملاحظات وانتقادات ووصاية المجتمع الذكوري، بنسائه ورجاله!

[1]- من قبيل: "كنت كنصبّن وْبداني الوجع. نضت ولدت وقطّعت السرة بيدي، ومن بعد صايت العشا"

حوار مع صديق إسلامي... خانَ ذاكرته

■ سناء العاجي الحنفي

في حَدَث عام بالرباط، التقيته. وزير سابق في الحكومة التي ترأسها حزب العدالة والتنمية. كان معنا فاعل مهم في القطاع الاقتصادي يقول له إن الحزب، بعد فشله الساحق في انتخابات 2021، عليه أن يراجع نفسه ومواقفه بخصوص قضايا تعدد الزوجات والمساواة في الإرث.

– المشكلة توجد في تعدد العلاقات الرضائية مع القاصرات... أليس هذا ما تدافعون عنه؟

حين نطق بهذه الجملة، بُهِت الذين كفروا والذين أسلموا والمنافقون والذين لم تتكون لديهم بعد أية فكرة أو موقف... وكل من كان على وجه الأرض!

خلط متعمد؟ عدم فهم حقيقي لمفهوم الحريات الفردية؟ مَن، مِن بين المدافعين عن الحريات الفردية والعلاقات الرضائية، يدافع عن تعدد العلاقات؟ أما العلاقات مع القاصرين، فليس هناك من يدافع عنها أكثر من الإسلاميين ومن والاهم من المهووسين بالدين... وبالجنس! لن تجد علمانيا أو حداثيا سويا يدافع عنها. وحدهم الذين دافعوا عن محمد المغراوي في فتواه المقرفة، يجدون في ما يعتبرونه نصا دينيا، مبررا وسندا لاغتصاب القاصرات باسم عقد نكاح/زواج.

كان صديقنا الإسلامي، وأحد أبرز أطر العدالة والتنمية، لا يتحدث عن العلاقات الرضائية إلا بصيغة التعدد... الذكوري! لم تكن العلاقات الرضائية لديه علاقة بين شخصين راشدين اختارا بعضهما؛ بل، بكل بساطة، "رجل له علاقات مع نساء متعددات بحيث ينعدم شرط الوفاء". وحتى في هذه... لو التفت الإسلامويون لبعض حكاياتهم، لأدركوا أنهم يُدينون أنفسهم لا الآخرين.

في ذهنية الإسلاميين، هناك دائما رجل في المركز يحب الجنس المتعدد ويمارسه. فإما أن يقوم به بصيغة حلال في إطار تعدد الزوجات، وإما أن يقوم به في إطار "تعدد العلاقات الرضائية... مع القاصرات". لا يفكر هؤلاء في إمكانية وجود شخصين راشدين اختارا بعضهما عن حب أو حتى لمتعة عابرة ولا يريدان بالضرورة أن يدخلا ضمن منظومة الزواج والعائلة والأصهار!

هذا دون أن ننسى أن تعدد العلاقات قد يكون نسائيا أيضا. لكن الإسلامي لا يتصور الجنس إلا متعددا... من طرف الرجل/الذكر! تعديد بعض النساء لعلاقاتهن مع رجال آخرين (أو نساء أخريات) غير وارد وغير مطروح بالنسبة لهم؛ بغض النظر عن موقف كل منا من هذه الممارسة. لكننا نورد هذا النموذج لكي نبين الأشكال المتعددة الممكنة للعلاقات بين الراشدين، والتي لا يراها "الفكر" الإسلامي المتطرف.

لا، هناك دائما رجل في المركز ونساء (قاصرات؟) يَحُمْن حوله. أو لنقل حول فراشه.

تساءلت برعب حقيقي إن كان هذا المفهوم الحقيقي لكل الإسلاميين عن العلاقات الرضائية، أم أنه خلط متعمد سياسوي في ذهن صاحبنا: رجل متزوج يعدد العلاقات خارج علاقته الزوجية! كل شيء يحوم حول جنسانية الرجل وكل شيء يبدو مدنسا لا علاقة له بالمفهوم الحقيقي للعلاقات الرضائية كعلاقات إنسانية تجمع طرفين اختارا بعضهما.

سألته:

– وماذا عن "التعدد الحلال"؟ أليس فيه انعدام للوفاء؟

– إذا كانت موافِقة، فلا إشكال...

لم أكن أسأل عن الموافقة القانونية للزوجة. كنت أسأل عن شعورها. عن إحساسها وهي تعرف أن زوجها، قانونيا وشرعيا، سيقضي ليلته في حضن زوجة أخرى وسيعيش معها أحاسيس أخرى وسيقتسم معها تفاصيل حياة أخرى يفترض أن تقبل بها باسم الدين والشرع.

و... كان صديقنا الوزير السابق مصرا أن التعدد الإسلامي لا يطرح إشكالا وأن العلاقات الرضائية هي علاقات تعددية في اتجاه واحد: رجل مع عدة سيدات. وخيانة. وقاصرات.

أضاف الطرف الثالث الحاضر معنا:

– عليكم جديا أن تفكروا في التراجع عما لا يريده المغاربة.

– هذا ما يجب أن تقوله للأطراف الأخرى... الجهات المعلمنة! هي التي لا يريدها المغاربة.

– لماذا لا تفكرون مثلا، جديا، في موضوع المساواة في الإرث. لدي بنتان وابن... لا أحب ابني أكثر من بنتيّ، ولا أفهم لماذا سيرث أحدهما أكثر من غيره.

هنا، أخرج صديقنا الإسلامي من هاتفه دراسات لم أسمع بها من قبل، تقول بأن المغاربة لا يريدون العلاقات الرضائية ولا يريدون العلمانية ولا يريدون الحداثة ولا يريدون حقوق النساء...

ونسي أن يخرج من هاتفه نتائج الانتخابات التي تقول إن المغاربة... لا يريدون حزبه! وبشكل فاضح وواضح!

نسي أن أن ذاكرة الهاتف قد تنمحي، وأن ذاكرة الناس ستتذكر على الدوام، فضائح الإسلامويين الجنسية، وفضائح تدبير الشأن العام، وفضائح سفريات غرامية لباريس و"مساعدات على القذف"... وفضائح راتب شهري يأتي من ريع.

وأن ... بعضهم، يحتاج فعلا لـ... فورماطاج.

عن الإجهاض والعلاقات الرضائية

دراسة تستعين بـ«فقهاء» لصياغة مُقترحات قوانين جديدة

في مؤلف جماعيّ بعنوان "الحريات الأساسية في المغرب: مقترحات إصلاحية"، دعا مجموعة من الباحثين إلى مراجعة القانون الجنائي المغربي، الذي تعاقبُ مواده كل من عرف باعتناقه الدين الإسلامي، وتجاهر بالإفطار في نهار رمضان في مكان عمومي، دون عذر شرعي، بالحبس من شهر إلى ستة أشهر، معتبرين أن ذلك يشكل اعتداء على الحريات الفردية التي تضمن الحق في الاختيار وحرية ممارسة العبادة.

في هذا الاتجاه المتعلق بحرية العقيدة، قدم الباحثون الستّة (أسماء لمرابط، إدريس بنهيمة، ياسمينة بادو، جليل بنعباس الطعارجي، خديجة العمراني، شفيق الشرايبي، مونيك الغريشي، محمد الكريزي)، مقترحات قوانين جديدة أو تعديلات، إما بإلغاء الفصل 222 من القانون الجنائي المغربي.

وإذا تعذر ذلك، يتمّ تعديله ليكون كما يلي: كل من عرف باعتناقه الدين الإسلامي، وتجاهر بالإفطار في نهار رمضان، في مكان عمومي مكشوف، دون عذر شرعي مما يعرض الأمن العام للخطر، يعاقب بغرامة من 12 إلى 120 درهم.

العلاقات الجنسية الرضائية

تطرقت الدراسة أيضا لموضوع العلاقات الجنسية خارج إطار الزواج والاعتراف بالبنوة، من خلال التأكيد على أنه "في الوقت الحالي، تعتبر أي علاقة جنسية مشروعة وفقاً للقانون، إذا كان لدى الأطراف المعنية عقد زواج معترف به من قبل السلطات المغربية المختصة. يستمد هذا القانون أسسه من تعريف معين للزواج وفقاً للأعراف الإسلامية. غير أن العلاقات الجنسية الحميمة بين البالغين تقع بالتراضي في مجتمعنا دون أن تلحق ضرراً بأي شخص وغالباً ما تقود إلى الزواج".

لذلك، يرى الباحثون أنّه لا يمكن حظر هذه العلاقات وفقاً لمبادئ الحريات الفردية العالمية، التي تعطي الحق لكل مواطن بالتصرف بحرية في جسده. في حين أنه يمكن لهذه العلاقات في المغرب أن تؤدي بالطرفين المعنيين إلى السجن وفقاً للقانون الجنائي الحالي.

الإشكال الذي يطرحه الباحثون هو: كيف يمكن تسوية الشد الكائن بين التحريم الأخلاقي للعلاقات الجنسية خارج مؤسسة الزواج والنظام السوسيو-ثقافي المشبع بقوة بالأعراف الدينية وواقع اليوم؟

لكن، في ذات الوقت، يؤكد الباحثون، أن اقتراح إصلاح شامل للقانون الجنائي اليوم لا يشجع؛ كما يفترض البعض، على تحرر جنسي شديد الانحراف، بلا قيود وبدون مراعاة لقيم الكرامة والحشمة والاحترام المتبادل.

الدراسة تبرزُ أنه يمكن للمرء أن يطالب باستمرار ارتباط الأخلاق الدينية والصياغة القانونية. ويمكن أن تُستوحى القوانين من التوجهات الأخلاقية الإسلامية، التي وإن كانت تدين أخلاقياً الممارسة الجنسيّة خارج إطار الزواج، فإنها كذلك صارمة في اقتضائها للإثبات القاطع لأيّ اتهام، وهو ما يجب أن يُفهم على أنه احترام لحرية أولئك الذين يمارسون عن عمد هذا الفعل الذي يعتبر خاطئا أخلاقيًّا لدى البعض .

هنا، يخلص الباحثون: إنه "خطأ أخلاقي" إذا قمنا

بتقييمه من وجهة نظر دينية بحتة، ويندرج ضمن حرية المعتقد بالنسبة للفرد، وليس جريمة يجب إدانتها بقوانين شديدة القسوة. وعليه، فإن الأمر يتعلق بتغيير شروط النقاش، وإخراجه من إطار الردع القانوني القمعي إلى التوازن العادل بين الواجب الأخلاقي في الحياة الاجتماعية وضرورة احترام الحريات الفردية، أو بعبارة أخرى كرامة المرأة والرجل.

في هذا الباب، يقترح فريق الباحثين أن يأخذ المشرع بعين الاعتبار أن أي ممارسة جنسية رضائية، بين طرفين بالغين، هي حرية فردية، لا تؤدي إلى إلحاق أي ضرر بالآخرين، إلّا في حالات الخيانة الزوجية. إضافة إلى ضمان حرية الفضاء الخاص الذي تتم فيه هذه العلاقات، من خلال منع السلطات من دخول مكان خاص، لأغراض تتعلق بممارسة علاقات جنسية بين بالغين بالتراضي.

ماذا عن التوقيف الإرادي للحمل؟

يطرح معدو المؤلف مسألة الإجهاض أيضا، وعرض مشكلتها ضمن القانون الجنائي المغربي الذي يعاقب على التوقيف الإرادي للحمل بالسجن النافذ، وفقاً للفصول من 449 إلى 452 ومن 454 إلى 458 ولا يسمح بذلك إلا إذا كانت حياة أو صحة المرأة الحامل في خطر، وفقا للفصل 453.

ومع ذلك، يشدد الباحثون أنه يتم إجراء ما بين 500 و800 عملية إنهاء حمل بشكل غير قانوني يوميا، وفقا للجمعية المغربية لمكافحة الإجهاض السري. ويتم إجراء معظمها في الخفاء، وفي ظروف يمكن أن تكون خطرة جداً على صحة المرأة بل وحتى على حياتها.

لكن، يعتبر فريق الباحثين المغاربة الذين أصدروا هذا المؤلف، أنه يمكن أن يتم الإجهاض من أجل الإنهاء الآمن للحمل لغايات علاجية، كإنقاذ حياة الأم، أو لغايات طبية من قبيل معاينة حالة تشوه الجنين؛ أو حتى لأسباب اختيارية.

يقول الباحثون في هذا الصدد إن القانون أخذ حياة الأم بعين الاعتبار سلفاً، أما مسألة تشوه الجنين، فهي حالياً موضوع اقتراح لقانون العقوبات الجديد منذ سنة 2016 والذي يأخذ أيضاً بعين الاعتبار حالات الاغتصاب وزنا المحارم والإعاقة العقلية.

غير أن هذه التعديلات لم تر النور بعد، في حين أن الإجهاض بشكل اختياري لا زال مطروحا للنقاش، ويشكل موضوع العديد من النقاشات حول الآثار الاجتماعية والنفسية الوخيمة على المرأة في حالة الحمل غير المرغوب فيه، وأيضا على المولود الذي يعتبره القانون والمجتمع "غير شرعي".

هكذا، يشير الباحثون إلى أنه لا القرآن ولا الحديث يذكر صراحة الإجهاض، سواء من حيث الجواز أو النهي، وأنه يتم التطرق إليه فقط من خلال المذاهب المختلفة وبعض المفسرين، ما يفتح الطريق لمناقشات بعيدة النظر بين العلماء.

لكل ذلك، يقترح الباحثون مجددا "إعادة صياغة القانون الذي يعاقب على الإجهاض في المغرب والسماح بمزيد من المرونة من أجل مراعاة، ليس فقط استعجالية الحالة الصحية الجسدية للمرأة، ولكن أيضا، حالتها النفسية والاجتماعية، بحيث توجد العديد من التوصيات الدينية التي تسمح بالاختيار المستنير مع احترام أخلاقيات روحية معينة.

في الواقع، من المفارقة أن نلاحظ أن الرأي القانوني للعلماء القدامى، والذي كان دينياً في الأساس، كان أكثر مرونة، بل وحتى طليعياً مقارنةً بالرأي الذي يدافع عنه اليوم غالبية علماء الدين المعاصرين".

المثير أن فريق إعداد الدراسة، يجد أن الإطار المرجعي الإسلامي، وخاصة الفقه الإسلامي الكلاسيكي، يعطي مدى واسعاً للغاية بل وحتى "حرية الاختيار"، والتي يمكن ويجب دعمها وتأطيرها بسهولة اليوم بالبيانات الطبية لتمكين تطوير تشريعات لينة ومرنة وأخلاقية، وهذا مع احترام الحق في الحياة لطفل المستقبل، والحق في احترام الاختيار الجسدي والنفسي والاجتماعي للمرأة وخيار الزوجين.

أما عن الصيغة التي تم اقتراحها لتعديل الفصل 453، فهي ما يلي:

لا عقاب على الإنهاء الطبي للحمل متى تم إجراؤه على جنين لم يتجاوز 12 أسبوعاً من انقطاع الحيض وعندما يهدف إلى إنقاذ حياة الأم أو الصحة الجسدية أو العقلية للأم ويتم إجراؤه علانية من قبل طبيب أو جراح.

في النهاية، يشار أنّ المواضيع التي تطرقت لها الدراسة عديدة، منها الإرث والثروة الأسرية، إلخ. لذلك، دعا مؤلفو الكتاب إلى تعزيز الحريات الأساسية في المغرب، وعلى وجه الخصوص إلى إصلاح جديد لمدونة الأسرة وضرورة تعديلها بعد مرور عقدين من الزمن على اعتمادها.

بناءً على هذه الملاحظة، اعتبر المؤلفون والمؤلفات أنه من المناسب والضروري الانخراط في تفكير عميق، والاستفادة بشكل كامل من إنجازات المدونة وتقوية وإعادة تشكيل وتعزيز ترسانتنا القانونية في هذا المجال.

المثليون والعابرون الجنسيون بالمغرب...
بين المنع القانوني والاضطهاد المجتمعي

«فلاش باك»... لأصعب مرحلة في تاريخ المثليين المغاربة!

كثيرٌ من المثليين والعابرين جنسيًّا يفكّرون في مغادرة البلد، لأنهم، حسب قولهم، لم يعد بمقدورهم تحمل حيف وتمييز مضاعف أساسه جندريّ صرف، ويغذيه ضغط اجتماعي وكراهيّة و"ظلم" من طرف القانون والدّولة.

في هذا الملف، تقدم "مرايانا" بعضا من خيوط حكاية واقع المثليّة والعبور الجنسيين بالمغرب، والإكراهات التي تواجها هذه الشريحة على ضوء تمييز فظيع أساسه الجنس والجندر، وتقدم شهادات لمثليين وعابرين جنسيا، فضلا عن ثنائيي التوجه الجنسي.

"مرايانا"، تقدم أيضا، خلاصات تقرير منظمة نسويات عن "وضعية مجتمع الميم/عين+ (LGBTQ+) في المغرب سنة 2020، الذي عالج أصعب فترة مر بها المثليون المغاربة خلال الحجر الصحي.

في هذا الملف، تقدم مرايانا ملخصا لحكاية المثلية بالمغرب، لكن بالتركيز على التمييز الذي يطال هذه الشريحة بسبب كونهم أقلية داخل مجتمع مركّب، لم يعرف بعد هل هو "حداثيّ" تمامًا أو "تقليدانيّ" كليةً: المجتمع المغربي.

واقع المثلية بالمغرب

سياق المثلية بالمغرب شبيه بسياق تلقيها في معظم مجتمعات شمال أفريقيا والشرق الأوسط، خصوصا أنّ المغرب بلد "إسلامي" وفق الدستور والأعراف. لذلك، فواقع المثلية واضح: رفض مجتمعي وقانوني. لكن...

هل المثلية منعدمة؟ طبعا لا، فالتقارير تشير لوجود آلاف المثليين بالمغرب، غير أنهم/ن محكوم عليهم/ن بالصّمت وممارسة مثليتهم/ن في الخفاء!

فكيف يجرّم القانون المغربي المثليّة والعبور الجنسيين؟

يعود أصل تجريم العلاقة الجنسية بين المثليين إلى فترة الحماية الفرنسية. غير أن القانون الجنائي المغربي حافظ على هذا التجريم حتى بعد استقلال البلد، خصوصا عندما وضع المغرب ديباجة القانون الجنائي الأول بعد الاستقلال سنة 1962.

في هذا القانون، نجد المادة 489، تنص على ما يلي:

"يعاقب بالسجن من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وغرامة من مائتين إلى ألف درهم من ارتكب فعلا من أفعال الشذوذ الجنسي مع شخص من جنسه، ما لم يكوّن فعله جريمة أشد".

هذه المادة هي محطّ تنديد حقوقيّ بالمغرب، لأنها تكرّس التمييز على أساس جندري، وتعتبر المثليين منحرفين، سيما أنّ كثيراً من المحاكمات جرت بناء على هذه المادّة. وقد عرف المغرب، سنة 2019 على سبيل المثال، اعتقال 170 مغربيًّا بتهمة "المثلية الجنسية".

ويشير تقرير نسويات عن "وضعية مجتمع الميم/عين+ (LGBTQ+) في المغرب سنة 2020" أنه "على الرغم من أن العبور الجندري غير مذكور في القانون المغربي، إلا أن مجتمع العابرات والعابرين جندريا في المغرب يتعرّض أيضا للاعتقال وتنتهك حقوقه بموجب المواد 489، 490 و491 من القانون الجنائي المغربي".

كما أنّ شهادات استقتها مرايانا تؤكد أن كثيراً ممن تم اعتقالهم بـ"تهمة المثلية"، يتعرضون للنفي الأسري ويتم استبعادهم اجتماعيّا. بعضهم طرد من العمل، وآخرون غادروا مدينتهم الأصل إلى وجهات مجهولة... منهم من انتحر، مثلاً، في فترة الحجر الصحي بعد انكشاف ميوله الجنسي.

عثمان، وهو اسم مستعار لشاب مثليّ يبلغ من العمر 25 سنة، يقطن بمراكش، تواصلت معه مرايانا، يؤكد أنه يتعرض لضغوطات مرهقة بفعل ميوله الجنسي.

يقول عثمان: "شقيقي الصّغير يتعرض للسخرية

والتنمر بسببي. يقول له أصدقاؤه يوميا: "خوك لوبيا، كايتكال" وعبارات أكثر فداحة وأشدّ قبحا. لدرجة أن أخي فقد الرغبة في الخروج من البيت. هم لا يعلمون ميولي بشكل صريح، لأنني لا أصرح به، خوفا من العائلة أو ردة فعلهم، لكنهم يبنون تصوراتهم، التي هي في الواقع حقيقية، على طريقة حديثي ومشيتي الأنثوية، التي أفتخر بها".

يضيف عثمان: "غالبا ما أتعرض للشتم والتجريح بدون سبب، وأنا أمشي في الشّارع، من طرف مجهولين، ومرتين تعرضت للاعتداء الجسدي. كانت المرة الأولى صفعة قوية بأحد شوارع كليز بعد منتصف الليل، اضطررت أن أنهي "المشكل"، الذي كان في الأصل اعتداءً، بالترجي. والمرة الثانية كانت عبارة عن رشق بالحجارة نواحي أكدال في الطريق المؤدية إلى تاسلطانت".

جوابا على سؤال مرايانا بخصوص تقديمه لشكاية بعد الاعتداءين أم لا، يقول عثمان: "لا، لم أبلغ الشرطة في الحالتين معا، ففي المرة الأولى كنت أرتدي لباسا نسائيا، والذهاب إلى المخفر بتلك الثياب قد يعرضني للمساءلة القانونية، لأن القانون يجرم المثلية بشكل واضح. وبعض رجال الأمن لديهم توجه محافظ ومتعصّب ضد المثليّة. وفي المرة الثّانية لم تكن هناك إصابات خطيرة، ولم أتعرف على هوية الفاعلين. حجرة واحدة أصابت كتفي بقوة، وانتهى الألم مع الوقت".

انطلاقا من شهادة عثمان، يمكننا العودة إلى تقرير سابق لجمعية أقليات، يؤرخ لسنة 2020، جاء فيه ما يتقاطع مع ما قاله المتحدث، إذ يؤكد التقرير أنّ 14%، فقط من الأفراد الذين وقعوا ضحايا للعنف أفادوا بأنهم قدموا شكاية، ولا يفعلون ذلك بسبب الخوف من الاعتقال عند تقديمها.

ويلعب في ذلك، وفي التقرير، "الظلم النظامي والنسقي داخل المجتمع، وخوف المثليين من إمكانية خرق الأمن لمبدأ السرية أو تسريب معطياتهم الشخصية. وهناك أسباب أخرى تتعلق بالمعتدي، حيث يتخوف المثلي من انتقامه أو "فضحه"، مما قد يؤثّر على "سمعة" أسرة المُعتدى عليه".

المجتمع والمثلية: الإقصاء أفقا

لم يتصالح المجتمع المغربي بعد مع الحريات الفردية، ولا تزال هناك تحفظات، على أعلى مستوى، حين يتعلق الأمر بمواضيع حساسة، كانت إلى وقت قريب تعتبر طابوها: العلاقات الجنسية الرضائية، المثلية الجنسية، الإفطار العلني، إلخ.

هذا التوجه المجتمعي شبه العام، يعتبره يحيى، عابر جنسي مقيم بالرباط، تسويغا لممارسة العنف والتمييز والإقصاء ضدّ المثليين المغاربة، وحتى العابرين جنسيا، الذين لا يتوافق تعريفهم الرسمي مع هويتهم الجندرية الحقيقية.

خصوصا، أن "الدولة لازالت تفشل في توفير الحماية المعنوية والجسدية للأقليات. ورغم أن القانون يجرم العنف، فإن سيطرة التفكير المحافظ تمنع بعض رجال السلطة من التعامل بمهنية وموضوعية مع هذه القضايا. وحين يقرر من تعرض للاعتداء وضع شكاية، يلجأ إلى إخفاء هويته الجندرية الحقيقية".

لا يخفي يحيى أنه مرة تعرض للسب والإهانة في أحد شوارع الرباط، وكاد الوضع يتحوّل إلى اعتداء جسدي، فوضع شكاية، وتعامل رجال الأمن معها بمهنية واحترافية، وبحثوا عن الأشخاص المتهمين، لكنّهم "لم يعثروا عليهم. والجميل أنهم استقبلوني باحترام وباعتباري مواطنا مغربيّا له حق".

يستطرد يحيى في تواصله مع مرايانا أنّ "العنف ضد الأقليات الجنسيّة يتّخذ، عموما، أشكالاً مختلفة، منها ما هو رمزي/نفسي، وما هو مادي/جسدي، ويحضر هذا العنف عن طريق نظرات الاحتقار أو تجهم الملامح في وجه المثليين أو العابرين جنسيا. فقط... بسبب اختلافهم جندريًّا، أو لأنّ تعبيرهم/ن الجنسيّ لا يتفق مع المعايير المجتمعية. كما أن لي أصدقاء مثليين، في مقابلات عمل، تعرضوا لعنف رمزي بسبب نظرات بعض أعضاء اللجنة، فضلا عن آخرين طردوا من عملهم بعد اكتشاف مثليتهم".

أمّا سارة، وهي مزدوجة التوجّه الجنسي، فهي تعتبر أنّ عنف الأسرة وما يمكن أن يصدر عنه هو أقسى أشكال العنف التي تراودها كمزدوجة التوجه قد تشتهي الرجال والنساء على حد سواء.

تصرّح سارة قائلةً: لستُ أدري لماذا لا يريد الناس استيعاب معنى الحرية، وأنّ المثلية ليست لا مرضا ولا وباء قاتلاً، وأنه لا أحد اختار كيف يكون من الأصل. أنا جربت مضاجعة امرأة، ومضاجعة رجل، كانت نفس النشوة ونفس الشّعور، ولا أعتبر أنني ميالة لأي طرف أكثر من الآخر. إلاّ أنني ذات مرة ناقشت المسألة مع والدتي بشكل عام، وكان رد فعلها عنيفا ووصفت المثليّات بأقذع الأوصاف والسباب، وتوعدتني أنه إن تأكدت من ميولي فستخبر والدي وأخي. لهذا، فميولي لازال مخفيا عن عائلتي".

تردف سارة أنّ صديقا مثليًّا لها تعرض للتشهير في الحي حيث يقطن، بعد تسريب بعض صوره سنة 2017. عنّفه والده حتى كاد يقتُله، ثم طرده من البيت بذريعة أن وجوده سيجلب العَار للعائلة.

أحيانا، "تسقط سنوات من الدفء الأسري والعشرة والعيش تحت سقف واحد، بسبب التوجه الجنسي لفرد ما، حين يُكتشف، فتكاد حياة أسرة تتحول إلى جحيم. المتعصبون ضد المثلية قد يكون لهم ولد أو بنت من المثليين، الأمر لا يخضع للتنميط أو هوس الاختيار كما قد شاع عند البعض"، تجمل سارة حديثها لمرايانا. انطلاقا من هذه الشهادات، يظهر لمرايانا أنّ الإقصاء هو الكلمة الأكثر تعبيراً عن وضعية المثليين في المغرب. لكن، ما هي أصعب فترة تعيشها هذه الشريحة؟

«فلدش باك»... لأصعب مرحلة في تاريخ المثليين المغاربة!

التمييز على أساس جندري

في تقرير لمنظمة نسويات عن "وضعية مجتمع الميم/عين+ (LGBTQ+) في المغرب سنة 2020، الذي عالج أصعب فترة مر بها المثليون المغاربة خلال الحجر الصحي، نقف عند بعض من عناوين فترة قاسية عاشها هؤلاء المغاربة.

المثلية: حجر صحي بطعم التشهير!

يعود التقرير إلى البداية، حين أعلن المغرب العثور على أول إصابة بفيروس كورونا في 2 مارس 2020. في منتصف شهر مارس تقريبا، ومع انتشار فيروس كوفيد 19، نفذ المغرب العديد من السياسات والقيود للحد من انتشار الفيروس.

في 20 مارس 2020، حين أصيب حوالي 63 مواطنا مغربيا بفيروس كوفيد 19، بادرت السلطات إلى تشديد القيود وإعلان حالة الطوارئ والحجر الصّحي الشّامل، باستثناء فرد من الأسرة يحصل على تصريح من السلطة.

لكن ما معنى أن تكون مثليًّا مغربيّا في زمن الحجر الصحي؟

معناه، ببساطة، أن التمييز مضاعف والإهانة ستكون أكثر قسوة، والأخطر... وجود وافد آخر: التشهير في الرّقمي وتفجر الكراهيّة الإلكترونية، في فترة استعمل فيها المغاربة الافتراضي بشكل مكثّف وغير مسبوق.

يقول التقرير مثلاً: لقد كان الأمر صعبا من الناحية المالية حيث فقد العديد من المغاربة المثليين وظائفهم خلال هذا الظرف، لينضاف ذلك إلى صعوبة العثور على عمل في الأوقات الطبيعية، نظرا لرهاب المثلية الموجود بالبلد، ونقص الحماية القانونية.

أجرت "منظمة نسويات" مقابلات مع العديد من المثليين المغاربة لمعرفة الأوضاع التي عاشوها، وأشار أحد الأفراد، في إحدى المقابلات، إلى أن أفراد مجتمع الميم /عين + المغربي، العاملات والعاملين في مجال الترفيه أو الجمال أو الجنس، قد تأثروا وتأثرن بشكل خاص بالحظر الذي فرضته الحكومة، حيث اضطرت أنشطتهم إلى التوقف التام.

جاء في التقرير أنّ آدم محمد، من "مجموعة أطياف للتعددية الجنسية والجندرية بالمغرب"، يشير أنّ "هذه الفترة كانت صعبة بشكل خاص على الصحة النفسية والبدنية للأفراد، الذين لم يجدوا بدا من العيش مع عائلاتهم/عائلاتهن في زمن الحجر الصحي؛ خاصة الذين لم يعبروا عن ميولاتهم بشكل علني، وأولئك الذين تم التشهير بهم ولم تتقبلهم أسرهم، لقد تعرضوا لعنف وتمييز وسوء معاملة".

حملة التشهير كانت مستمرة خلال فترة الحجر الصحي، حيث قام العديد من الأشخاص بتحميل تطبيقات المواعدة الخاصة بالكوير (المثليين)، وذلك "من أجل التعرف على ميولات الآخرين، وفي معظم الأحيان، كان هؤلاء يقومون بنشر الصور الخاصة على مجموعات التواصل الاجتماعي (خاصة على فايسبوك)، دون موافقة أصحابها، وذلك بهدف التشهير".

في نفس الوقت، "كانت الشرطة، بحسب المعنيين، تضطهد ضحايا حملة التشهير بدلاً من مساعدتهم. وعلاوة على ذلك، فإن السفر بين المدن كان محدودا جدا، مما أعاق قدرة "الكوير" على مغادرة البيئات السامّة التي علقوا بها. الحجر الصحي كان وقتا عصيبًا بشكل خاص على مجتمع المثليين في المغرب".

ما قبل المأساة!

على نحو كرونولوجي، يجد تقرير "نسويات" أنّ كمّ العنف الذي وُجه للأقليات الجنسيّة، خلال جائحة كوفيد 19-، يعود إلى لايف على إنستغرام، مؤرخ بـ13 أبريل 2020، قامت عبره صوفيا طالوني، وهي مغربية عابرة جندريًّا، وتعيشُ في تركيا، بدعوة "متابعيها" على الأنستغرام، الذين يزيد

عددهم عن 627000، إلى تنزيل تطبيقات المواعدة والتعارف الخاصة بالمثليين، مثل Planet Romeo وGrindr وHornet والدولوج إليها عبر إنشاء ملفات تعريف مزيفة.

طلبت طالوني تنزيل هذه التطبيقات "لمشاهدة أشخاص حولكم، على بعد 100 متر أو 200 متر، أو حتى متر واحد، في غرفة المعيشة". قبل أن تضيف: "إنها فرصتكم! (...) سوف تكتشفون المنكر". كما يضيف التقرير أنها "هاجمت منظمات الكوير والحماية من الإيدز المغربية، قائلة: "بالنسبة لي، يجب أن تكون المنظمة مسؤولة، منظمة تحد من انتشار المثلية الجنسية في المغرب، بدلا من المساهمة في انتشار الشذوذ".

الخطير، وفق التقرير، أنه تم تداول دعوة طالوني على نطاق واسع، وبدأ العديد من المغاربة في إنشاء ملفات تعريف مزيفة على تطبيقات المواعدة، والتقطوا صوراً من ملفّات تعريف المثليين ونشروها على صفحات الفيسبوك. بهذه الطّريقة، تم الكشف عن العديد من المغاربة المثليين النشيطين في تلك التطبيقات، واكتشف الجيران والأصدقاء وأفراد الأسرة ميولاتهم الجنسية/هوياتهم الجندرية.

من بين الاستغاثات التي انتشرت في تلك الفترة، على الشبكات الاجتماعية، من طرف مراهقين من مجتمع الميم استهدفتهم الحملة الالكترونية، ما نقله المدون المغربي نور ليلى، في إحدى مقالاته: "طارده والده في الشارع وهو يعرضه للضرب"، "تربّصوا على ابن خالي الذي انتحر للتو"، "أصدقائي، طردني والداي قبل قليل بسبب مثليتي، هل بإمكان أحدكم مساعدتي مادياً حتى أعثر على سكن جديد؟".

لكن، وفي أوج هذه الحملة التشهيرية، حاولت المنظمات المغربية الدّاعمة للمثليّة دعم ضحايا التشهير، وتم بذل جهود في التواصل مع شركة أنستغرام وفيسبوك/ الشركة الأم، لإنهاء هذه الحملة، كما تم التواصل مع Planet Romeo و Grindr وHornet، لتعليق خاصيّة فتح حسابات جديدة بالمغرب. من ثمار هذه الجهود، المصحوبة بدعم المجتمع الدولي، تم إغلاق حساب صوفيا طالوني على إنستغرام، على الرغم من أنها استمرت في إنشاء حسابات جديدة.

أيضًا، استجابت بلانيت روميو لمطالب منظمات الميم/عين+، وعلّقت إنشاء حسابات جديدة في المغرب في محاولة لوقف انتشار حملة التشهير. يعلّق التقرير بأنّ كثيرا من المثليين الضحايا، "تأثروا بشكل كبير بهاته الحملة، لاسيما أنها حدثت في ظل جائحة وأزمة صحيّة واقتصادية وحالة طوارئ. تعرض العديد من ضحايا هذه الحملة للابتزاز، الطرد من وظائفهم، التّهديد والطرد من منازلهم، وتوفي واحد على الأقل من الضحايا منتحراً".

مقابلات... قاسية!

في مقابلة أجرتها نسويات مع أحد المثليين الضحايا، يقول فيها:

"خلال الحجر الصحي، شاركت في دردشة مباشرة على انستغرام حيث عبرت عن ميولي إلى حدّ ما. تم تسجيل المقتطفات ومشاركتها على عدة صفحات على فايسبوك في مسقط رأسي، بالإضافة إلى تعليقات بغيضة وتهديدات بالقتل. لقد قمت بإرسال رسائل إلى الصّفحات أطلب منهم إزالتها، وقام معظمهم بذلك، لكن أحد المشرفين رفض إزالة الفيديو قائلاً إنني أستحقّ أن يشهر بي بسبب مثليتي الجنسية. لذلك، ذهبت إلى قسم الشّرطة لتقديم شكاية".

يضيف المتحدث: "رفض ضابط الشرطة مساعدتي، لأنه حسب قوله، لديه أشياء أكثر أهمية ليقوم بها، وأن قضيتي لم تكن جديرة بالاهتمام. كان يسخر مني ويلعنني، وأخبرني أنه كان سيحرقني لو كنت ابنه. عندما أخبرته أنه يحق لي الإبلاغ عن التشهير والتهديد بالقتل، بموجب القانون، وأنه من حقي المدني، شرع في تقديم بلاغ ضدي بتهمة "إهانة موظف". تم احتجازي وإخضاعي للمراقبة بدون الحقّ في إجراء مكالمة هاتفية أو الحصول على ممثل قانوني أو دفع الكفالة.

...تم تجاهل حالتي الصحية، وحرمت من الأدوية التي أتناولها لأبقى على قيد الحياة. مرضت بشدة واضطروا لنقلي إلى المستشفى. لم يتم الاتصال بأمي حتى انقضى وقت التجول المسموح به، مما يعني أنها لا تستطيع فعل أي شيء لمساعدتي حتى صباح اليوم التالي. تم تعيين الكفالة الخاصة بي بمبلغ باهظ قدره 15000 درهم".

يشير التقرير إلى أنه، في 6 أكتوبر 2020، أدانت المحكمة الابتدائية بسيدي قاسم هذا الشاب بتهمة "إهانة موظف عمومي" وجنحة "خرق حالة الطّوارئ الصحية"، وحكم عليه بالسجن أربعة أشهر مع وقف التنفيذ، وغرامة 1000 درهم.

تظهر قضية هذا الشاب، كيف أن بعض رجال الشرطة هم مصدر للمزيد من العنف والتمييز ضد مجتمعات الميم/ عين+ في المغرب.

كما أجرت منظمة "نسويات" مقابلة مع شابة مغربية استهدفت من قِبل حملة التشهير وعانت من عنف عاطفي ونفسي من عائلتها ومجتمعها نتيجةً لذلك.

كما جاء في تقرير المنظّمة، فالشاهدة صرّحت بما يلي: "كنتُ ضحية حملة التشهير حيث تم تداول صورتي وميولي الجنسي ومعلوماتي الشخصية على وسائل التواصل الاجتماعي. شاهد الجميع في الحي الذي أسكن فيه المنشورات، وتوصّل بها أخي. اضطررت إلى مغادرة منزلي لأنني كنت خائفة من رد فعل عائلتي. أمضيت ليلتين نائمة بجوار حارس سيارة أو حارس الأمن في الشارع. بغض النظر عن مدى صعوبة الأمر، تلقيت قدرا هائلاً من الدعم من مجتمع الميم عين+ والنشطاء المثليين الذين قدموا لي مسكنا ودعما عاطفيّا".

تردف المتحدثة ضمن شهادتها لنسويات: أخيراً تواصلت مع شخص مقرب من أخي تمكن من إقناعه بأن المنشورات التّشهيرية كاذبة، وأخبره أن أشخاصا في نفس الموقف قد انتحروا خلال الأيام القليلة الماضية، وبعد ذلك اتصل بي للعودة إلى المنزل. كنت أشعر بعدم الأمان طوال الوقت.

تظهر حالة هذه الشابة، وفق منظمة نسويات، "كيف تفاقم العنف في الفضاء الرقمي خلال فترة وفيد 19-، والعنف المنزلي بسبب حالة الطوارئ والحجر الصحي. كما يوضح كيف كان الدعم من النشطاء ومجتمع الميم /عين+ حاسما بشكل خاص خلال هذه الفترة".

في النهاية، يبدو على نحو واضح أن مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهويّة الجنسيّة وحاملي صفات الجنسين، يعانون من تمييز تساهم فيه الدولة والقانون والمجتمع والأسرة.

كما يتضح أنّ "مجتمع الميم"، يعيش في حالة خوف مطلق... إلى غاية أن يسقط الفصل 489 من القانون الجنائي المغربي، ويتم تغييره بقوانين للحماية.

متى يمكن أن يحدث ذلك؟ ربما... قريبا جدا.

بعد إقرار رأس السنة الأمازيغية عيدا رسميا

هل حققت الأمازيغية انتظاراتها؟

أُفقَ الأمازيغية هو التطلع نحو مغرب ديمقراطي يقر حريات وحقوق المواطنين كما وردت في المواثيق الدولية، أما الاعتراف الرمزي بعطلة مقابل انتزاع الحقوق والحريات الفردية والجماعية اللغوية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فذلك لن يدفعنا للقول إن هناك مكتسبات؛ وإن كنا لا نبخس القرار الذي يبقى رمزيا للغاية رغم أنه لم يتم إقراره كما طالبت به الحركة الامازيغية.

بعد مُصادقة الحكومة، يوم الخميس 23 نونبر، على تحديد يوم 14 يناير من كل سنة عطلة رسمية، بمناسبة رأس السنة الأمازيغية، وبعد مسلسل طويل من النقاش حول إقرار "إيض يناير" عيداً رسميا يحتفل به المغرب، يظل السؤال مطروحا: هل تصالح المغرب نهائيا مع تاريخه الأمازيغي؟

كان الديوان الملكي قد أعلنَ يوم الأربعاء 3 ماي 2022، أن الملك محمد السادس أقرَّ رأس السنة الأمازيغية عطلة رسمية في المغرب، داعيا إلى تفعيل هذا القرار الذي يأتي "تجسيدا للعناية الملكية بالأمازيغية باعتبارها مكونا رئيسيا للهوية المغربية الأصيلة الغنية بتعدد روافدها، ورصيدا مشتركا لجميع المغاربة بدون استثناء، كما يندرج في إطار التكريس الدستوري للأمازيغية كلغة رسمية للبلاد إلى جانب اللغة العربية".

هذا وصدر بالجريدة الرسمية يوم 5 دجنبر 2023، المرسوم المتعلق بتغييروتتميم المرسوم المتعلق بتحديد لائحة أيام الأعياد المسموح فيها بالعطل في الإدارات والمؤسسات العمومية، والمصالح ذات الامتياز، حيث تم إضافة يوم 14 يناير من كل سنة، عطلة رسمية بمناسبة رأس السنة الأمازيغية.

هل حققت الأمازيغية مكاسبها؟ وهل هذا الاعتراف يُمكن اعتباره إنجازا لصالح الأمازيغية، أم أن ورشَ الأمازيغية لا زال يحتاج للنفس الطويل؟ هل يكفي جعل 14 يناير عيداً، وهل هذا يرضي كل المدافعين عن الأمازيغية أم أن هناك رهانات أخرى بانتظار التحقيق؟

ضُعف وتصالح

إبراهيم إشوي، الصحفي والباحث في قضايا الأمازيغية، يرى في حديث لمرايانا أن الأمازيغية اليوم، ورغم إقرار رأس السنة الأمازيغية عطلة مؤدى عنها، لا زالت بحاجة إلى تفعيل أكثر لمقتضيات قانونها التنظيمي، وتمتيعها بالمزيد وفق ما نص عليه الدستور.

يقول إشوي: "لقد عانت الأمازيغية لعقود، وعودتها أو مُصالحتها أيضا تحتاج لزمن ومجهود أكبر. في المقابل، فإن ما تحقق هو أمر في غاية الأهمية؛ لكنه يبقى ضعيفاً أمام ما تستحقه الأمازيغية من مكانة في هذا الوطن".

حسب الباحث، فإن مكاسب الهوية الأمازيغية قد تحققت إذا ما نظرنا للاعتراف الدستوري الذي نصَّ على رسميتها، فضلاً عن القوانين التنظيمية التي دعت إلى إدخالها في جميع مرافق الحياة العامة داخل البلاد وما يهم أكثر هو التصالحُ الذي أظهره المغاربة تجاه لغتهم وحضارتهم وهويتهم.

تبقى الانتظارات والتطلعات جد كبيرة حسب المتحدث، وذلك بغية الوصول إلى مرحلة تأخذ فيها الأمازيغية مكانتها التي تليق بها هويةً ولغةً وتاريخاً مُمتداً في الزمان والمكان. يضيف إشوي: "نأمل أيضا أن تُفعل القوانين وندفع بتنزيلها، لكون القانون هو الضامن لتنزيل سليم وديمقراطي للغة رسمية أقرها الدستور بالبلاد".

رغم الإقرار: استغلال وتهميش

يرى الناشط الأمازيغي سعيد الفرواح، في حديث لمرايانا، أن موقع الأمازيغية كقضية حقوق لغوية وثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية، لم يتغير بعد إقرار عطلة في رأس السنة الأمازيغية، وبعد ما يُسمى بالمكتسبات التي تحققت لها.

يقول الفرواح: "بعد مرور سنتين من ولاية الحكومة الحالية، ووفق سياساتها، فهي لا تنوي

تعميم تعليم الأمازيغية طيلة ولايتها، ولو في المستوى الابتدائي، والشاهد هو تصريح وزير التعليم شكيب بنموسى حول تعميم الأمازيغية في الابتدائي، الذي يحتاج لتوظيف 17 ألف أستاذ، في حين أنه لا يوظف إلا حوالي 500 أستاذ كل سنة".

حسب المتحدث، فإن الإعلام الأمازيغي يتيم، والقناة الأمازيغية لم يتغير عدد ساعات بثها، فضلا عن كونها وحيدة وسط قنوات تبث بالعربية والفرنسية.

يتجه المتحدث إلى أن إقرار عطلة رأس السنة الأمازيغية يُستغل سياسيا من طرف البعض، لدعم التوجه العنصري الجديد ضد الأمازيغ، الذي تبلور مع الحكومة الحالية والمتمثل في فلكرة الأمازيغية وإفراغها من محتواها الحقوقي، وتحويل بعض المحسوبين على الحركة الأمازيغية إلى فئة من المتملقين والتافهين مقابل بعض الريع هنا أو هناك.

أُفقَ الأمازيغية وِفق الفرواح هو التطلع نحو مغرب ديمقراطي يقر حريات وحقوق المواطنين كما وردت في المواثيق الدولية، "أما الاعتراف الرمزي بعطلة مقابل انتزاع الحقوق والحريات الفردية والجماعية اللغوية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فذلك لن يدفعنا للقول إن هناك مكتسبات؛ وإن كنا لا نبخس القرار الذي يبقى رمزيا للغاية رغم أنه لم يتم إقراره كما طالبت به الحركة الامازيغية".

موقع هش وانتظارات أعمق

إسماعيل الزاغي، وهو أستاذ اللغة الأمازيغية ومهتم بقضاياها، يرى في تصريح لمرايانا أن موقع الأمازيغية اليوم ما يزال كما كان عليه في زمن الحصار السياسي والقمع اللغوي للأمازيغية، وهيمنة القوى السياسية المعادية للأمازيغية على المؤسسات الرسمية.

يقول الزاغي: "بعد إقرار اللغة الأمازيغية لغة رسمية في دستور 2011، استبشرنا خيرا؛ غير أن هذا الترسيم بقي حبيس الدستور. الحقيقة أن اللغة الأمازيغية شبه غائبة عن المؤسسات الرسمية.

ورغم صدور القانون التنظيمي سنة 2019، إلا أن الأمازيغية لم تعرف أي تطور فيما يخص تنزيل طابعها الرسمي".

حسب المتحدث، فلا يمكن أن ننكر أن المغاربة اليوم أصبحوا أكثر تصالحا مع هويتهم بعد عقود من الاغتراب الثقافي والهوياتي، والذي كان نتاج حركات قومية معادية لكل ما له علاقة بقيم الأمازيغية.

لا زال ورش الأمازيغية اليوم يعرف جمودا من حيث تنزيل النصوص القانونية، فمنذ 2003، زمن بداية تدريس اللغة الأمازيغية في المدرسة المغربية، ما يزال التعامل مع هذه اللغة كمادة ثانوية، ولعل عدد المقاعد المخصصة هذه السنة للغة الأمازيغية، في مباراة ولوج المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، والمحددة في 600، يمكن أن يكون دليلا على سوء التعامل مع تعميم تدريس اللغة الامازيغية.

يشير الزاغي إلى أن المؤسسات الرسمية، ما تزال تقتصر في تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، على كتابة أسماء المؤسسة على واجهة البناية، دون التحقق من صحة ما يتم كتابته في الكثير من الأحيان. هذا يدفعنا للقول: "الأمازيغية بالنسبة لكثير من المسؤولين لا ترقى إلى اهتماماتهم".

حسب المصدر ذاته، لا يمكن الحديث عن الأفق في الوقت الراهن، خاصة بعد الجمود الذي عرفه هذا الملف، بعد تعاقب حكومات مختلفة على تدبير الشأن العام الوطني دون أن يتم التعاطي مع الأمازيغية بجدية. مع مجيء حكومة أخنوش، تفاعلت فعاليات الأمازيغية بهذا التغيير، خاصة أن العديد من الناشطين الأمازيغيين انخرطوا في هياكل الحزب وراهنوا على أخنوش لإعادة الاعتبار للأمازيغية، غير أن واقع الأمازيغية إلى حدود اليوم ما يزال يعيش التجميد.

يتفق معظم المدافعين عن الهوية الأمازيغية أن موقع الأمازيغية هش للغاية، على الرغم من المكتسبات المحققة إذا ما نظرنا إلى ما كانت تراهن عليه. في المُقابل هناك، حسب عدد من المهتمين، استغلال للأمازيغية من طرف الحكومة، فوعود الحكومة تجاه الأمازيغية كانت حبيسة برامجها الانتخابية.

هل ستأخذ الأمازيغية موقعها الطبيعي ضمن الهوية المغربية؟ وهل ستخرج الأمازيغية من الحسابات الضيقة والبرامج الحكومية التي تجعل منها يافطة لاستقطاب نشطاء أمازيغ وغيرهم، ينتهي دورهم بانتهاء برنامج لا يحقق لأمازيغية أي مكسب؟

يتفق معظم المدافعين عن الهوية الأمازيغية أن موقع الأمازيغية هش للغاية، على الرغم من المكتسبات المحققة إذا ما نظرنا إلى ما كانت تراهن عليه. في المُقابل هناك، حسب عدد من المهتمين

يقول عبد الله العروي في خواطر الصباح (1963 – 1973): "تزوّجت المرأة الوحيدة في البلد التي ترفض الإنجاب".
يتحدّث العروي، هنا، عن زوجته لطيفة التي أنجب منها ابنه عصام. يقول العروي عن الأخير، في ذات الفقرة: "كنتُ راضيا بعصام، وبه وحده. لكنّ الأطباء يغرون النساء بقولهم، الحمل يعيد الشّباب".

اللاإنجابية في المغرب:
الأطفال ليسوا قدرا محتوما

يوضّح لنا بوح العروي هنا، موقفه من الإنجاب. ويعنينا أكثر أنّ قوله يعود إلى ستينات وسبعينات القرن الماضي، ولو أن الخواطر طُبعت في القرن الواحد والعشرين. يحيلنا هذا، أيضا، على أنّ اللاإنجابية ليست وليدة الزمن الحالي كما يشاع، وإنما كانت، ربما، سليلة الفكر والثقافة، قبل أن تتخلص من نخبويتها، وتنزل عند جزء لا يستهان به من العامة... الذين تعرض مرايانا بعضًا من حكاياتهم وتصوّراتهم في الأسطر القادمة.

"العالم كارثيّ ولا جدوى للإنجاب"

تصرّح فاطمة الزهراء الرّيطب، (22 سنة) منذ البداية أنّها ضدّ الإنجاب، وترجع الاعتقاد إلى زخم من الأسئلة التي تراودها: هل لي الحق في أن أنجب شخصا كي يعاني في هذه الحياة؟ يكون الجواب بالنفي. لا أحد منا يعيش حياة سعيدة كلية، وحتى إن لم يكن الأمر كذلك فأغلبنا يعاني من قسوة الحياة. بالتالي، لماذا سأنجب شخصا كي يعاني هو الآخر؟ لماذا سأقذف به في حياة لا معنى لها، وأتركه هو الآخر حائرا في أسئلة، ربما قد لا يجد أجوبة لها؟

من جهة أخرى تستمرّ فاطمة الزهراء في التساؤل: لماذا أريد أن أنجب؟ هل لصالح الطفل؟ إذا كان الأمر كذلك، فما هي مصلحته في أن يولد؟ إذا لم يولد لن يذهب لا إلى الجنة ولا إلى الجحيم، وفق مقولات الدين الخالصة، وهذا أفضل بالنسبة له، كي لا يشارك هذه الدنيا فظاعتها. قد يبدو لي أنني أريد أن أنجب لمصلحتي الخاصة، إما لكي أصنع منه شيئا لم يكن بمقدوري الوصول إليه، إما لكي يكبر و يعيلني، وإما لكي يؤنسني لأنني وحيدة. أليست هذه هي الأنانية بعينها؟

تبرز أيضاً: لنفترض أنني أنجبتُ هذا الطّفل، كيف سأربيه؟ أنا لازلت في حاجة إلى تربية. ما الذي يجب علي أن أسمح به؟ وما الذي لا يجب علي أن أرفضه؟ ماذا لو مات والده أو مت أنا؟ ماذا لو انفصلنا؟ كيف ستكون حياة هذا الطفل؟ كلّها أسئلة تراودني وتجعلني أعتنق فكرة اللاإنجابية على نحو "اليقين".

كخلاصة، تجد الريطب في تصريحها لمرايانا، أن البعض يقولون إنّ هاته الأفكار خاصة ببنات عمر العشرينات وأنها لن تستمر معي، فهل هذا صحيح؟ لا أدري. لكي أكون واقعية أكثر، سأقول إنه من الممكن أن أغير رأيي، فقط، إذا ما وجدت أجوبة مقنعة لهذه الأسئلة. عكس ذلك، فأنا لا زلت محتفظة برأيي هذا.

كما تقول المتحدثة: أود أن أشير هنا أنني أؤمن بالمقابل أنه عوض إنجاب طفل ينضاف لهذا العالم الكارثي، أفضل أن أتبنى طفلاً وأنقذه من بؤس ما. ثمّ أوفّر له الدّفء و"الأمومة" والحنان والرّعاية والاهتمام. هذا سيكون تصحيحا لخطأ وارد في خريطة جنسية ممزقة بالنّسل. وسيكون أفضل من تكرار ذات الخطأ، مع أنه ليس حتميًّا أن يتكرر.

"اخترتُ اللاإنجابية بعد تجارب مريرة"

"أصول اعتناقي للإنجابيّة ذاتية، تتعلق بأبي الذي كان سببا في فوضى من النسل داخل عائلتنا. لوالدي زوجتان. وله في المجمل أحد عشر ابناً وابنة. كنت ألاحظ المشاكل الكثيرة بين إخوتي والصراعات والمكائد لأجل إرث زهيد حتى قبل وفاة والدي. لم تكن لوالدي مسؤولية تجاهنا، وكانت أمي تتكفل بشؤوننا وأمورنا. حين نضجت قليلاً وفطنت لما يجري، بتّ أرفض في سنّ مبكرة، أي في الثّامنة عشرة تحديداً، أن أنجب أطفالاً ليعيشوا ما عشته أو يشاهدوا ما شاهدته في جو عائلي مسموم للغاية"... هكذا يتحدّث أيوب الذهبي عن اعتناقه لهذه الفلسفة.

يستطردُ الذهبي في حديثه مع مرايانا قائلا: أفكّر ألا أتزوج أصلاً، لكني مؤمن بالمساكنة مع المرأة التي تتقاطع معي في طُرق التّفكير وفي العقائد الإنسيّة النّظيفة. وأن تعتبر منطق اللاإنجابية حلا أخلاقيًّا لنسل يتسم بالفوضى واللانظام. أحيانا الاختلاف في الرؤى مفيد في العلاقات، لكن في هذه النقطة بالذات يغدو الأمر أكثر تعقيداً. وصراحةً، لا أقيمُ لتلك الرّوابط التقليدانيّة بين الزّواج والإنجاب أيّ وزن في ذهني حتّى.

بالمقابل، يعرف أيوب أنه يندر العثور على شريكة تعتنق اللاإنجابيّة، لكون الفكرة لازالت محتشمة، لكنه يلاحظُ، بحكم عضويته في مجموعات فيسبوكية تضم اللاإنجابيين، أنّ هذه الفلسفة آخذة في التجذّر

لدى جزء من الشّباب المغربي على وجه الخصوص.

يجملُ أيوب بقوله: بحثت عن هذه الفلسفة فيما بعد، وتأكدت أنها هي ما يناسب حالتي النفسيّة والفكريّة والوجدانيّة. أحبّ الأطفال كثيراً، لكني لا أستطيع أن أجلب طفلاً للعالم، قد يتساءل لماذا جئت به إليه. بمعنى أني لا أجد تسويغا لكي أقرر بدلا عنه بأن يأتي للحياة. من ناحية أخرى، لا ضير في أن أربي كلبا أو قطّة تخلق نوعا من المؤانسة لي، أو لنا أنا وشريكتي المفترضة. لكن، رغم ذلك، أجد أنّه بحكم بعض القوانين الجنائية بالمغرب، أرى أن بعض أفكاري اللصيقة باللاإنجابية، كالمساكنة خارج إطار الزواج، تظلّ نوعا من المخاطرة.

ترفض الاعتراف بأنها لا تريد نهائيا أن تنجب.

تقول: لست على استعداد لكل تلك الآلام البيولوجيّة: الحمل والولادة. أعرف أنّ ذلك سينال من صحتي النفسية والجسدية، ولذلك أفضل ألاّ أنجب في الأساس. زوجي متفهم لهذا الأمر، وهو يتقاطع معي كثيراً في الموضوع؛ رغم أنّ عائلته تلحّ على ضرورة الولادة، لكنّي أرفضُ أن يقرّروا هم مكاني، لأنه لا أحد سيتحمّل معي تلكَ الأعباء. أنا وزوجي مرتاحان بهذا الشكل، وهم يعتقدون أنني عاقر، رغم تأكيدنا الدائم أنه اختيارنا وليس عقما لدى أي منا.

توضّح المتحدثة ضمن شهادتها لمرايانا: لا أتخلّص من حبوب الحمل، التي ترافقني على الدّوام، وأحيانا نتفق أنا وزوجي أن يكون القذف في الخارج، لضبط الأمر وعدم الوقوع في أي خطأ محتمل. وحتى لو حدث يوما ما، فسنرضى بالأمر الواقع، وسنتقبل الطفل أو الطفلة ونتفهم أنه هو اختارنا على شكل

"رحلتي مع حبوب منع الحمل"

ترفض أمال التصريح بهويتها الكاملة، غير أنها لا

استعاريّ. أنا ضدّ التوقيف الإرادي للحمل، ولكني أتفهم النّساء اللائي قد يوقفن حملهنّ إراديًّا لسبب يخصهنّ حصراً.

ثمّ تختمُ بالقول: هذا الاختيار غير مقبول لا من طرف أسرتي ولا من طرف أسرة زوجي، ولا حتى من جزء من محيطي، الذين يدافعون عن الإنجاب وعن أهمية الولادة في العلاقات الزوجية. غير أنني أعتبرها قناعات تلزم أصحابها كما تلزمني قناعاتي بمعية زوجي أيضا. لا أعتبرهم على خطأ لأن التقديرات في الحياة تختلف إجمالاً، ولكلّ ظروفه، وكما قلت أنا ضدّ الإنجاب لأسباب صحيّة محضة.

اللاإنجابية: سياقات ومآلات...

علي الشعباني، أستاذ باحث في علم الاجتماع بالمعهد الوطني لتكوين الأطر، يعتبر أنّ الدول الكبرى نجحت في التسويق لسياسة تنظيم النّسل، عبر دعاية هائلة عُبِّئت لها الموارد والتجهيزات والاستراتيجيات، لكنها أحيانا آتت أثراً عكسيًّا يتجلى في رفض الإنجاب أصلاً.

الشعباني يعتقد في تصريحه لمرايانا أنّ الشباب بالمغرب خصوصا، بين أنّ مجتمعنا المغربي وثقافتنا الشعبية تعيشان مخاض تحولٍ هائل قد يزعزع التقاليد المتوارثة والأعراف المحلية. هذه التحولات غيّرت شكل الحياة وتمثل المغربيّ للوسائل والإمكانات المتوفرة، وتبدل علاقة الفرد حتى مع نفسه، قبل أن تتغير مع محيطه.

من جهة أخرى، يعتقد سفيان حرقي، طالب باحث في التاريخ والأنثروبولوجيا، أنّ فكرة اللاإنجابية لازالت مُحاصرة ومحدودة رغم اعتناقها من طرف الكثيرين من المغاربة، خصوصا من الفئة المثقفة، التي تدرك، أنّ الأصل هو الاختلاف في الرؤى داخل أي ثقافة. لكن، بحكم التكوين الإسلامي السّائد، فإن جزءا كبيرا من المغاربة يقدّسون الإنجاب والنّسل، خصوصًا في القرى والبوادي النائيّة.

كما أنّ معظم المغاربة يفرحون بالأطفال، ويقيمون حفلات عقيقة كبرى، تأصيلاً لعلاقة هؤلاء بالنسل والاستمراريّة والنظر إلى ذلك على نحو اعتباريّ... لكن من حق المغاربة، سواء المسلمين أو غيرهم ألاّ ينجبوا أساسًا.

يضيف حرقي، في تصريحه لمرايانا، أنّ هناك عوامل كثيرة ساهمت في لجوء الشّباب إلى خيارات كثيرة مُتاحة لم تكن معروفة من قبل، مثل ارتفاع منسُوب الحريات الفرديّة والرّغبة في عيش التجارب الحميمة خارج الأنساق القديمة. فضلاً عن رفض فكرة الزواج، التي أدت إلى انخفاض مؤشر الخصوبة في المغرب، وبالتالي صعود نجم اللاإنجابية.

اتهمونا بالعمالة لإيران وأخرجونا من الإسلام

محنة المغاربة الشيعة

يقال إنّ هناك اتجاها نحو تقبّل الأقليات الدّينية بالمغرب. لكن، هل هذا حقا ما يشعر به الشّيعة المغاربة؟ ربّما، كغيرها من الحساسيات الدينية المغربية، تعاني مدرسة التشيّع من خطر "التّكفير الوهابي"، ما يجعل العيش بحريّة شيئا مُصادراً مجتمعيًّا. هذا ما يقوله الباحثون. لكن، السؤال: هل بالفعل، يوجد تضييق على المرجعية الشيعية في المملكة المغربية، حيث الأغلبية سنية وحيث توجد إمارة المؤمنين والعقيدة الأشعرية الخالصة؟

قد يبدو لأيّ منا أنّ مذهب التشيّع غائب عن الإعلام المغربي، خصوصا العمومي، لكنه يحضر باحتشام في الخاص. فما مردّ هذا "التّعتيم" على كل ما يرتبط بالتشيع في المغرب تراثا وأفكارا وتصورات وأعلاما؟ وما علاقة الشّيعة المغاربة بإيران؟ وهل، حقًّا، يشكّل التشيّع "تهمة" في نظر المغاربة؟

أسئلة وأخرى، تطرحها مرايانا للنقاش.

كيف وطأ التشيّع المغرب؟

فيما يخصّ تراث "آل البيت" في المغرب، فمحمد أكديد، الباحث في علم الاجتماع السياسي، يعتبره أمراً معروفا وردنا بفضل توافد شيعة، من أتباع العلويين على المغرب، سيما بعد قيام الدولة الإدريسية التي تعرف بأنها أول دولة شيعية قامت في البلد، لكون مؤسسها، المولى إدريس بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، كان من أئمة أهل البيت.

قصد المولى إدريس المغرب برفقة مولاه راشد الأمازيغي هربا من موقعة فخ (8 ذو الحجة 169 هـ – 11 يونيو 786م)، التي جرت في المشرق (مكان بالقرب من مكة يسمى فخ) بين الشيعة والعباسيين.

يفسر أكديد لمرايانا بأنه حينها، بايعه أمازيغ قبيلة أوربة ووحدوا رفقته باقي القبائل القوية في المغرب لتأسيس الدولة، حيث التحق به فيما بعد الكثير من الشيعة الفارين من بطش العباسيين ناقلين معهم الكثير من طقوس ومراسيم التراث الشيعي كـ"الخُميسة" التي ترمز للخمسة أصحاب الكساء: محمد وعلي وفاطمة والحسن والحسين، وعددا من الأدعية المأثورة عنهم وكذا طقوس عاشوراء وقصائد الملحون التي تزخر بحبّ وتبجيل أهل البيت...

لكن، بالنسبة للمتحدث، "فمنذ ذلك الوقت لليوم حدثت تطورات كثيرة. إلاّ أنه، في زمننا هذا، نلاحظ تعسفا واضحا لربط الشيعة بأجندة إيران وولاية الفقيه. الذين يريدون ترويج هذا الخلط، يتجاهلون أنّ هناك عددا من الشيعة المغاربة، وحول العالم، يسجّلون مواقفهم من سياسات إيران الخارجية، كما يعارضون نظام ولاية الفقيه الذي يعطي صلاحيات أكبر للمرشد".

من هذه الأطروحات تمخّض تيار "الخط الرسالي" بالمغرب؛ وهو بالمناسبة تيار يدعو إلى ولاية الأمة وينتصر للتجربة البرلمانية في الديموقراطية والمؤسسات الحديثة إجمالاً.

غير أنّه، رغم "الوجود التاريخي" لمرجعية التشيع بالمغرب، فالمثير أنّ الشيعة المغاربة لازالوا ملتزمين، بشكل قطعيّ، بإخفاء توجّههم المذهبيّ، وفق ما يقوله الشيعيّ المغربيّ يوسف، الذي تواصل مع مرايانا.

المتحدّث يوضّح أنّ "الفكر السلفيّ الوهّابي صار، للأسف، مسيطرا على أغلبية المغاربة. بدأ الأمر بتلفيق اتهامات نحن بريئون منها تماما من قبيل

أننا نسبّ الصّحابة وزوجات الرسول. الذين يقترفون هذه الأفعال من الشيعة هم محطّ إدانة منّا أصلاً، وهم لا يمثلون سوى أقليات متطرّفة، ويغلب عليها التعصب والتشدد لمذهب أهل البيت الذي يتعارض منهجه مع منهجنا".

جوابا على أسئلة مرايانا بخصوص التعايش، يرى يوسف، وهو شيعي مغربي، أن التّطرف موجود لدى السنّة أيضا. غير أنّ نوعا من التعايش صار يلوح في الأفق بالمغرب، لكنه "رهين بدرجة وعي الناس وفهمهم العميق للاختلاف وحرية العقيدة. فمثلا أنا في عملي معروف أنني من أتباع أهل البيت".

في البداية، يقول المتحدث إنّ زملاءه "لم يستطيعوا تبيّن ذلك لأنني كنت أقيم صلاتي أمامهم دون اختلاف عن صلاتهم وأتحدث في أمور دينية أثناء نقاشنا دون تعصب ودون تغليب لمرجعيتي. في النهاية، صرحتُ بمذهبي، لأنني لا يهمني أن يصل رأيي أو أستقطب شخصا، بقدر ما يهمني أن يتعايش الآخر معي في سلام واحترام لمذهبي. كانوا يروجون أن صلاتنا مختلفة؛ وهذا ما تأكد عكسه دائما".

لا ينكر يوسف نهائيًّا أنه يحاول أن يعكس صورة جيدة عن المرجعية الشيعية، حيث يظهر احتراما كبيرا لمدرسة السنّة ورموزها وشخصياتها الدينية، كالخليفة الأول والثاني؛ وذلك، حسب ما شرحه يوسف، "تجنّبا لأيّ غلو وشنآن قد يحدث بيننا، أو يجعل الأمر يبلغ حدّ القطيعة أو التخوين أو التكفير. هذا ما نحرص أن نتفاداه، ليس خوفا مثلاً، وإنما لأنني أصدق قول الحلاج: "فمالي ومالُ النَّاس إن مالوا وإن عَدِلوا ... ديني لنفسي وديـنُ النَّاس للنَّاسَ".

مآزق بسبب التّشيع؟

الواضح أنّ الشيعة المغاربة أصبحوا أكثرا حضورا داخل المجتمع، ويتعايشون مع المواطنين الآخرين، على اعتبار أنّ المواطنة الحديثة سابقة للعقيدة الدينية. لكن، كيف يصطدمون مع ثقافة المجتمع "المحافظة"؟

يقول هشام، وهو شيعيّ مغربيّ، إنّ "المغاربة يعتبروننا خوارجا أو روافضا. ويسبوننا ويسبون أئمتنا، ويردّدون: هؤلاء مجرد شيعة. كأنّ التشيع سبّة أو جريمة عقدية. لكننا، كشيعة مغاربة، نتصور أنّنا مواطنون بالدرجة الأولى، ونحن ننتصر للمواطنة التي يضمنها ويكفلها الدستور المغربي".

كما يشدد موضحا: "نعتقد أن المغرب دولة الحق والقانون ودولة المؤسسات وأن حقوقنا الدينية والاقتصادية والاجتماعية والمدنية يكفلها الدستور ويضمنها. مطالبنا هي كمطالب جميع المغاربة، الكرامة والمساواة والعدالة الاجتماعية في الدولة المدنية، وبذل المزيد من الجهد لتكريس ثقافة التعايش وثقافة حقوق الإنسان بين أبناء الوطن الواحد".

هشام، كغيره من الشّيعة المغاربة الذي تواصلنا معهم، يجزم أنّ "هناك رغبة لإقصاء صوت المذهب وتغييبه. لهذا، لا نسمع عن التّشيع في الإعلام المغربي. من بين المُغالطات السّائدة لدى عموم المغاربة، ومن الواجب تصحيحها، هو مسالة التشكيك في انتمائنا لبلدنا المغرب، واتهامنا بولائنا لإيران مثلا".

"نحن مغاربة، ولسنا إيرانيين يقطنون بالمغرب. لنا كلّ الولاء لوطننا وقضاياه. الدين لله والوطن للجميع، وبلدنا وقّع على اتفاقيات ومواثيق دولية من أجل احترام الحريات الدينية بصفة عامة، ونحتاج أن نرى ثمارها في الواقع"، يقول هشام بحرقة.

من جهتها، تتساءل نزهة، وهي شيعية مغربيّة: "لماذا لازالت الجرأة للحديث عن هذا الموضوع مصادرة؟" ثمّ تواصل: "هناك تصورات كثيرة ظنية سائدة، وهناك مغاربة يتفهمون أن المشكل سياسيّ، وأنه لا يعنينا نحن كأفراد، وهناك أيضا من يعجبه أننا على دين الإسلام ولا يعير أهمية للمذهب، وهناك كذلك من يرفض وجودنا جملة وتفصيلاً. مطالبنا واضحة، وأساسها إبعادنا عن الصراعات السياسية التي لها ارتباط وطيد بالأيديولوجيا. نحن مغاربة نعيش كشيعة في مرجعيتنا، ولا نحمل عداء أيديولوجيًّا لأية مدرسة".

نزهة، في تصريحها لمرايانا، تعود زمنا للوراء، وتحكي أنّها أصبحت شيعيَّة عندما عاينت الدعم المادي والمعنوي الذي خصه الشيعة للقضية الفلسطينية. تساءلت: "إذا كان الشيعة فعلاً أعداء لنا، لماذا يدافعون عن القضية المحورية بالنسبة إلينا في ذلك الزمان؟ كنت طبعا ساذجة حينها. لم أعرف جيدا أن للأمر حسابات جيوسياسية واستراتيجية، لكنّني لا أنفي أنّ ذلك كان حافزاً حتى أسبر أغوار مدرسة التشيّع.

فهمت نزهة أن التشيع ينتصر لآل البيت أكثر ما ينتصر للصحابة، لذلك تقول: "ازداد فضولي وقرأت بعض الكتب، وأصبحت أميل للتشيع. في النهاية، لم أخرج من الإسلام، والتشيع مجرد مذهب، وحين أتحدث مع بعض المغاربة بالموضوع يشهرون ورقة التكفير قبل أن أفصح عن مذهبي أصلاً".

تمضي نزهة في حديثها قائلة: "كان النّقاش عن نفاق المجتمع المغربي شَقِيًّا. وكنتُ أريد أن أكسر حاجز الخوف، لم أقبل أن أصف نفسي بأنني منافقة. لذلك، عبرت لعائلتي عن اعتناقي التشيع فظنوا أنها مزحة، سألني والدي بسخرية: "إذن، ستتزوجين شيعيا يجلدُ نفسه بالشارع ويتجول راقصا كأحمق؟".

تسترسل المتحدثة قائلة: حاولتُ أن أشرح لوالدي سبب وجود تلك الممارسات في مدرسة الشيعة، فأدركت العائلة أن الأمر ليس لعبة، وأني صرت شيعيّة حقا. هددوني بالطرد إن لم أعد إلى الملة، فاضطررت للشهادة بالله والرسول محمد، لأوضح لهم أنني لازلت مسلمة. فقط قناعاتي عن خلفاء السنة تغيرت. واجهت صعوبات كثيرة بسبب ذلك. إذا كان الإسلام دين الدولة، فأنا مسلمة. لكن الغريب أنني اكتشفت أنّ حقوقنا، كمسلمين شعية، مهضومة... في بلدنا!".

مغاربة متسامحون؟

من جهته، يرى الباحث محمد أكديد أنّ "المغاربة يتسمون بتنشئة أكثر تسامحا مقارنة بعدد من الشعوب المسلمة، خصوصا في دول الخليج والشّرق الأوسط. كما أنّ المغاربة معروفون بحب ومودة أهل البيت، الأمر الذي يستثمره الشيعة بقوة للدعوة إلى مذهبهم. أما الصعوبات فتظهر عادة عندما يتم انتقاد الصحابة المقدمين عند السنة، أو الخوض في الخلافات التاريخية بينهم، مما يرفع عادةً درجة التوتر والاحتقان الطائفي بين أتباع المذهبين، حيث يتعصب في العادة كل فريق لآرائه".

بالنسبة لأكديد، فإنّ من المغالطات، أن التشيع هو دين آخر أو مذهب منحرف ضد التسنن، إذ أن الخلاف بين المذهبين هو سياسي بالأساس، كما يتعلق الأمر بالخلاف حول المرجعية. لذلك، أهم مطالب الشيعة المغاربة في الواقع؛ مطلب حرية التعبير في وسائل الإعلام وتشكيل الجمعيات وكذا حرية التدين وإحياء المناسبات الخاصة بآل البيت، كما في عدد من الدول الإسلامية كتركيا وباكستان ولبنان واليمن والكويت".

يجمل المتحدث قائلاً إنّ "الإعلام المغربي جد متحفظ ضد المذاهب المخالفة وضد التشيع خصوصا، كما أنه متأثر بالأيديولوجيا الوهابية المتطرفة في أحكامها ضد هذا المذهب. وطبعا، هناك رغبة مقصودة للتعتيم على هذا الطيف الديني الذي يشكل جزءا من الهوية المغربية".

ولدوا على دين عيسى واتهموا بالعمالة للغرب:

مشاهد من حياة المسيحيين المغاربة

"عالمنا اليوم لم يعد مغلقا، ونحن نفصح عن أنفسنا يوما بعد يوم. نحن مغاربة ولدنا مسيحيين ومنا من ولد مسلما ثمّ غير دينه نحو المسيحية. أعتقد أننا أكثر تسامحا من الناحية العقدية. نحن نقبل العيش مع كلّ الحساسيات الدينية الأخرى، ضمننا متعصّبون أيضا، لكن من الأفضل أن تتعقّل كلّ العقائد بالمغرب: إسلام ويهودية ومسيحية وبهائية وحتى الملاحدة بمختلف تصنيفاتهم. الجامع بيننا هو أننا مغاربة، وتمغربيت هي الفيصل. التعايش ممكن، لكن لابد أن تكون ثمة إرادة للتسامح".

هكذا تحدث لمرايانا منصف، 30 سنة، مسيحي مغربي من مدينة سلا؛ مبرزاً أنّ المؤمنين المسيحيين يوجدون في كل ربوع الوطن، ولم يعد إيمان الكثيرين منهم أمرا مكتوما أو تصورا عقديا يدارى في الصمت.

اليوم، صارت الحساسيات الدينية بالمغرب تخرج إلى العلن لتطالب بحقها في ممارسة شعائرها الدينية بأريحية وخارج الأحكام الجاهزة مجتمعيا، كما ينصّ على ذلك دستور المغرب لسنة 2011.

مسيحيون في مجتمع "إسلامي"؟

نطرح تساؤلاً على المسيحيين الذين تواصلنا معهم: هل ثمّة من خطورة في العيش داخل مجتمع "إسلامي" بعقيدة دينية غير إسلامية؟

يجيبنا منصف، الذي ولد وترعرع داخل عائلة مسيحية أبا عن جد، قائلا: المسلمون المغاربة يصدمون عادة حين نفصح عن هويتنا الدينية. الكثيرون لا يعتقدون أنّه ممكن أن يولد مغربي على ديانة أخرى لأنهم يقدسون مُسَلّمة مفادها أن الإنسان يولد إجمالا على الفطرة الإسلامية. العيش في هذا المجتمع صعب، لأن الأغلبية لا تؤمن بحقّ الآخر في الاختلاف. لذلك علاقاتنا محصورة جدا في نطاقات ضيقة. وحين يبدو أن الأمر يحمل خطورة، نلجأ للتقية ونخفي عقيدتنا درءا لأي صدام مع المسلمين. الغريب أن كثيرا منهم يعتبروننا عملاء لجهات خارجية ونؤدي مهمة لنسف دين الأغلبية، بينما مطالبنا لا تتعدى أن نحظى بالاحترام داخل بلدنا".

محدثنا الذي يشتغل مهندسا، يعتبر أنّه "لازال صعبا أن يتقبل المغاربة أشخاصا ليسوا مسلمين لأن التنشئة الدينية التي تلقوها تعلمهم أنهم على صواب ونحن على خطأ، وأننا على ضلال مبين؛ لقد حدث تدجين وتسميم خطيران للمجتمع تجاه بقية الأديان. الحماية ستكون حين يتغير القانون، خصوصا تجريم الإفطار العلني".

"أنا غير مسلم أود أن أفطر في رمضان، فلماذا يصادر القانون حقي واختياري ولا يحترم إيماني، ويطالبني باحترام الآخر لمجرّد أنه أغلبية؟ لماذا لا يحترمني الآخر ونعيش في سلام جميعا؟ لماذا أنا الذي عليّ ألا "أستفزّه"؟ وماذا عن حريتي في ممارسة حقوقي الطبيعية كالأكل والشرب بما أنني لست مسلمًا؟ لا نسعى إلى ممارسة التبشير داخل هذا المجتمع، بل نتوق لممارسة عقيدتنا بحريّة. هذا ما نريد، فقط"، يفيد المتحدث.

من ناحية أخرى، يقدم لنا صلاح (38 سنة) من مدينة تمارة مشهدا لا يريد أن يغادر ذاكرته. يتلخص ما جرى في أنّ أحد "رجال الدّين" المسلمين مرة، "رفض أن يسلم عليّ حين عرف أنني مسيحيّ، في إحدى المناسبات التي كنت مدعوًّا لها في حينا. الحادثة قديمة تعود لسنة 2013، لكني مازلت أتذكرها. مسيحيتي جعلتني أعيش نوعا من العزلة في بدايات التحول من الإسلام، وحينها كنتُ طالبا جامعيا".

صلاح يسترجع بداياته بالمسيحية حيث تعرض للرفض من طرف زملائه في كلية الحقوق بأكدال وقتها. يقول: أغلبهم رفضوا وقتها أن يصاحبوني بسبب قناعاتي الدينية، بدعوى أنه لا تجوز مصاحبة مشرك أو تشارك الطعام معه. كانوا يعتبرونني بمثابة سرطان داخل جسم الفصل. لكن الطلبة اليساريين في الجامعة كانوا يتقبلونني بصدر رحب جدا، ومعظم صداقاتي في الفترة الجامعيّة كانت مع الطلبة النشيطين في الاتحاد الوطني لطلبة المغرب. كان فكرهم تقدميا وأثبتوا عن جدارة أنهم يحترمون الخيارات الدينية التي أحملها. مع مرور الوقت صار الناس أكثر تعقلا وفهما.

أما عن شعائرهم الدينية، فهم يمارسونها في السر، كما يبين لنا صلاح، مبرزاً أنّ "الكنائس الرسمية الموجودة بالمغرب هي تابعة للكنيسة الكاثولكية،

بينما نحن كمسيحيين إنجيليين ممنوع علينا الولوج إلى هذه الكنائس، وكل طقوسنا تمارس في الخفاء، إلا حين تكون لدينا أنشطة وندوات ومؤتمرات. ولأن الدولة ترخص لنا لذلك، فهذا في حد ذاته إنجاز. أود أن أوضح أن هناك كنائس في بعض الشقق، وفي بيوت بعض المسيحيين، فالكنيسة لا تعني تلك البناية، وإنما هي المكان الذي يجمع المؤمنين؛ نحن نجتمع لكن في احترام لكل قوانين البلد".

ماكينة الكراهية

يعتبر القس آدم الرباطي، رئيس اتحاد المسيحيين المغاربة أن "ماكينة الكراهية بالمجتمع المغربي لازالت قوية، بحيث مازلنا نعاني من الفكر المتطرف والفكر المتشدّد لبعض الشّيوخ، الذين يعتبروننا نجسًا ومشركين، ويدعون إلى تكفيرنا. خطاب الكراهيّة موجود بكثرة، والإقصاء هو العلامة التعبيرية الوحيدة التي ألصقها لنا المجتمع وسجلها باسمنا كمسيحيين إجمالاً؛ بعض المسؤولين يستعملونه، بشكل يبيّن لنا أنّ جزءا من الفاعلين السياسيين مانزال لديهم العديد من التصورات الخاطئة عن المسيحيين".

المسيحيّون المغاربة، وفق الرباطي، يحاولون أن يقدّموا صورة جيدة عن أنفسهم، من خلال احترامهم لعادات المسلمين، لأن الأثر يجب أن ينتقل لأبنائنا، فالهدف ليس أن نفرق المجتمع إلى طوائف بل أن تتعايش كل الطوائف في ظلّ الدولة المدنية. هناك متطرفون فعلا، لكننا أبعد ما نكون عن خطاب الكراهيّة، نريد الرخاء لبلدنا، نتذكر دائما قول البابا شنودا: المغرب ليس بلدا نعيش فيه، بل هو بلد يعيش فينا.

تتقاطع وهيبة (29 سنة) مع الرباطي، حيث ترى أنّهم، كمؤمنين مسيحيين، ينبغي أن "يمتازوا بمناعة نفسية قوية لمقاومة كلّ الخطابات المجحفة التي تصدر في حقنا عن فقهاء يدعون علينا في المناسبات الدينية وعن مجتمع لا يريد وجودنا أساسا. نحن أيضا نصوم ونصلي على طريقتنا المسيحية، لدينا أعياد ولدينا ثقافة خاصة بديننا، لكننا نحاول نشر قيم للتسامح بيننا وبين مختلف الحساسيات. نحن مغاربة مؤطرون داخل قيم "تمغربيت" والروح الوطنية والولاء للوطن في كل صغيرة وكبيرة. هناك عائلات مسلمة تزورنا ونزورها وتُبارك لنا أعيادنا ونبارك لها أعيادها، ونتعايش بنوع من الود والاحترام والتقدير المتبادل".

لكن المتحدثة تجد في تصريحها لمرايانا أن "ثمة حاجة ملحة لكي يصبح ذلك قانونا وضعيا يحمي كل الأديان، ونودّ أن يصبح بلدنا نموذجا في منطقة شمال أفريقيا والشّرق الأوسط، في حماية حرية الضّمير. لديّ فتاة، نربيها تربية مسيحية خالصة، لكن داخل أفق الثقافة المغربية. وسنمنحها حقّ تغيير دينها إذا بدا لها ذلك ضروريا حين تبلغ من العمر ما يخول لها أن تكون مستقلة عنا فكريا وعقديا".

انتظارات المسيحيين؟

يبقى المطلب المرفوع بحدة، والذي يعتبر مدخلا لبقية المطالب هو "تصحيح مسار دستور 2011، بـ"تفعيل حرية المعتقد"، كما جاء في مراسلة وجهها اتحاد المسحيين المغاربة قبل سنة إلى عزيز أخنوش، رئيس الحكومة، بمناسبة عيد ميلاد المسيح.

آدم الرباطي، رئيس الاتحاد، يجد أنه سيكون من الأفضل لو تحدث زعماء الأحزاب بصفة حزبية ومؤسسية، أي أن لا تبقى مواقفهم رهينة بقناعاتهم الخاصة، وأن تصبح صادرة عن مؤسسة حزبية. هذا سيساعد، حسب أمين، في مأسسة النقاش والدفع به إلى الحلول التي نرجوها. لكن، المشكل أنّ الفاعل السياسي أيضا لديه العديد من التصورات الخاطئة عن المسيحيين، وتحتاج إلى تصحيح.

يقول الرباطي في تصريحه لمرايانا: فيما يخص انتظاراتنا، فنحن نصلي يوميا من أجل التغيير. هذا التغيير موجود نسبيا، نلمسه، لكنه يحتاج إلى مزيد من الجهود وسيساعدنا الإعلام والحقوقيون والفاعلون السياسيون للدفع بالدولة إلى إقرار حرية المعتقد كحق طبيعي لكل مواطن مغربي. نحن مقصيون من جميع المناحي: ثقافيا، واجتماعيا، ونظرة المجتمع لنا لازالت تعتبرنا عملاء للغرب ويعتقد البعض أنه من المستحيل أن يولد فرد مغربي بديانة مسيحية، هناك الكثير من الاتهامات والأحكام الجاهزة التي تروجها الجهات المتشددة وخصوصا السلفية منها، ووجب أيضا تصويبها في أذهان الناس. يضيف المتحدث أنه "في الزواج، نود ألا يبقى العقد الإسلامي مفروضا علينا. نحن نلجأ له مكرهين فقط لضمان حقنا في الحالة المدنية، لكن زواجنا مسيحي. شخصيا، كنت أول مسيحي مغربي يتزوج على الطريقة المسيحية الصرفة، أسستُ كنيسة في تمارة، وأحاول أن أقدم الدعم للناس الذين ليس لديهم تأهيل كتابي في المسيحية وأقدم عقودا باسم الكنيسة، ونزوجهم بطريقة تحترم مختلف الشروط كالشهود والطقوس والمراسيم والوعود، إلخ. نتمنى أن يكون هناك زواج مدني أو أن ننال الحق في كنيسة مغربية تضمن زيجات المسيحيين".

رئيس اتحاد المسيحيين المغاربة يجمل أنه ثمة مطالب حيوية كأن تكون لنا مقبرة خاصّة بنا، وأن يصبح زواجنا على الطريقة المسيحية رسميًّا، وأن نسمي أبناءنا الأسماء المسيحية التي نشاء، وهي مطالب عادية.

التربية الدينية مسألة ضرورية، لأن التربية الدينية ستلقّن التلميذ أن يتقبل الاختلاف، وستقدم له خلفية معرفية عن الطقوس في كل الأديان وليس عن ديانة واحدة؛ وأن يقبل الاختلاف وألا يكون لديه فكر متطرف ويحترم حرّية الضمير... المكونات الدينية متعددة، اليوم، بالمغرب؛ ومن يدعي أن الإسلام هو الدين الوحيد بالمغرب فهو يغالط الناس فقط.

فهل سينال المسيحيون حقوقهم قريبا، أمّ أن أحلامهم وانتظاراتهم ستبقى مجرد صلاة قد لا يستجاب لها...؟

المثلية الجنسية...
بين استراتيجية البقاء وتدمير الذات

سبق وتناولنا موضوع المثلية الجنسية من حيث تعريفها، ومن حيث حضورها وإقصائها، وكذا واقع المثلية في سياقنا العربي عامة والمغربي على وجه خاص.

لم يكن خوضي في هكذا موضوع مثير للجدل من باب خلق هذا الجدل من جديد، أو التعريض بهذه الفئة، كما قد يفهم البعض، بل إن إلحاحي على أن أعود إليه بين الفينة والأخرى، تقتضيه الضرورة الوجودية والحقوقية، باعتبار أن هذه الفئة محاصرة الوجود مهضومة الحقوق.

اليوم، أطل على الموضوع من زاوية، قد تتشابه أو تتقاطع مع ما سبق الخوض فيه، لكن من باب أن فئة المثليين في سياقاتنا العربية/الإسلامية، تظل رهينة مزاج المتمسكين بالفكر الذكوري عنوانا مغلفا داخل لافتة الهوية الدينية للرافضين لكل اختلاف داخل المجتمع.

فالمثلوفوبيا (أو رهاب المثلية) ما هي إلا محاولة لإسكات صوت الاختلاف حين تستحيل ترجمته حقوقيا، لنيل الاعتراف بفئة لها توجهها العاطفي والجنسي نحو نفس الجنس، سواء كانوا ذكورا أو كن نساء.

في تاريخ الجنسانية البعيد، وتاريخ المثلية، وحضور الميول الجنسي ذي الغرض التكاثري (الغيرية الجنسية التي تحقق الإنجاب) بقوة، وفرضه تاريخيا كما لو كان وصاية ربانية لتحقيق الهدف الإلهي، وتغليب الفكر الذكوري الذي يستلحق المرأة بالرجل، وتنميط الثقافة والذوق العام وجعله يخدم تلك النمطية الذكورية وتسيدها عبر العصور، ظلت المثلية الجنسية تجر ذيول القمع والخيبة، وتصنف ضمن الشذوذ الذي لا يقاس عليه !

في ظل كل هذا الحرد الثقافي/السياسي، الذي كان يأكل من رصيد البقاء في ظل التنوع والاختلاف، وغياب اعتراف واضح لحق الأقليات الجنسية، إلا في العصر الحالي في سياقات غربية، وبقاء الممانعة الثقافية في البيئات العربية/الإسلامية، مستشهدة بالدين وبالعرف وبالحس المشترك المانع لكل حس مرهف، ظل صوت المثلية يئن دوما في صمت تحت وطأة القمع والعقاب والترهيب، حيث تعيش المثلية داخل أسوار فولاذية من الرقابة حينا، والإخراس والقمع حينا آخر، وتجاهل المطالب كذلك من طرف الحقوقيين والحقوقيات والسياسيين الذين لا يلتفتون إلا إلى ما يجلب لهم المصلحة، دون الدخول في نزاع غير مربوح المعارك في ظل تكالب الدين والسياسة ضد المثلية الجنسية!

ينزع المثليات والمثليون، وكافة أصناف مجتمع الميم، إلى البقاء على قيد الوجود بكل تقييداته وتهافتات الحكم الناجز المسبق الذي يدينهم، سواء بقوة القانون، أو بقوة اللاهوت، أي أن استراتيجية مجتمع الميم من أجل البقاء تظل مجرد رتابة بصوت خافت داخل سياقنا الممانع القامع، وأن نهج التقية يغلب على هذه الاستراتيجية حتى لا تتعرض هذه الفئة إلى العنف والتصفية والتحرش والوصم والتمييز والإقصاء.

إن استراتيجية البقاء هنا تصبح هي استراتيجية الإخفاء، وخطة مجاراة سياق منافق، والعبث بالطرح العادل لهذا الحق المسكوت عنه حتى إشعار آخر...

بالموازاة مع ذلك، نرى داخل هذه الاستراتيجية الوجودية للمثلية، تآكلا ذاتيا بين فرقاء نفس المجتمع الميمي، أي أن مع غياب الحصانة القانونية، والتحصين الحقوقي، تزداد نسبة التدمير الذاتي، بغياب رؤية واضحة للعيش المتلاحم بين أفراد مجتمع الميم نفسه، وإهمال عنصر القوة المنبعثة من داخل الذات لمواجهة إكراهات العيش داخل مجتمع منافق، بعدم تقدير الذات الفردية والجماعية (نسبة إلى مجتمع الميم)، وارتفاع مؤشر الإصابة بالتعفنات المنقولة جنسيا، ما دام الوعي بضرورة حماية الذات من كل تدمير من الخارج، ليس بذي أهمية عند هذه الفئات المهمشة، والتي ترى في تدمير نفسها بنفسها مجرد تحصيل حاصل، يستمد مبرراته من تدمير خارجي قد طالها ويحيط بها، ويجعل وجودها عالة على مجتمع لا يقبل بهذا الاختلاف وبهذا الواقع المتوجع.

هكذا تبدو المثلية الجنسية قابعة بين فكي كماشة، ما بين وجود مضطهد (بفتح الهاء) يرمي بها في غياهب السجن المظلم المضاعف، أي أن يشعر المثلي أنه داخل مجتمعه في سجن كبير، وداخل أسوار سجن العقاب، سجن أصغر لكنه أكثر خنقا للحرية ولهامش التحرك، وبين رغبة ذاتية لإنهاء عذابات تواجد غير مرغوب فيه، وهذا ما تنوء به فئة منهم (هن) للتعجيل بحالة الخلاص من هذا السجن الكبير، والظلم المتواصل، ما دامت السلطتان السياسية والدينية تتحدان لإطالة أمد السجن واستدامة الظلم، من باب أن هذا الموضوع غير ذي أولوية عند السياسي، ومادة دسمة لرجل الدين لتأجيج خطاب الكراهية ضد تلك الفئة... الحائط القصير!

■ **محمد علي العموري**

وأفظعهم المنافقون!

حين نكون في حضرة شخص محافظ، بينما ندافع نحن عن قيم الحداثة والحريات العامة والفردية والحقوق والمساواة بين الجنسين وحرية المعتقد وغير ذلك من القيم التي تنتصر للفرد واختياراته، يكون من الطبيعي أن تختلف وجهات النظر والتصورات!

المشكلة الكبرى هي حين نكون أمام أشخاص محافظين... لكنهم مصرون على ادعاء الحداثة. أشخاص يجمعون في نصف جملة بين حقوق النساء وبين تحميلهن كامل المسؤولية في حالة التحرش أو العنف أو الحمل غير المرغوب فيه. يضعون في نفس الفقرة العلاقات الجنسية الرضائية من جانب، والاغتصاب أو الاعتداءات الجنسية على الأطفال من جانب آخر.

أولئك الذين يصرون على أن نقاش حقوق المثليين والمتحولين جنسيا هو نقاش يؤسس له مخطط دولي سري، وليس فقط البحث عن حقوق فئة من المواطنين تسعى للعيش في سلام دون أن يكون توجهها الجنسي والحميمي مؤثرا في سلامتها وفي مواطنتها.

أولئك الذين ينهون دائما عباراتهم بـ: "لكن":

- "أنا مع حقوق النساء، لكن...".
- "أنا مع حرية المعتقد، لكن...".
- "أنا مع الحريات الفردية، لكن...".

أولئك الذين يدافعون عن الحق في الحياة حين يتعلق الأمر بحق النساء في اختيار الأمومة أو عدمها، فيقفون ضد التوقيف الإرادي للحمل... لكن عقيدتهم تتوجه، بضع أيام أو ساعات بعد ذلك، نحو "القصاص" ويرفضون بشكل قطعي مطلب إلغاء عقوبة الإعدام، لأن الحق في الحياة لا يرتبط عندهم إلا بأجساد النساء وحقهن في الحرية والاختيار. حتى "الحق في الحياة" لذلك الجنين، فهو لا يعنيهم إلا خلال التسعة أشهر التي يكون فيها في بطن أمه. بمجرد أن يخرج للوجود، يكونون أول من يصمه بالعار!

أولئك الذين يصنفون أنفسهم مع حقوق النساء، "لكن تدريجيا"؛ ومع المساواة، على أن تظل لهم الكلمة الأخيرة والقوامة والولاية القانونية على الأبناء.

أولئك الذين يبررون حرمان الأم من الحضانة بعد زواجها مجددا، بأن هناك حالات اغتصاب كان المجرم فيها زوج الأم. هل نحرم كل النساء من الحضانة بسبب بضع حالات جريمة اقترفت من طرف زوج أم، علما أن هناك حالات أخرى كثيرة، للأسف، اغتصب فيها أب أبناءَه وبناته؟ فهل نحرم بموجبها جميع الآباء من حضانة أبنائهم؟ وهل، حين تقسو زوجة أب على أبناء وبنات زوجها، سنعتبر جميع الآباء غير مؤَمَّنين على أبنائهم وبناتهم؟ أم أنها في الحقيقة مجرد أعذار تبريرية لعقليات ذكورية تستكثر على النساء حقهن في إعادة بناء حياة جديدة بعد الطلاق وتفرض عليهن الاختيار بين أن يكن أمهات... وأن يكن نساء!

أولئك الذين يعتبرون أن الأولوية هي الدفاع عن الحريات الفردية للأشخاص الغيريين، وبعدها، نناقش حقوق المثليين. على أي أساس نبني هذه التراتبية في الحقوق بناء على تفاصيل حميمية؟ أم أنها تراتبية لا تخفي في الحقيقة إلا رفضا مبطنا للمثلية وللمثليين؟

أولئك الذين يدافعون عن الحق في الحياة حين يتعلق الأمر بحق النساء في اختيار الأمومة أو عدمها، فيقفون ضد التوقيف الإرادي للحمل... لكن عقيدتهم تتوجه، بضع أيام أو ساعات بعد ذلك، نحو "القصاص" ويرفضون بشكل قطعي مطلب إلغاء عقوبة الإعدام، لأن الحق في الحياة لا يرتبط عندهم إلا بأجساد النساء وحقهن في الحرية والاختيار

أولئك الذين يقولون: "العلاقات الجنسية الرضائية؟ نعم، لكن لا يجب استفزاز مشاعر الناس!". فهل يطالب المدافعون عن الحريات الجنسية للمثليين وللغيريين، بحق ممارسة الجنس في الشارع مثلا؟

أولئك الذين يقولون: "لا تريد أن تصوم رمضان؟ من حقك... لكن في بيتك". فمن الذي قرر أن الفضاء العام مخصص حصريا للمؤمنين؟

أولئك الذين يعجبهم أن يكونوا مصنفين ضمن خانة الحداثيين والحقوقيين، لكنهم في الحقيقة لا يحملون من الحداثة إلا الشعارات.

أولئك الذين يبررون إقبار نقاش المساواة في الإرث بكون الأمر مؤطرا بنص قرآني. يبخسون النقاش باعتبار "معظم الناس فقراء أصلا وليس لديهم ما يرثونه". وكأننا نناقش تركة يجب تقسيمها وليس مبدءا حقوقيا للمساواة بين الجنسين.

أحترم وأقدر المحافظين والإسلاميين الذين، على الأقل، لا يتظاهرون بتبني مواقف لا تشبههم.

هم خصومك الفكريون الذين قد تختلف معهم وقد تستفزك خرجاتهم. لكنهم، على الأقل، يجعلونك تفكر في تطوير براهينك وحججك. الكارثة والخبث في من يتدثرون بشعارات الحداثة والمساواة، فتخونهم جملة أو موقف أو فكرة... وما أكثرهم!

■ **سناء العاجي الحنفي**

التمييز بين الجنسين

فروق شاسعة يحاول القانون حظرها بينما يكرسها المجتمع!

يبدو من دستور 2011 أن هناك إرادة في المغرب تنحو صوب تمتيع المرأة إسوة بالرجل بكل الحقوق والحريات على قدم المساواة. إلا أن الواقع معضدا بمجموعة من التقارير الرسمية وغير الرسمية، يفيد بأن صورة المساواة بين الجنسين في شتى المجالات، يغزوها السواد. ثمة شرخ شاسع بين التطور القانوني والتطور الاجتماعي يستحيل معه تغيير المجتمع بموجب مراسيم قانونية؛ ذلك أن الترسانة القانونية التي تجرى مطابقتها أكثر فأكثر مع المعايير الدولية، على أهميتها، تتطلب آليات للتطبيق تؤثر في جيوب المقاومة ضد التغيير عبر سياسات اجتماعية واقتصادية ملائمة.

نزع المجتمع الدولي منذ بداية النصف الثاني من القرن الماضي، إلى الاعتراف بضرورة المساواة بين الرجل والمرأة. أول مرة سيُنص فيها على مفهوم "التمييز بين الجنسين" بصريح العبارة، كانت في ميثاق الأمم المتحدة لسنة 1945. الميثاق نص في مادته الأولى على احترام حقوق الإنسان من غير تمييز للجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الذكر والأنثى.

منذ ذلك الوقت والعالم يعمل على حظر جميع أشكال التمييز ضد المرأة، عمل تَوّجه باتفاقية سيداو لسنة 1979.

صادق المغرب على الاتفاقية سنة 1993، ولم ينشر ذلك بالجريدة الرسمية إلا سنة 2001 مع كثير من التحفظات، رفع البعض منها سنة 2011.

ينص دستور المملكة المغربية الحالي، بمقتضى الفصل 19 منه، على تمتيع الرجل والمرأة على قدم المساواة بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، على أن تسعى الدولة إلى تحقيق مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء، بجانب إحداث هيئة للمناصفة ومكافحة التمييز.

يتبين من خلال ذلك أن هناك إرادة في المغرب تنحو صوب تمتيع المرأة إسوة بالرجل بكل الحقوق والحريات على قدم المساواة. إلا أن الواقع معضدا بمجموعة من التقارير الرسمية وغير الرسمية، يفيد بأن صورة المساواة بين الجنسين في شتى المجالات، يغزوها السواد.

137 عالميا، من أصل 144 دولة في تقرير فجوة النوع!

في تقرير له صدر سنة 2015 بعنوان "وضعية المساواة والمناصفة في المغرب"، أكد المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن تحقيق المساواة والمناصفة بين الرجال والنساء لا زال أمرا بعيد المنال، خاصة أن المغرب يصنف وفقا لتقرير فجوة النوع أو الفجوة الجندرية العالمية، في الرتبة 133.

يزداد القلق الذي تثيره هذه المرتبة الجد متدنية، إذا ما عرفنا أن المغرب في ذات التصنيف الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي، تراجع في نسخة 2016، محتلا الرتبة 137 عالميا، من أصل 144 دولة، مع الإشارة إلى أن التقرير يقدم تصنيفه بناءً على التمايز بين الذكور والإناث في أربعة مجالات رئيسية هي، الصحة والتعليم والاقتصاد والسياسة.

ويشير التقرير إلى أنه بالرغم من ارتفاع المستوى التعليمي لدى النساء اللواتي أضحين أكثر استقلالية مما كن عليه في الماضي، إلا أن المرأة لا تزال تعاني بموازاة ذلك من صعوبات جمة في ولوج وشغل الفضاء العام بكل حرية، فالاعتداء الجنسي والتحرش الجنسي ما فتئا يشكلان نمطا من أنماط التحكم في جسد المرأة وشكلا من أشكال التحكم في ظهورها في الأماكن العامة.

المجلس لفت في تقريره إلى أن الأحداث التي وقعت في وقت سابق بإنزكان وطنجة وآسفي[1]، أبعد ما تكون عن مجرد وقائع معزولة، إذ أن القيود

والانتهاكات التي تطال حق النساء في التنقل وحريتهن في اختيار اللباس في الأماكن العامة تكشف عن عمق الأزمة التي يجتازها المجتمع المغربي.

وشددت المؤسسة الدستورية على أن هذه الفوارق خاصة بين الرجال والنساء، تكرس الفقر والإقصاء وتشمل سائر الفئات العمرية والأوساط الجغرافية والاجتماعية ولها آثار سلبية كبيرة على تمتع المرأة بحقوقها التي بات يكرسها الدستور المغربي الجديد، وعلى المجتمع برمته.

عمل المرأة أصبح يقابل بـ"لامبالاة عدائية"

أبرز التقرير الذي قدمته لجنة تتبع الخطة الحكومية للمساواة سنة 2015 أن المرأة تعاني من الأمية والبطالة على نحو أكبر بكثير مقارنة بالرجل، إضافة إلى ضعف إدماجها في المجال الاقتصادي.

وفق ذات التقرير، نلاحظ انخفاضا على مستوى الإدماج الاقتصادي للنساء وتقلص قدرتهن على الاستقلال المالي؛ ذلك أن نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل لم تتجاوز 25 بالمائة في 2012، في مقابل 30 بالمائة في 1999، على الرغم من تحسن مستوى وصول النساء إلى التعليم والانخفاض الواضح في معدلات الخصوبة.

في ذات السياق، خلص رأي عممه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي[2]، سنة 2014، إلى أن وضعية النشاط الاقتصادي النسوي قد عرفت تراجعا واضحا ومثيرا للقلق، مؤكدا أن عمل النساء كان في الماضي مقبولا بكيفية إيجابية باعتباره عملية تحرر شخصي، ومصدر افتخار واعتزاز للأسر المغربية. لكن، في السنوات الأخيرة، ظهر نوع من اللامبالاة العدائية إزاء عمل النساء.

يتفق العديد من المراقبين على أن النساء متمركزات في الأنشطة ذات المردودية والقيمة الضعيفة في سوق الشغل، وأنهن ضحايا التمييز على مستوى الأجور، في حين أن من تابعن تعليمهن أكثر عرضة للبطالة، على حد تعبير رأي المجلس الاستشاري.

المجلس لفت أيضا إلى أن المقاولات الخصوصية لا تحترم في غالب الأحيان الالتزامات الواردة في قانون الشغل، فيما تظل الوظيفة العمومية غير مؤنثة بما يكفي على مستوى القيادة. أما وصول النساء إلى مراكز اتخاذ القرار، فيبقى محدودا جدا.

ويرجع الرأي الاستشاري للمجلس الازدواجية في تصور عمل المرأة، إلى التناقضات المجتمعية والثقافية؛ ذلك أن قسما كبيرا من المغاربة يميلون إلى تأييد عمل النساء خارج البيت إذا كانت لديهن المؤهلات اللازمة، غير أن هذه المواقف العامة لا تعني إعادة النظر في الأدوار الاجتماعية التي تُسند إلى النساء الأشغال المنزلية وتربية الأطفال، بينما تسند إلى الرجال مهام العمل خارج البيت وإنتاج الدخل العائلي.

التمييز الإيجابي لم يعط أكله والمناصفة حلم بعيد المنال

تعتبر الباحثة الأكاديمية في القانون الخاص، مليكة الهيلالي[3]، أن "مشاركة النساء في مراكز القيادة واتخاذ القرار ضعيفة، إذ يمكن ملاحظة ممارسات تمييزية في حقها في المجتمع وداخل الأحزاب من قبيل تهميش دورها السياسي"، مشيرة إلى أنها "حين تقدم في الواجهة، تقدم فقط كديكور لربح رهان انتخابي وليس دفاعا عن كينونتها وكفاءتها، وهو ما يمكن اعتباره استغلالا للمرأة سياسيا وإعلاميا".

الهيلالي تؤكد أن هذا الوضع يترجم الشرخ الشاسع بين التطور القانوني والتطور الاجتماعي الذي يستحيل معه تغيير المجتمع بموجب مراسيم قانونية؛ ذلك أن الترسانة القانونية التي تجرى مطابقتها أكثر فأكثر مع المعايير الدولية، على أهميتها، تتطلب آليات للتطبيق تؤثر في جيوب المقاومة ضد التغيير عبر سياسات اجتماعية واقتصادية ملائمة.

ذات الرأي ذهب فيه أستاذ القانون العام، عبد الحميد بن خطاب، في ندوة احتضنتها الرباط عام 2018 عن المشاركة السياسية للمرأة، إذ قال إنه "هناك ترسانة قانونية جد مهمة في المغرب تساعد بشكل أو بآخر على اقتحام السياسة، وبالرغم من ذلك نجد أننا لم نصل بعد إلى مستوى الثلث في تمثيلية النساء، 27 بالمائة بالنسبة للجماعات الترابية، 21 بالمائة بالنسبة لمجلس النواب، و13 امرأة من أصل 120 في مجلس المستشارين".

بن خطاب أكد أن "المناصفة فكرة الهدف منها سياسي، أكثر منه إعطاء تمثيلية حقيقية للمرأة داخل المؤسسات التمثيلية"، مضيفا أن "الهدف منها أساسا هو محاولة قلب ما يسمى بالهيمنة الذكورية وإحلال نوع من التوازن بين الجنسين، لكن هذا التوازن حتى الآن شكلي، صوري ونظري، أكثر منه عملي على أرض الواقع".

وتشير النائبة البرلمانية فاطمة الزهراء برصات، في تصريح سابق لها، إلى أن التمييز الإيجابي (الكوطا) أسهم في حضور المرأة داخل المؤسسة التشريعية ذلك أنه كان قبل ذلك هزيلا، مع أنه آلية انتقالية فقط سترفع يوما ما، والمفروض أنها جاءت ليرى المجتمع المرأة التي ألفها في البيت، كفاعلية سياسية وبرلمانية ووزيرة، من أجل تغيير تدريجي لهذه الصورة النمطية.

بالمقابل، أبرزت برصات أن التمييز الإيجابي لم يقدم إضافة كبيرة حتى الآن، قائلة: "حينما نعرف أن لدينا 81 امرأة في مجلس النواب، فقط 10 نساء منهن جئن من داخل الدوائر المحلية، نعرف أننا إذا أوقفنا الكوطا سنرجع إلى حالتنا الأولى، وهو ما يعني أن التمييز الإيجابي لم يعط بعد أكله في المغرب".

[1] الاعتداء على شابات بدعوى اعتبار زيهن غير متوافق مع التقاليد الدينية والاجتماعية للبلد.

[2] بعنوان: "النهوض بالمساواة بين النساء والرجال في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية (أشكال التمييز ضد النساء في الحياة الاقتصادية: حقائق وتوصيات)".

[3] بحث بعنوان "تقرير حول حصيلة المساواة بين الرجل والمرأة".

المثلية الجنسية بين ذكاء أصحابها وغباء أعدائها

■ محمد علي لعموري

نعود، مرة أخرى، للحديث عن موضوع المثلية الجنسية من زاوية جديدة، وهذه المرة لكي نسلط الضوء على بعض الجوانب، ولنثير الانتباه إلى أن عالم المثلية أقوى وأخفى من أي يتم فهمه بسطحية أو ابتسار.

عنوان هذه المقالة قد يثير حفيظة البعض، وقد يدعو البعض الآخر إلى الضحك والسخرية منه. لماذا؟

لأن الذين يرفضون أي تواجد للمثليين بينهم، يجهلون ما الذي جعل هؤلاء المثليين يقاومون كل أشكال العنف والتهميش والاضطهاد حتى استطاعوا الاستمرار في التواجد في كل بقاع الدنيا. كما أن الذين يسخرون ويشمئزون، إنما تأخذهم العزة بالذكورة، التي يفتخرون بها، لكي يتباهوا بكونهم "رْجال" -بتسكين الراء- دون أن يفرقوا بين الذكورة والرجولة! وبالتالي، فما أضحكهم إلا جهلهم بمعطيات واقع مركب ومعقد تتفاعل فيه كل الأطياف، وفي تدافع سوسيو-ثقافي، وآخر سوسيو-اقتصادي يشغلهم أحيانا كثيرة عن الالتفات إلى حياة فئة تستمر في التواجد رغم أنف الذين يعادونها من منطلق إيديو-ثقافي.

المثلية عبر التاريخ ظلت تعاش، تارة في العلن وتارة في الخفاء، فعندما كانت مباحة، وجدناها تتواجد في الاوساط الشعبية، بينما تكتسي صبغة النخبوية داخل أسوار الطبقة الارستقراطية وحياة السلاطين والملوك والقياصرة حين تنحصر في قاع المجتمع وتصبح مسكوتا عنها.

لولا ذكاء المثليين في كل مكان وزمان لما ظلت المثلية تراوح مكانها ذاك ما بين العلن والخفاء، وهذا من مزايا غريزة البقاء التي تجعل الشخص المضطهد يسلك سبيل التقية والعيش على هامش الأضواء، أي في ظلام وليل الحياة اليومية، وحين يتم التسامح معها وتتوفر شروط وظروف العيش في العلن تراها متواجدة بشكل باد للعيان.

في المغرب، المثلية؛ كما باقي أطياف المجتمع المتنوع؛ عيشت بهذه الازدواجية ما بين خفاء عام وظهور خاص، ومعناه أن المثلية تبقى أقلية مستخفية، من أرادها يذهب إلى بعض أماكنها في الفضاءات العامة (الحدائق، وبعض الحمامات والدوشات، وبعض الشوارع ليلا)..

وبما أن المثلية الجنسية بالمغرب مجرمة بقانون جنائي (الفصل 489 من ق.ج)، ويتعرض المتسم بها فعلا إلى عقوبة حبسية وغرامات مالية، وبما أن المجتمع غير مهيأ لتقبل أصحابها في الفضاء العام إلا لماما، فإن المثليين قد اكتسبوا مع الوقت كل تقنيات المراوغة والاحتيال على القانون وعلى المجتمع، للتواجد بشكل يزاوج ما بين الظهور والاختفاء.

هذا ذكاء تفرضه ظروف عيش هؤلاء بين الأهل وفي الاوساط العمومية من مؤسسات تعليمية، ودور الرياضة وفي مقرات الشغل...الخ:

ذكاء يجعل بعض المواهب ذات التوجه الجنسي المثلي ينحو منحى تفجير التمرد ورفض الواقع، في الإبداع، فنجد مثلا من مصممي الازياء والعارضين من تتفتق عبقريته في تقديم عروض أو منتوجات ذات لمسة مثلية من حيث الأداء أو الإنجاز أو الصنعة البارعة.

في عصرنا الحالي، عشنا مع الكاتب المغربي عبد الله الطايع ظهورا علنيا في شكل عمل أدبي على شكل سيرة ذاتية تعبر عن مستوى العديد من المثليين الراقين

في عقليتهم وفي ظهورهم. ولعل هذا الظهور والعلانية الاستثنائية لهذا الاديب المغربي ليس سوى الشجرة التي تخفي وراءها عددا لا يستهان به من المواهب المثلية التي مازالت متخفية.

كما أن هناك من صناع المحتوى من أصبح يتقمص أدوارا نسائية دون التصريح بمثليته، وقد جعل من بعض القضايا الاجتماعية مدخلا لإبراز قدراته على صنع فكاهة ساخرة من مجتمع منافق... ودون ذكر أسماء في هذا الباب، إلا أن الاقتدار في الخروج إلى المجتمع، عبر مواقع التواصل الاجتماعي، لنقد واقع متخبط من طرف مثليين، يخفونها علنا ويعيشونها في أماكنهم الخاصة وداخل الدوائر الضيقة لدى الطبقات المخملية للمجتمع المغربي، إنما يدل على ذكاء مشهود يزحف نحو إرساء ركائز التطبيع مع المثلية من منطلق تصحيح العديد من المغالطات والكليشيهات المرتبطة بالمثليين، مثلما تفعل بعض القنوات الإعلامية الخاصة عندما تبحث لها عن الإثارة بإجراء حوارات واستجوابات بأجر زهيد مع مثليين من عاملي الجنس، مستغلة هشاشة هؤلاء ومعاناتهم مع حياة الليل وما يتعرضون له من اضطهاد وعنف واستهداف، لتؤلب المجتمع عليهم(هن).إن الغباء المقصود هنا عند أولئك الذين يعادون المثليين، يتجلى في معاكسة منطق التاريخ الذي لم يكن يوما لينكر كون المثليين تواجدوا في الماضي، ويتواجدون اليوم في كل بقاع العالم، وسيستمرون في التواجد ما دامت البشرية تقوم أصلا على الاختلاف في كل شيء حتى فيما يتعلق بالميولات العاطفية والجنسية.

ثم... إن مسألة الرفض والتضييق على هذه الفئة، إنما هو مرتبط بجهل تام بعالم المثلية، تاريخها، فلسفة هؤلاء ورؤيتهم للعالم، وبالتالي فالجهل بالشيء يولد الكراهية تجاهه.

من مظاهر غباء أعداء المثلية كذلك أنهم يخشون أن تزحف داخل المجتمع لتصبح قاعدة غالبة سوسيولوجيا! وهذا يعكس تلك النزعة الذكورية المتفشية التي تروج لهذا الطرح القائم على رهاب المثلية، عبر خطابات رنانة تجد لها من مسوغات السرد القصصي في الخطاب الديني المتسيد، ما يؤلب الناس ضدها. بل إن المؤمنين منهم يجدون حرجا نفسيا مع أنفسهم ما بين الاعتقاد بتحريمها، وما بين عيشها في الخفاء مع لزوم استحضار الذنب والعقاب الإلهي!!

هناك غباء قانوني للأسف يخيم على سماء الحريات بالمغرب حين نستمر في الابقاء على الفصل المجرم للمثلية تحت طائلة الشذوذ الجنسي!؟ فالفصل 489 من القانون الجنائي المغربي هو قانون موضوع أيام المقيم العام الفرنسي، وقد كان قانونا محابيا ومنافقا من سلطات الحماية تجاه مجتمع كان في وقته جد محافظ إن لم نقل متخلف، ومع ذلك لم يكن ذلك الفصل المجرم ليمنع مثلية ظاهرة وأخرى خفية عيشت في فترة الحماية وما بعدها بين مواطنين مغاربة وأجانب مقيمين بيننا.

ثم إن من غباء هذا القانون، استمرار تواجده بين حزمة من التعديلات والمراجعات التي طالت المدونة الجنائية، إلى جانب الوضع المتقدم للدستور المغربي، وكذلك ثقل الاتفاقيات الدولية الملزمة التي وقع عليها المغرب والتي تستوجب تكييف القوانين الوطنية مع روح ومضمون الدستور والمواثيق الدولية الملزمة للدول. لهذا فمن باب الواجب الذي تفرضه سنة التطور أن نعدل القانون لينسجم مع تطور المجتمع وبدون عقدة نقص أو خوف من طرف مجتمع تحكمه تفاعلات الثابت والمتحول.

هذه بعض من تأملات الذات الكاتبة في موضوع شائك لكنه مستفز، يحتاج إلى نقاش رصين لتجاوز عتبة الرفض والدخول في مساحة التعايش مع فئة لم تنزل علينا من السماء أو انبثقت من جوف الأرض... بل هي جزء من كيان أمة وجزء من غنى وتنوع هذا الوطن.

نقاطع القبح... لا نقاطع الفرح!

نحب الحياة ما استطعنا إليها سبيلا.

هكذا قالها محمود درويش... وهكذا نعيشها في تفاصيلنا اليومية.

نعيشها... في من يغنون. ومن يرقصون. ومن يحتفلون بعيد الأضحى. ومن يتابعون مباريات كرة القدم. ومن يحتفلون بأعياد ميلادهم. ومن يقتسمون وجبةَ رفقة الأصدقاء يتوسطهم علم فلسطين أو علم بلادهم.

نعيشها... في من يتناولون كسكس الجمعة مع أمهاتهم ومن يخرجون مع أطفالهم للعب أيام الأحاد.

نعيشها في من يستعدون لعطلهم الصيفية ومن يرقصون على أنغام كناوة في الصويرة وأودادن في أكادير ولطيفة رأفت في سلا... أو ناس الغيوان وعبد الوهاب الدكالي وشاكيرا في سياراتهم وهواتفهم.

نعيشها... في من يصرحون بالحب لأول مرة، ومن يتزوجون هذا الصيف. في من يفرحون بولادة طفلة جديدة ومن ينظمون حفل ختان لطفل آخر. في من يحتفلون بفاتح محرم والذين ينتظرون فتح محلات بيع المواد الكحولية ليحبوا الحياة أكثر!

نعيشها... في من يمارسون الرياضة كل صباح ومن يستمعون جنسيا مع شركائهم. في من عادوا من الحج ومن يخططون للعمرة ومن سيحجون لإيبيزا والكوسطا ديل صول.

نعيشها في هذا المغرب المتنوع بزخرفاته وأشكال الفرح فيه...

في هذا المغرب الذي يعرف معظم أهله أن أشد نوبات الضحك... تلك التي تنتاب بعضَنا في العزاء. والتي غالبا ما تصير معدية!

نحب الحياة ما استطعنا إليها سبيلا.

وضمننا من يريدها سوداء، عنوانها الحِداد والنقمة... حتى نكون، عندهم، في مستوى يليق بـ "الجرح" ويليق بـ "الألم".

يستكثرون علينا حقنا في الفرح، ويلتقطون، بشبه شماتة، خبر حِداد محتمل، لكي يفسدوا ما تبقى من ابتسامات يتصورونها سلاحا موجها، بقصد وتعمد، ضد رغبتهم المزمنة والمتأصلة في أن يكون للمغاربة عنوان أوحد، هو النقمة والسخط.

فهل ننسى أو نجهل أن المغربي الذي اشترى خروف عيد الأضحى وأكل بولفاف بسعادة، هو نفس المغربي الذي ينشر باستمرار وبصدق، شعارات وفيديوهات وصورا توثق لجرائم المحتل الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني؟

وأن المغربية التي سافرت لقضاء عطلتها في مدن ساحلية هي نفسها التي تدافع عن حقوق النساء وعن العدالة الاجتماعية وعن قيم الحداثة والحرية؟

وأن المغربي الذي رقص في عرس جاره وبتتويج فريقه المفضل في كرة القدم، هو نفسه الذي عانى أطفاله من إضرابات قطاع التعليم؟

وأن المغربية التي بحثت عن تذاكر فنانيها المفضلين في الرباط، تخرج بشكل منتظم في المسيرات التضامنية مع الفلسطينيين وتقاطع كل المنتوجات التي تدعم الاقتصاد الإسرائيلي؟

فهل يتناقض تضامننا الإنساني مع ضحايا حرب الإبادة التي يقترفها المحتل الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني، مع رغبتنا في أن نحب ونفرح؟

هل يتناقض سخطنا من غلاء الأسعار ورداءة التعليم مع فرحتنا بنجاح أطفالنا في المدارس أو بزواج صديقنا المقرب أو بفرحتنا بعرض فني (متاح مجانا في معظم الحالات) لفنانينا المفضلين، سواء كانوا محليين أو نجوما عالميين؟

هل، حين يخرج أب فقير لنزهة لطيفة مع أطفاله في حديقة أو مسبح بلدي، يكون قد خان مبادئه وقضيته أو نسي غلاء الأسعار؟

هل، حين تناول المغاربة بولفاف، كانوا قد نسوا غزة وأهلها والأكثر من مائة صحافي الذين قتلتهم إسرائيل في نقض لكل المعاهدات الدولية؟

هل، حين يتابع ملايين المغاربة والمغربيات مباريات كرة القدم سواء في مسابقاتها الوطنية أو الدولية، يمارسون فعل الخيانة ضد قيمهم وضد إنسانيتهم؟

لا...

بكل بساطة، نحن نحب الحياة ما استطعنا إليها سبيلا...

فلا تحاسبونا، رجاء، على رغبتنا في الفرح... رغم علاء الأسعار ورغم رداءة التعليم والصحة. ورغم الهمجية الإسرائيلية. ورغم سوء التواصل الحكومي. ورغم الجفاف.

لا تحاسبونا حين نرقص مع فنان نحبه وحين نفرح بتتويج فريق الرجاء بالبطولة الوطنية وكأس العرش. لا تحاسبونا حين نشارك في مهرجانات مدننا. حين نحب كناوة وتيميتار والجاز وموازين والفولكلور وأحيدوس... وحين نستمتع بالسينما والمسرح وصلاة العيد وفرحة العيد.

نحن نحب الحياة ما استطعنا إليها سبيلا... لأن الفن جميل والحب جميل والفرح جميل... رغم أنف القبح!

■ **سناء العاجي الحنفي**

منشورات

مرايانا

يمكنكم تحميل أعدادنا مجانا على

DOWNLOAD

www.marayana.com

قراءة ممتعة

مرايانا Marayana